وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كليـــــة الـــــحقـــــوق
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيـــــلي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ـ فرع العلاقات الدولية و الإستراتيجية

إعـــداد الطالب:
نجيـــم دريكش

إشراف الأستاذ الدكتور:
حســـين بوقارة

أعضاء لجنـــــــة المناقشة

الاســـم و اللقـــب	الدرجة العلمـــية	الجامعـــــة	الصفـــــة
د . عمـــر فرحاتي	أستاذ محاضـــــر	بســـــكرة	رئيســـــا
أ . د . حسين بوقارة	أستـــاذ التعليم العالي	الجزائـــــر	مشرفا و مقررا
د . محمد لمين لعجال	أستاذ محاضـــــر	بســـــكرة	ممتـــــحنا
د . حورية لشهـــب	أستاذة محاضـــرة	بســـــكرة	ممتـــــحنة

السنـــــة الجـامعيـــــة
2010-2009 م/ 1431-1430 هـ

اعتبرت السياسة الخارجية و لفترة طويلة (1648- 1914) المكون الأساسي للعلاقات الدولية التي كانت قائمة على توازن القوى و القانون الدولي آنذاك, حيث ساد اعتقاد بأن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول. لكن و مع بداية ظهور بعض الوحدات و الكيانات الجديدة في تكوين التفاعلات الدولية (منظمات دولية, منظمات غير حكومية، شركات متعددة الجنسيات...), أصبحت السياسة الخارجية في الواقع عبارة عن جزء فقط من العلاقات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و إنشاء منظمة الأمم المتحدة .

و قد أدى هذا بدوره إلى استقلال موضوع السياسة الخارجية كفرع من فروع علم العلاقات الدولية, و ذلك نظرا لأهميته و شدة تعقيده, إذ من خلال تحليل السياسة الخارجية لدولة ما يمكن أن نعرف التوجهات العامة لهذه الدولة, و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء سلوكاتها الخارجية , و علاقة هذه الأهداف بالأدوات التي تستعملها و القدرات التي تتوفر عليها، و ما قد ينبني على ذلك من استراتجيات و قرارات يمكن من خلالها أن نحدد مكانة هذه الدولة و الأدوار الإقليمية و الدولية التي يمكن أن تلعبها ، و على هذا الأساس يتم تصنيف الدول في النظام الدولي (دول صغرى, دول كبرى , دول متوسطة) ، و من جهة أخرى تكمن شدة تعقيد السياسة الخارجية في صعوبة الوصول إلى تحديد العوامل المتداخلة المتحكمة و المفسرة للقرارات و السلوكات الخارجية للدول خاصة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي.

تزايد في المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية الاهتمام بدراسة و تفسير السياسات الخارجية للدول العظمى, و ذلك نظرا لحجم تأثير هذه الأخيرة في مختلف التفاعلات الدولية و التي غلب عليها بشكل كبير الصراع الأيديولوجي الحاد الذي كاد أن يصل في كثير من الأحيان إلى المواجهة المباشرة بسب التنافس على مناطق النفوذ في العالم , و كانت منطقة الشرق الأوسط التي تشهد الصراع العربي الإسرائيلي إحدى أهم بؤر التوتر و الصراع بين القوتين العظمتين, و ذلك لما تتمتع به المنطقة من مزايا جيوبوليتكية و إستراتجية و اقتصادية ...., و قد تطورت السياسة الخارجية للقطبين في المنطقة تبعا للتغيرات في ميزان القوى و التغيير في طبيعة العلاقة

بينهما من مرحلة إلى أخرى (الحرب الباردة , التعايش السلمي , الانفراج أو الوفاق الدولي) غير أن الثابت في هذه العلاقات هو التنافس من أجل توسيع دائرة النفوذ .

و في هذا السياق كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة غالبا ما تظهر في إطار سعيها و محاولاتها من أجل بعث عملية السلام بين طرفي الصراع العربي الإسرائيلي من جهة و حماية الحليف الاستراتيجي في المنطقة (إسرائيل) من جهة أخرى، و قد استمرت السياسة الخارجية الأمريكية على هذا النمط طيلة فترة الحرب الباردة.

بعد نهاية الحرب الباردة عرف النظام الدولي تحولات مهمة , كان أبرزها على مستوى هيكل النظام الذي انتقل إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية, حيث أصبحت من دون عدو أو منافس، ـــ على الأقل في حجم الاتحاد السوفييتي ـــ الأمر الذي جعل علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط ضمن واقع دولي غير مسبوق, خاصة مع استمرار الصراع العربي الإسرائيلي و بروز أزمات جديدة على غرار أزمة الخليج الثانية و ما ترتب عنها على المستوى الإقليمي و الدولي، و هو واقع كان له أثره على السياسة الخارجية الأمريكية التي عرفت تاريخيا بانخراطها المباشر و غير المباشر في عملية السلام العربي الإسرائيلي .

هذه البيئة الإقليمية و الدولية المتغيرة و المضطربة جعلت المهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية و القائمين عليها يولونها أهمية بالغة , سواء على مستوى الدراسات و البحوث الأكاديمية المتخصصة أو على مستوى الممارسات و السياسات العملية، و من هذا المنطلق تبرز قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي تلقى اهتماما كبيرا من قبل صانعي و منفذي السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و من ثم تؤخذ كأحد المواضيع المهمة التي يمكن إخضاعها للدراسة العلمية في حقل العلاقات الدولية.

أهمية الدراسة

إن السمات التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات , هي أن هذه السياسة تحددها وتؤثر فيها متغيرات متعددة , و تتنافس في صنع قراراتها و رسم توجهاتها جهات عديدة, و تنفذ بوسائل مختلفة , و توجه نحو بيئة غير ثابتة، وفي ظل هذه الخصائص يعرف ميدان السياسة الخارجية نقاشا واسعا من أجل وضع إطار معرفي و منهجي شامل لفهم و تفسير سياسات الدول الخارجية، خاصة في ظل التطورات و التغيرات المستمرة التي يعرفها واقع العلاقات الدولية بشكل يؤثر كثيرا على السياسات الخارجية لهذه الدول، و هذا يستعدي من الناحية الأكاديمية ضرورة تماشي البحوث و الدراسات في حقل السياسة الخارجية مع مستجدات الواقع الدولي.

و أهم نقطة دار حولها النقاش في ميدان السياسة الخارجية هي العوامل و المتغيرات التي يعتمدها الباحث في دراسته لفهم و تفسير هذه السياسة، و كان ذلك بين من يرى بحصرية دور المتغيرات النسقية في تفسير السياسة الخارجية مع رفض أي دور للمتغيرات الداخلية، و بين من يذهب إلى ضرورة الاعتراف بأهمية الدور الحاسم للعوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية خاصة عندما تفشل المتغيرات النسقية في تفسير بعض المواقف و القرارات الخارجية للدول، و تأتي أهمية هذه الدراسة بالدرجة الأولى من تركيزنا على فهم و توضيح جوانب هذا النقاش.

و من جهة أخرى و من خلال عملنا على إسقاط هذا النقاش النظري على موضوع الدراسة (**تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي**) تبرز أهمية البحث الذي نحن بصدده كذلك بالنظر إلى:

- ثقل وزن السياسة الخارجية الأمريكية كدولة / قطب مهيمن على النظام العالمي من جهة، والأهمية متعددة الأبعاد (جيوسياسية، إستراتيجية، اقتصادية...) لإقليم الشرق الأوسط من جهة أخرى، و علاقة ذلك بحساسية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للاستقرار و الأمن الإقليميين.

- أهمية التحولات التي طرأت على البيئة النسقية الدولية والإقليمية ومكانة السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة وحساسية الصراع العربي الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.
- أهمية فهم و معرفة العوامل التي تتحكم في خصوصية سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.
- أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تمثل نموذجا مناسبا للبحث نظرا لأن هذه السياسة تحديدا ترتبط بأهمية المتغيرات النسقية الخارجية لكون الولايات المتحدة لها أهداف واسعة جدا في البيئة الخارجية، كما تلقى المحددات الداخلية كذلك مكانتها في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية المنحازة لإسرائيل.

إشكالية و فرضيات الدراسة:

يذهب العديد من الباحثين في ميدان السياسة الخارجية إلى اعتبار أن التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الدولية تتحكم و إلى حد كبير في تفسير السياسات الخارجية للوحدات الدولية، خاصة الوحدات الأساسية في النظام الدولي، و ذلك باعتبار هذه التغيرات ذات علاقة مباشرة بالمحددات النسقية الخارجية التي تعتبر المنطلق الأساسي لفهم و تفسير السياسة الخارجية، إلى درجة أن بعضهم ينفي أن يكون هناك أي دور لمكونات الدولة الداخلية في عملية السياسة الخارجية يمكن أن يجعلها ذات قيمة تفسيرية عند دراسة السياسة الخارجية لدولة معينة، و حتى نتبين مدى صحة هذه الرؤية النظرية من عدمها نتناول كنموذج للدراسة موضوع:

تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

و نظرا لأهمية ما تعرفه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي على المسرح الدولي و الإقليمي، و كذا أهمية و عمق التغيرات الدولية التي عرفتها مرحلة ما بعد

الحرب الباردة، وعلاقة ذلك بفهم و تفسير هذه السياسة من زاوية الرؤى و المقاربات النظرية ذات الصلة بالموضوع نطرح الإشكالية الأساسية التالية:

كيف و إلى أي مدى أثرت التغيرات الدولية و الإقليمية كمتغيرات نسقية بعد نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- هل أدت التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة و خاصة تغير المكانة الدولية للولايات المتحدة، و كذا التطورات التي عرفها الصراع العربي الإسرائيلي إلى تغير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه هذا الصراع ؟
- كيف أثرت متغيرات البيئة الإقليمية و الدولية على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية في ظل تغيرات ما بعد الحرب الباردة ؟
- ما هي حدود تأثير المحددات الداخلية و ما مدى قدرتها على تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في المرحلة الجديدة ؟
- ما الذي يفسر استمرار النمط التفضيلي لإسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ؟

و كإجابة افتراضية و أولية عن التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيات التالية:

1- السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي عملية معقدة و تتداخل فيها متغيرات متعددة و تستدعي قدرا كبيرا من العقلانية ، و بالتالي فإنه في ظل التغيرات الدولية الجديدة كلما كانت هذه التغيرات لصالح الولايات المتحدة زادت أهمية المحددات النسقية الخارجية و قيمة فرضيات التفسيرات النسقية.

2- كلما ارتبطت معطيات البيئة الإقليمية للصراع العربي الإسرائيلي بتأثيرها على المصالح الأمريكية زاد نشاط السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الصراع.

3- كلما قلت درجة اجتذاب البيئة النسقية لصناع القرار الأمريكي زاد ت أهمية و دور متغيرات البيئة الداخلية في تفسير السياسة الخارجية.

4- يتأثر نمط السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بنوعية التغيرات الحاصلة على مستوى البيئة الداخلية الأمريكية و العمليات السياسية الرسمية و غير الرسمية، خاصة عندما يكون هناك استمرار في نمط هذه السياسة

5- رغم و جود تغيرات على مستوى البيئة النسقية الخارجية.

مبررات اختيار الموضوع:

أ- الموضوعية:

إضافة إلى ما ذكرنا حول أهمية هذه الدراسة، فإن هذا الموضوع من المواضيع الجديرة بالاهتمام نظرا لأصالته ولأهمية الإطار التحليلي الذي سيقدمه لدراسي السياسة الخارجية خاصة فيما يخص اختبار دور المتغيرات النسقية و المحددات الداخلية في تفسير السياسة الخارجية، و من جهة أخرى يلاحظ الاهتمام الكبير للولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط منذ عقود من الزمن، و هذا يدعو إلى ضرورة الدراسة العلمية و الموضوعية لسياستها الخارجية سواء من الزاوية التي اخترناها أو من زوايا أخرى، و هذا من أجل إزالة الغموض الذي يميز النظرة السطحية لدى المتتبعين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط و ارتباط مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي بالدبلوماسية الأمريكية، خاصة مع ظهور بعض المفاهيم الجديدة مثل: الشرق الأوسط الكبير، الشرق الأوسط الجديد: الحرب على الإرهاب، الحروب الوقائية ...

ب- الذاتية

تتمثل المبررات الذاتية لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الميل الشخصي لموضوع السياسة الخارجية بصفة عامة .
- توفر قدر معتبر من المراجع باللغتين العربية و الأجنبية حول الموضوع و هذا مما يحفز على البحث في هذا الموضوع.
- الإحساس الشخصي بأن البحث في المواضيع المتعلقة بالقضية الفلسطينية و القضايا العادلة في العالم جزء من أداء المسؤولية العلمية و التاريخية نحو هذه القضايا، و من ثم الرغبة

الذاتية في أن يكون تتويج المشوار الدراسي بعمل أكاديمي في مستوى الدرجة العلمية المستقبلية له علاقة بالقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

المقاربة المنهجية:

من بين الصعوبات التي واجهناها في هذه الدراسة هي صعوبة الاعتماد على منهج واحد يتماشى مع مختلف مراحل البحث ، و لمحاولة حل هذه المعضلة تم اعتماد مقاربة منهجية مبنية على الاستعانة بتقنيات و مناهج متعددة، لذا استخدمنا بعض تقنيات المنهج التاريخي من خلال تتبع و استقراء التطورات التي مرت بها السياسة الخارجية الأمريكية و تطور الصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية، كما استعنا بالمنهج المقارن من خلال المقارنة بين متغيرات البحث و المراحل و الوقائع الدولية ذات الصلة بالدراسة خاصة بين ما قبل الحرب الباردة و ما بعد الحرب الباردة، وكان اعتمادنا على المنهج الوصفي هو الغالب من خلال سرد و تقرير الحقائق و المعطيات و الاستنتاجات المتعلقة بهذا البحث، و كل هذا في إطار منهجي أشمل هو اعتماد الأسلوب الاستقرائي الذي يرتكز على الانتقال من الكل إلى الجزء، و هو المناسب منهجيا للدراسة و البحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية.

هيكل الدراسة:

في هذه الدراسة تم تقسيم محتوى البحث إلى مقدمة، ثلاثة فصول و خاتمة و ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول و يتضمن مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم المفتاحية للدراسة و أولها مفهوم السياسة الخارجية و الفرق بينه و بين بعض المفاهيم الأخرى كالعلاقات الدولية و السياسة الداخلية و الدبلوماسية و الاستراتيجية وغيرها، ثم تحديد مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية من خلال التطرق إلى تطور هذه السياسة منذ الاستقلال إلى غاية ما بعد الحرب الباردة مع الإشارة إلى محدداتها الرسمية و غير الرسمية، ثم نتناول مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي من خلال رصدنا لأهم تطورات هذا الصراع و أهم التصورات التي تبلورت بهذا لشأن . أما في المبحث الثاني فنتناول أهم المداخل النظرية لدراسة السياسة الخارجية مع

التركيز على النقاش النظري الدائر حول مستويات تحليل و تفسير السياسة الخارجية بين مدخل التفسيرات النسقية الخارجية و مدخل تفسيرات البيئة الداخلية.

و في الفصل الثاني نتطرق إلى السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي في إطار تغيرات ما بعد الحرب الباردة، في المبحث الأول نتناول تحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، أما في المبحث الثاني فنتطرق إلى موقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي من التغيرات الدولية الجديدة، ثم نتناول في المبحث الثالث تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من منظور التفسيرات النسقية، حيث نختبر الفرضية التي تقول بأن السياسة الخارجية هي محصلة لتأثير المتغيرات النسقية التي تقع خارج الدولة.

أما في الفصل الثالث فنبحث في دور محددات البيئة الداخلية الأمريكية و تأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، و ذلك في مبحثين حيث نتناول في المبحث الأول دور المحددات الداخلية الرسمية متمثلة في المؤسستين التشريعية و التنفيذية، ثم في المبحث الثاني نتناول دور و تأثير المحددات الداخلية غير الرسمية من خلال التركيز على دور وسائل الإعلام و الرأي العام و اللوبي الإسرائيلي.

و في الأخير خاتمة البحث التي نستعرض فيها أهم نتائج دراستنا.

يستدعي الخوض في دراسة أي موضوع أو ظاهرة في العلاقات الدولية الرجوع إلى الخلفية المعرفية و الفكرية، و المرجعية النظرية لها، أي أن هناك علاقة تلازمية بين الجانب المفاهيمي و النظري من جهة و الواقع العملي من جهة أخرى، و يعتبر فهم و تحليل هذه العلاقة السبيل إلى الحقيقة العلمية المبنية على التفسير العلمي الذي نسعى إليه من خلال دراستنا التي نبحث فيها تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، و من أجل ذلك سنتطرق في هذا الفصل من دراستنا إلى:

المبحث الأول: و يشمل تحديد و ضبط المفاهيم المفتاحية للموضوع و رصد أبعادها.

المبحث الثاني: و يشمل المقاربات و المداخل النظرية المناسبة للتحليل على ضوء فرضيات و أهداف البحث.

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة

ننطلق في بداية التأصيل العلمي لدراستنا من تحديد الإطار المفاهيمي الذي لا يقل أهمية عن الدور التحليلي والتفسيري لمختلف المقاربات النظرية، حيث تعتبر المفاهيم من الناحية الابستمولوجية أداة ذهنية تحليلية يتصور بها الباحث مادة بحثه، و يتم عن طريقها وضع المنطلقات الأساسية لأي دراسة علمية، و سنتطرق في الدراسة محل البحث إلى جملة من المفاهيم الأساسية و هي كما يلي:

1. مفهوم السياسة الخارجية.
2. مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية.
3. مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، مما يعطي ـــ من الناحية النظرية ـــ إطارا منهجيا و معرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد و اختلاف التعاريف باختلاف المفكرين و اختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية، الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها.

ولتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد وتحليل أهم المحاولات لتعريف السياسة الخارجية مع تمييزها عن المفاهيم التي تتداخل معها.

أولاً: ماهية السياسة الخارجية:

يرى **بهجت قُرَني** Bahgat Korany أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحليل، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات واختيارات صعبة...،[1] إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها و الجهات التي تصنع قراراتها و ترسم توجهاتها، و أكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر.

---

[1] بهجت قرني و علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، ترجمة: جابر سعيد عوض، الطبعة الثانية. مركز البحوث و الدراسات السياسية، القاهرة، 2002، ص29.

إن المشكلة الرئيسية التي تميز اختلاف و أحيانا غموض و سطحية التعاريف حول السياسة الخارجية تكمن في أن كل تعريف يهمل بعض جوانب و أبعاد الظاهرة، و هذا راجع ـــ كما أشرنا ـــ إلى عدة اعتبارات نفصّل أهمها كما يلي:

1. أن مكانة الدول في النظام الدولي تعكس أهدافها و طموحاتها في محيطها الخارجي، و بالتالي تعريفاتها للسياسة الخارجية، فمثلا: تختلف السياسة الخارجية للدول العظمى عنها بالنسبة للدول الصغرى.
2. أن السياسة الخارجية ـــ من الناحية النظرية ـــ ترتبط ارتباطا ظرفيا حسب الانتماء المؤقت لمقترب أو مجموعة بحثية معينة [1] (منظور معين)، و بالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على المقاربات النظرية في هذا الحقل المعرفي إلى جانب تطورات العلاقات الدولية، تنعكس على تعريف هذا المفهوم خاصة في ظل التحول نحو المسلمة الكلانية في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمها السياسة الخارجية [*].
3. أن السياسة الخارجية لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل، منها الدائمة أو المؤقتة، و منها المعنوية و المادية، و منها الأساسية و الثانوية و منها السلمية و الدموية [2] ، و منها الداخلية و منها الخارجية، غير أنه في أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل بها هذه العوامل.

و مع ذلك فإن هذه الاعتبارات لا تعني خلو الميدان من بعض التعريفات التي تعتد بها العديد من الكتابات في السياسة الخارجية لكونها أكثر التعاريف علمية و شمولا، و منها:

التعريف الذي يقدمه **جيمس روزنو** James Rosenau ، حيث يُخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا و يقارب الواقع الملموس و البعد العملي للظاهرة فيقول بأن:

---

[1] السعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة، 2005، ص 14.

[*] كانت السياسة الخارجية و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ترتبط و تفسر استنادا إلى تحقيق الأمن القومي و المحافظة عليه، لكن بعد ذلك اتسع مجالها لتشمل المجالات الاقتصادية و الثقافية و الإنسانية و البيئية...، و أصبح تفسير السياسة الخارجية يستند إلى بناء النماذج التنبؤية، و يراعي إبراز دور مختلف المتغيرات و المحددات. للتفصيل أكثر يُرجع إلى: وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى.مؤسسة الشروق للإعلام و النشر، الجزائر، 1994، ص ص 99-102.

[2] بطرس بطرس غالي، "**السياسات الخارجية للدول الكبرى**"، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد18. الجمعية المصرية للعلوم السياسية، مصر، سبتمبر 1962، ص30.

" السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها " [1].

و في مستوى آخر تُعرّف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية ـــ التي قد تأخذ أشكالا مختلفة ـــ موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرر، أو نحو قضية معينة.[2]

و من جهته يقدم **محمد السيد سليم** تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية و الأبعاد المحتملة لتلك السياسة، و بالتالي:

" يُقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".[3]

و على ضوء التعاريف التي أوردنا يمكن القول أن إيجاد تعريف للسياسة الخارجية يكون أكثر شمولا، لابد أن يأخذ بُعدا تركيبيا بحيث يجمع بين **محددات السياسة الخارجية و أهدافها وتوجهاتها و أدوارها و كذا الوسائل التي تنفذ بها، أي بين الاتجاهات و الالتزامات الدولية و قدرات و حوافز الفعل.**[4] وعلى هذا الأساس يمكن تعريف السياسة الخارجية إجرائيا على أنها: **كل تجميعي لمجموعة التوجهات و الأهداف و المخططات و الالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها و تحويلها إلى سلوك فعل خارجي.**[5]

---

(1) James N. Rosenau, "**Comparing Foreign Policies : Why, What, how**", in: James Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods". New York, SAGE Publications, 1974, p 06**.

(2) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى. دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 157.

(3) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية. دار الجيل، بيروت، 2001، ص 12.

(4) السعيد ملاح، مرجع سابق، ص 14.

(5) حسين بوقارة، **محاضرة في مقياس: السياسة الخارجية المقارنة**، ألقيت على طلبة الماجستير. جامعة قسنطينة، 2003.

ثانيا: العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم:

تتداخل السياسة الخارجية مع جملة من المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالـــة و في مستويات مختلفة مما يؤكد الطبيعة المعقدة للظاهرة، و أهم هذه المفاهيم ما يلي:

1. العلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية في إطار عام بأنها ذلك الفرع من العلوم السياسية الذي يهـــتم بالشؤون الخارجية و العلاقات بين الدول.[1] و قد ساد منذ معاهدة واستفاليا ســـنة 1648 و إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إنشاء هيئة الأمم المتحدة عـــام 1945، أن العلاقـــات الدولية هي مجمل السياسات الخارجية للدول، و ذلك تحت إطار المسلمة القائلة بأن: **الكل هو مجموع أجزائه**، غير أن التفاعلات الحاصلة على مسرح العلاقات الدولية بعد ذلك شهدت وجود وحدات أخرى دون مستوى الدولة كالحركـــات التحرريـــة و الجماعـــات العرقيـــة، و وحدات فوق مستوى الدولة كالمنظمات الدولية فوق الحكوميـــة و الشـــركات متعـــددة الجنسيات، الأمر الذي أدى إلى بروز تفاعلات أخرى غير السياسات الخارجية للدول، و هذا يعني تراجع صحة المسلمة التي ذكرناها .

و من جهة أخرى و في ظل الثورات العلمية التي شهدتها عقود ما بعد الحـــرب العالميـــة الثانية، تحولت بعض فروع العلاقات الدولية إلى تخصصات مستقلة ــ إلى حـــد مـــا ــ لهـــا مناهجها و نظرياتها الخاصة،[*] و من بين هذه الفروع فرع السياسة الخارجية.

2. الدبلوماسية و الاستراتيجة:

ترتبط كل من الدبلوماسية و الإستراتيجية بالسياسة الخارجية مـــن حيـــث كونهمـــا وسيلتان لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، و تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية من حيـــث هي أداة لتنفيذها كما يعبر عن ذلك **كينيث تومبسون** Kenneth Thompson بأن: السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الدولية، أما الدبلوماسية فهي الوجـــه

---

(1) Anne H. Sanokhonov and others, **The American Hiritage Dictionary of English Language**, Third Edition. Houghton Mifflin Conpany, New York, 1992, p711.

(*) سنأتي على هذه النقطة بشيء من التفصيل في المبحث المتعلق بالمداخل النظرية لدراستنا.

التنفيذي لها [1]. كما أنه من المتفق عليه أنها وسيلة لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية.

أما الاستراتيجة ـــ كما عرفها الجنرال الفرنسي **أندري بوفر** André Beaufre ـــ فتعني: أنها فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة، مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل استخدام[2] .

إذن للسياسة الخارجية وجهين، أولهما سلمي يقوم على الإقناع و التفاوض و تختص به الدوائر الدبلوماسية ويأتي في المقام الأول في حسابات القائمين على السياسة الخارجية. و ثانيهما الجانب العسكري الذي يقوم على فن الإكراه بالقوة، و تختص به الدوائر الاستراتيجية و العسكرية في الدولة، و يأتي في المرتبة الثانية، و عادة ما تلجأ إليه الحكومات لحسم قضية معينة بعد فشل الجانب الدبلوماسي السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة في تلك القضية من قضايا السياسة الخارجية. و عليه فإن فعّالية السياسة الخارجية لدولة ما مرتبطة بمدى فعّالية البعد الدبلوماسي و الاستراتيجي لها.

3. السياسة الداخلية:

تتراوح العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية بين من يرى أن السياسة الخارجية لدولة معينة ـــ كيفما كانت طبيعتها ـــ هي انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية، و بين الرأي التقليدي القائل بالفصل التام بين السياستين إلى درجة اعتبار أن " **السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية** " [3].

و من جهة أخرى نلاحظ أن كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية تُصنع و تصاغ داخل حدود الدولة و تُنفَذ من طرف المؤسسات المختصة في تلك الدولة، لكن

---

(1) بطرس بطرس غالي، مرجع سابق، ص 26.

(2) محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة**، الطبعة الأولى. منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 614.

(3) Henry A. Kissinger, **Domestic Politics and Foreign Policy**, in: James N. Rosenau, **International Politics and Foreign Policy**. The Free Press, New York, 1969, p 261.

بالمقابل تُوجه الأولى إلى الداخل و ترمي إلى تحقيق أهداف داخلية، في حين توجه الثانية إلى تحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة.

و في مستوى آخر، فإن هناك نوع من التداخل والغموض المنهجي الذي يكتنف العلاقة بين السياستين، حيث تنتهج الوحدة الدولية سياسة داخلية معينة لكن من الناحية الواقعية تؤدي هذه السياسة إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية، كما يلاحظ أن بعض السياسات الخارجية قد تهدف إلى تحقيق أهداف على المستوى الداخلي.

و من هذا المنطلق يتضح لنا بأن تفسير و فهم العلاقة بين السياستين الداخلية و الخارجية يتطلب تحديد الحدود المنهجية للسياسة الخارجية و تمييزها عن السياسة الداخلية [1] ، و هذا يستدعي منا الإشارة إلى محددات هذه العلاقة التي تتمثل في مؤشرات من مستويين، حيث هناك مؤشرات تدل على ترابط و تداخل السياستين الداخلية و الخارجية، و في نفس الوقت هناك مؤشرات تدل على انفصال السياستين، لكن ما يمكن توضيحه في هذا الصدد هو أن علاقات التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما، كما أن مؤشرات الانفصال بين السياستين لا تدل على الفصل التام بينهما.

إذن هناك نوع من الترابط بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية يُفسَّر و يُفهم في إطار الانتماء للدولة كمصدر للسياستين، في حين يدل التباين بين السياستين على أن الفصل بينهما ذو بعد تحليلي في الأساس، يهدف إلى وضع الحدود المنهجية لمفهوم السياسة الخارجية. [2]

من خلال كل هذا يتبين لنا أنه رغم التعقيد و الغموض الذي يميز السياسة الخارجية في مستويات مختلفة إلا أن ربط الظاهرة بواقع سياسة خارجية لدولة معينة يجعل الصورة أكثر وضوحا و أقل تجريدا، كما يعكس ذلك مدى صدقية تمثل المفاهيم لواقع ظاهرة معينة من الناحية الابستمولوجية، و من أجل ذلك نتناول فيما يلي السياسة الخارجية الأمريكية في بعدها المفاهيمي تأكيدا لهذا المعنى وتمهيدا للجانب التطبيقي من دراستنا.

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 27.

[2] نفس المرجع، ص 28.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية و تأثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة، و هذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783، سواء في نظرتها و تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي و حجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية .

و من أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد المبادئ و التوجهات العامة و كذا العوامل و المحددات التي تحكم صنع و تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، و بسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني عام 1775 بقيادة **جورج واشنطن** George Washington ، و في 04 جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها[1]، و في هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي و الليبرالية السياسية (المساواة في الحرية _ ***L'égalité dans la liberté***)[2] في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال و بفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هُزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر **فيلادلفيا** الدستوري المنعقد سنة 1789

---

(1) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، الطبعة الأولى. دار الأمين للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 2002، ص 52.

(2) Maxime Lefbver, **La Politique Etrangère Américaine**, 1er édition. Presses Universitaire de France, France, 2004 , p 07.

تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب George Washington كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية, وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك. ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية و ذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها، حيث كان لكل مرحلة ميزتها و أثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، و سنتناول هذه المراحل كما يلي:

1.الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى):

و يمكن أن نطلق على هذه الفترة **مرحلة بناء القوة الأمريكية**، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي بهذه الدول, وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس الأمريكي George Washington في خطبة الوداع سنة 1796عندما وصف الانعزالية بأنها : " **أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية** " [2] لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك.

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد George Washington و تأكد ذلك مع الرئيس **جيمس مونرو** James Monroe في 02 ديسمبر 1828 عندما رفع شعار " **أمريكا للأمريكيين** " الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى.[3]

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي و قوتها الاقتصادية بحيث شكّل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 52.

[2] Maxime Lefbver, Op, cit. P 8-9.

[3] Op, cit. p 10.

نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول و المجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان،[1] و هو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم[*] التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى

2.الخروج من العزلة و الانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين):

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وزنها العالمي و قدراتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية و من ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها.

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، و كان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في نهاية 1916 اقترح **وودرو ويلسون** Woodrow Wilson وساطته من أجل سلام بدون نصر "*paix son victoire*"[2] و كان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة و التدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، و من جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها: الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي،...[3] و ذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1918.

---

(1) مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008**، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 43.

(*) فكرة **المصير المحتوم** تعني: الدور الحتمي المسند للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير و ترقية قيم الحرية و العدالة و التطور و نشرها قدر الإمكان و الدفاع عنها ضد كل استبداد، و هي فكرة دينية حضارية في السياسة الخارجية الأمريكية. للتوسع أكثر أنظر: مصطفى صايج، نفس المرجع، ص ص41- 43.

(2) Maxime Lefbver, Op, cit. p 15.

(3) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، ص 272.

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، و تمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى 45%، و ارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى 42.2% في الفترة من 1926 إلى1929، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي[1] مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات.

و مع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، و رفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم[2]. و استمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشكل مباشر و لم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة **بيرل هاربر** التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة [3] و بالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية.

3.السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة):

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، و الاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل و هو مصطلح القوى

---

(1) نفس المرجع، ص ص 311-312.
(2) نفس المرجع، ص 313.
(3) نفس المرجع، ص 459.

الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، و قـد شـكلت هـاتين القـوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة.

ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي و صارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري **هيروشيما** و **ناكازاكي**، وبدأت تظهر النزعـة العالميـة في سياسـة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة و ذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيـا و اليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، و جاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحـدثها الرئيس **هاري ترومان** Harry Truman في السياسة الخارجية الأمريكية و التي تناولـت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هـذا التفسـير الأيـديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بـ: **مبدأ ترومان**.[1]

و قد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد **سياسة الاحتواء** التي تهدف إلى الوقوف أمام المـد الشيوعي، و قد عبر عن ذلك **جورج كينان** George Kennan عام 1947 بقوله:

" المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكـية تجاه الاتحاد السوفيـيتي
على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية
السوفييتية، و يكون ذلك بحذر وصرامة "[2].

و كان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصـادية في جوان 1947 و الذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايـات المتحدة الأمريكية.

و بعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949، و انتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950[3] التي دخلت فيها الصين لصالح الشـيوعية، فقد بدا أن تصور الرئيس Truman عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية و عقلانية. و كـرد

---

(1) جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة: أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، الطبعة الأولى. الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية، القاهرة، 1997، ص 158.

(2) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 48.

(3) جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 159.

فعل على ذلك و استمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة في **فيتنام** و خرجت منها مهزومة عام 1975.

كما عرفت الفترة (1961- 1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع **جون كنيدي** John F.Kennedy (1961- 1963) و خلفه **ليدون جونسون** Lydon Johnson (1963- 1969)، وقد ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة و استمرار التدخل الأمريكي، الحمائم الذين يرغبون في السلام[1]، و في الفترة (1969- 1975) استخدمت إدارة الجمهوري **ريتشارد نيكسون** Richard Nixon سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء[2] غير أن استمرار السوفييت في بناء قوتهم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين.

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة الـ: **ووتر غايت** Watergate تولى **جيرالد فورد** Gerald Ford الرئاسة الأمريكية و تم تعيين **هنري كيسنجر** Henry A. Kissinger على رأس الدبلوماسية الأمريكية، و بعدها وصل الديمقراطي **جيمي كارتر** Jimmy Carter (1977- 1981) إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد بـ : **مبدأ كارتر** 1979 و الذي جاء فيه:

> " تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أيّة محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية ...، و ستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة "[3].

و ترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق **إيزنهاور** Eisenhower الذي أعرب عن نفس التوجه عند البدايات الأولى للحرب الباردة.

و في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع **رونالد ريغان** Renald Reagan في الفترة (1981- 1989)، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر

---

(1) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 49.
(2) جوزيف ناي، المرجع السابق، ص 170
(3) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 51.

مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، و هذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار.

و رغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، كما يذهب إلى ذلك G.Kennan و غيره.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي: الرئيس الجمهوري **جورج بوش** George Bush (1989- 1993)،ثم الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** Bill Clinton (1993-2001)، ثم الرئيس **جورج وولكر بوش** G.W. Bush (2001-2008)، ثم عودة الديمقراطيين مع **باراك أوباما** B.Obama في 2009 و قد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبّر عنه **كراوثمر** Krauthmer و هو أحد المحافظين الجدد بقوله:

" إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أيّة فكرة عن التعامل معه "[1]

وسوف نأتي على تفصيلات هذه المرحلة المهمة و الأساسية في دراستنا عندما نتناول دلالات نهاية الحرب الباردة بالنسبة للسياسة لخارجية الأمريكية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية الأمريكية:

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية و الخارجية و الجهات الرسمية و غير الرسمية، المباشرة و غير المباشرة والتي لها دور و تأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، و تمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، و سنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

---

[1] هادي قبسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: الواقعية و المحافظية الجديدة**، الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ، بيروت، 2008، ص 25.

01. المحددات الدستورية (البُنى الرسمية):

و تتمثل في السلطتين التشريعية (الكونغرس) و التنفيذية (الرئيس كمؤسسة)، و هما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجية [*]، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية ؟

من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، و ذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة و مطلقة على أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس [1]، و كذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و إعلان الحرب و التفويض برد الاعتداء و إقرار الميزانية العامة للدولة، كما قُيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين [2]، و مع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية و حسب.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دوراً مهما و حاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة.

فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة [3]، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة و المرنة عن الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية [4]،

---

[*] نشير هنا إلى أنه لم يرد لفظ " السياسة الخارجية " في نص وثيقة الدستور الأمريكي الأصلي مطلقاً، ولا حتى في التعديلات الـ: (27) التي طرأت عليه، و إنما نجد ألفاظا عامة كلفظ " السلطات "، أو بعض الألفاظ و العبارات التي تدل على السياسة الخارجية كعبارة " إعلان الحرب " أو ما شابهها، و هذه إحدى مظاهر المرونة في الدستور الأمريكي.

[1] **وثيقة الدستور الأمريكي**، المادة الأولى، القسم الثامن.

[2] نفس المصدر، المادة الثانية، القسم الثاني.

[3] نفس المصدر، المادة الثانية، القسم الثاني و القسم الثالث.

[4] نانيس مصطفى خليل، **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، العدد 127، جانفي 1997، ص 80.

وكثيرا ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صـــراعات و أزمـــات بـــين الـــرئيس و الكونغرس، لعـــل أبرزهـــا الحـــرب الكوريـــة (1950- 1953)، و حـــرب فيتنـــام (1957- 1975)، حيث لم تكن معلنـــة مـــن طـــرف الكـــونغرس المخـــول بـــإعلان الحرب بل حدثت نتيجة توسع سلطة الرئيس.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجـــد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشـــرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة و الخبرة المتميزة في شتى المجالات، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم.

وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقـــع رسميـــة [1]، أولهـــا الرئيس و هو عقدة القرار، و وزارة الخارجية و هي مؤسسة العلاقات و الجناح التنفيـــذي، و مجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف علـــى المؤسســـات الأمنيـــة و الاستخباراتية، و وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِـــمة البـــارزة هـــي تزايـــد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخـــبرة الـــتي اكتســـبها الجنـــاح التنفيذي منذ إدارة الرئيس Washington خاصـــة في أوقـــات الأزمـــات، فكانـــت الممارسة المستمرة و المتكررة لإدارة السياسة الخارجيـــة ســـببا في تقويـــة ســـلطة الـــرئيس و تدعيمها في هذا المجال [2]

و هكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بـــين الكـــونغرس و الرئيس، و خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، و نتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازِنة و التي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر و ذلك حسب طبيعة العلاقات و المصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها.

---

[1] هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 11.

[2] هالة أبو بكر سعودي، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967- 1973)**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جوان 1986. ص 102.

2. المحددات الداخلية غير الرسمية:

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في المجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة. وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن (الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط و المصالح، ...)، و أحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن (جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات) ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام.

فنلاحظ أن هذا الجانب من جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة و عدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما يستدعي منا تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينا معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى المجتمعية في المسرح السياسي الأمريكي، و ذلك بما يناسب الإطار العام لموضوع الدراسة.

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وهي:

أ. جماعات المصالح.

ب. وسائل الإعلام.

ج. الرأي العام الأمريكي.

أ. جماعات المصالح:

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية ــ سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية ــ التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات[1]. و المقصود بهذه الجماعات هنا، هي تلك التي لها علاقة و بعد تفسيري بموضوع الدراسة، و تتمثل بدرجة كبيرة في الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تؤثر في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

---

[1] نفس المرجع، ص 102.

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها. (1)

ومن أبرز هذه الجماعات ـــ كما أشرنا ـــ الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، و ذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، و لصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب و التي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل و الولايات المتحدة (2)، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد و أقل تنظيما.

ب . وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير و الساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء و النواب أنفسهم و يلقون خطاباتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة و الجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكوّن رأيا عاما (3)، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يُعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي .

و تتميز العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة ـــ و خصوصا المستقلة منها ـــ بنشر فضائح السياسة الخارجية، و تعتبر فضيحة Watergate خير مثال على ذلك.

---

(1) فواز جرجس، **السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟ و من يصنعها؟**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000. ص 91

(2) هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 104.

(3) نانيس مصطفى خليل، مرجع سابق، ص 83.

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون ـــ و بشكل أساسي ـــ على الإعـــلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.

فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي. لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاســتغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياساتها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويُكون رأيا مضادا لتوجهاتها.

ج . الرأي العام:

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمـــع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية انـــه مجتمع متنوع [1] ، مما أدى إلى خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياســة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضـــعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرَضيا بشكل كبير و متعلقا بأزمات دولية خاصة، و إذا أخذنا في الاعتبـــار حقيقـــة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى [2].

و تثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشـــكلة بـــارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، و فعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى [3]. و يبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشـــر يلعبه الرأي العام و يتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منـــه المشـــاركة في الانتخابات و بعض مؤسسات المجتمع المدني.

---

[1] هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 09.
[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص 129.
[3] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 126.

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض و عن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها و وظائفها المختلفة.

و من الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، و هناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية و غير الرسمية ، و هي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفق حولها و تعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، و تتضمن ثلاثة مبادئ:

1. بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.
2. عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.
3. عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي و الاجتماعي.(1)

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية و غير رسمية مثل : الكونغرس الذي يضم مجلس النواب و مجلس الشيوخ، و مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس و وزارة الخارجية و البنتاغون و مجلس الأمن القومي و مؤسسات الرأي و الفكر التابعة للبيت الأبيض، و الأفراد والمنظمات و وسائل الإعلام و الجماهير ، كل حسب موقعه و درجة تأثيره و طبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها.

3. محددات البيئة الخارجية:

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد و التغير المستمر وعدم الوضوح، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها و التعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها. و عموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية و الدولية التي يكون لها دور و تأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.

---

(1) آسيا الميهي، **الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية**، السياسة الدولية، عدد 127. جانفي 1997، ص 86.

فالنظام الدولي و الإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات و القيم السائدة فيه و الفواعل التي تتحرك ضمنه ، و كذا سلوكات مختلف الوحدات المشكلة له، يشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى. و يبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية.

فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار، تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مُدرَكة و عقلانية لدى صانع القرار، و في مثل هذه الحالة يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا والأهداف الاستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية و ذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي و غير الرسمي، و يصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي و الجماهيري و من ثم تمرير سياساتهم و توجهاتهم الخارجية ، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

و من جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار، خاصة في حالات الاستقرار الدولي و الإقليمي، و هنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية، و يقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية و غير الرسمية، و تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسبا على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي و زالت بذلك التبريرات الإيديولوجية و الاستراتيجية و زاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم و تنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي

أولاً: الفرق بين مفهوم الصراع و بعض المفاهيم المشابهة

بدايةً يعرف **الصراع** على أنه تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتياديين، يحاول فيه كل طرف من الأطراف تحقيق أغراضه و أهدافه و منع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل و طرق مختلفة (1).

(1) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الثالث، الطبعة الثانية. المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990، ص 632.

و نجد أن مفهوم الصراع بهذه الدلالة يختلف عن بعض المفاهيم القريبة منه أو الدالة عليه. فمثلا يختلف عن مفهوم الحرب War التي تعني: القتال المسلح بين دولتين أو أكثر في سبيل تحقيق هدف سياسي أو عسكري [(1)].

و تنتهي الحرب بانتهاء أسبابها و تحقيق أهدافها، و غالبا ما تحسم لصالح أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر أو يلجأ الأطراف إلى إنهائها لأسباب معينة كإدراك أن الحرب غير عقلانية أو أنها وسيلة غير ناجعة، و هذا ما يجعل الحروب غالبا تمتاز بقصر مدتها.

كما يختلف الصراع نسبيا عن مفهوم **النزاع** الذي يقصد به: الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين (أو أكثر) أو تعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق السلمية و صار يهدد بلجوئهما أو لجوء إحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهما [(2)].

و الفرق بين المفهومين يكمن في أن الصراع حالة متقدمة من النزاع تجاوزت مرحلة التهديد إلى الاستعمال الفعلي و المباشر للقوة و العنف المسلح، و بالتالي فإن حالة الصراع من حيث الدلالة أقوى تعبيرا عن الخلاف و تعارض المصالح و وجهات النظر بين الطرفين.

كما لا ينطبق مفهوم الأزمة Crisis على مفهوم الصراع، حيث تتميز الأزمة بكونها سريعة و مؤقتة و أحيانا مفاجئة، و كثيرا ما تدل على وضع مضطرب في مجال معين(سياسي، اقتصادي، عسكري...)، كالأزمة المالية العالمية سنة 1929، أو أزمة الصواريخ السوفييتية في كوبا أثناء الحرب الباردة...، مما يستدعي التعاطي معها بحذر و بسرعة و فعالية لتفادي الوصول إلى وضع أخطر.

و هناك مفهوم آخر قريب من مفهوم الأزمة و هو التوتر Tension و الذي يدل على حالة من القلق ناتجة عن وضع دولي أو إقليمي مضطرب و يهدد بنشوء حرب.

إذن فالصراع اصطلاحا يدل على وجود علاقة عدائية و حالة عدم توافق حول مصالح و قضايا متعددة لا تقبل التنازل أو المساومة من أي جهة مما يجعله طويل الأمد، خاصة في ظل عدم قدرة أي طرف على إنهاء الصراع أو حسمه، و هذه الخصائص هي التي تجعله يختلف أو يتميز عن باقي المفاهيم التي أشرنا إليها.

(1) محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 602.

(2) نفس المرجع، ص 597.

و من أجل معرفة مدى توفر هذه الخصائص فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي، نقدم فيما يلي تأصيلا تاريخيا للمفهوم نحيط فيه بالأسباب المؤدية إلى الصراع، و نرصد القضايا المحورية فيه و العوامل التي ساهمت في استمراره، مع الإشارة إلى أهم التصورات حول أبرز صراع عرفته منطقة الشرق الأوسط في القرن العشرين و الذي ما يزال مستمرا إلى الآن.

ثانياً: التأصيل التاريخي للصراع العربي الإسرائيلي

ترجع البدايات الأولى للصراع العربي الإسرائيلي إلى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما زادت حدة المعاداة للسامية في أوروبا إلى درجة ظهور ما اصطلح على تسميته بالمسألة اليهودية في أوروبا، و كرد فعل على هذه الأوضاع تم إنشاء الحركة الصهيونية العالمية في أوائل عام 1880 من قبل مؤسسها **تيودور هيرتزل** الذي أكد بأن المسألة اليهودية موجودة و من العبث إخفاؤها [1]، و قد انتهى **هيرتزل** من خلال المؤتمر الدولي الأول للحركة الصهيونية العالمية عام 1897 إلى أن حل المسألة اليهودية يكمن في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وكان هذا التوجه متبوعا ببرنامج عملي قائم على أربعة نقاط هي:

01. تشجيع مبدأ الاستيطان في فلسطين من قبل المزارعين و الحرفيين و العمال اليهود.
02. تنظيم و توحيد اليهود في جمعيات محلية و عامة بالشكل الذي تسمح به قوانين مختلف البلدان.
03. تدعيم الهوية و الوعي القومي اليهوديين.
04. السعي للحصول على موافقة الحكومات للعمل بما سيكون ضروريا من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية [2].

بدأت هذه المبادئ تترجم في الواقع العملي [*] و لوحظ ذلك من قبل الفلسطينيين (العرب و المسيحيين)، و لم يخفوا قلقهم تجاه هذه المستجدات خاصة بعد الإفصاح عن وعد

---

[1] هنري لورانس، **اللعبة الكبرى: الشرق العربي المعاصر و الصراعات الدولية**، ترجمة: محمد مخلوف، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر و التوثيق و الأبحاث، د م ن، 1992، ص67.

[2] نفس المرجع، ص 68.

[*] لتفصيل أكثر حول موضوع الصراع العربي الإسرائيلي و تطورات الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية، أنظر: هنري لورانس، نفس المرجع، ص ص(72-76)

بلفور في 02 نوفمبر 1917 [*] و ذلك بعدما منحت عصبة الأمم لبريطانيا حق الانتداب على فلسطين، و في هذه الفترة ظهرت فكرة " إعطاء أرض بلا شعب لشعب بلا أرض ".

و بالمقابل وصلت ردود الفعل الفلسطينية إلى حد المواجهات العنيفة بين الانجليز و الصهيونيين من جهة و العرب و الفلسطينيين من جهة أخرى، و بعد 1920 هدأت الأوضاع نسبيا و ذلك بسبب ضآلة الهجرة اليهودية، باستثناء الاضطرابات العنيفة التي انطلقت في القدس عام 1929 نتيجة الصراع حول السيطرة على **حائط المبكى** (أحد الأماكن المقدسة اليهودية)، و المدرج ضمن الأمكنة المقدسة الإسلامية التي تعود ملكيتها القانونية للسلطات الدينية الإسلامية [1] (حسب رأي **هنري لورانس**)، و في سنة 1936 انطلقت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى كتعبير عن حدة رفض الاقتراح الذي قدمته بريطانيا حول تقسيم فلسطين على اعتبار أنه غير من الناحية القانونية و الواقعية.

و مع صدور الكتاب الأبيض[**] عام 1939 انتهت الانتفاضة، و تم الاتفاق حسب ذلك الكتاب الذي تفاوضت سلطات الانتداب حول مضمونه مع الدول العربية و ليس مع الفلسطينيين على:

01. تحديد الهجرة اليهودية بـ:(75000) شخص على مدى خمس سنوات.
02. منع العمليات العقارية بين العرب و اليهود.
03. استقلال فلسطين موحدة خلال عشر سنوات [2].

غير أنه وفي ظل هذا الهدوء، فإن اليهود كان لهم نشاط سري مكثف بقيادة **بن غوريون** وَ **وايزمان** من خلال تشجيع الهجرة السرية و تطوير الإمكانات و القدرات العسكرية لليهود عبر المشاركة مع جيوش الحلفاء في مختلف المعارك والحروب، كما كان هناك سعي مستمر من أجل توثيق الصلة بالولايات المتحدة من خلال الحركة الصهيونية الأمريكية التي

---

[*] من أهم ما جاء في تصريح **بلفور:** " إن حكومة جلالته تنظر بارتياح إلى قيام وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، و سوف تستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، و على أن يكون مفهوما بوضوح أنه لن يتم أي إجراء يهدد الحقوق المدنية و الدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين، أو الحقوق و المكانة السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي دولة أخرى ". أنظر: جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 220.

[1] هنري لورانس، نفس المرجع، ص 73.

[**] لتفصيل أكثر حول ماهية **الكتاب الأبيض**، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص ص (93-94).

[2] هنري لورانس، مرجع سابق، ص 74.

سرّعت في عام 1942 من وتيرة الدعوة إلى قيام دولة ثنائية القومية (عربية/يهودية) كحل مستقبلي، و بالتالي محاربة كل ما جاء في الكتاب الأبيض.

و قد نتج عن كل هذا أنه في عام 1945 كان سكان فلسطين يتألفون من (550.000) يهودي و(1.240.000) عربي، و صار لليهود ما نسبته 12 % من الأراضي الصالحة للزراعة، و 5.67 % من مساحة فلسطين [1]، مما سمح بإنشاء المستوطنات اليهودية و توسعها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كان لدى بريطانيا في هذه الفترة رغبة في التخلي عن الانتداب، و كان ذلك فعلا في عام 1947، و بذلك دخلت قضية فلسطين أروقة الأمم المتحدة مما يعني تدويل القضية، و في الوقت الذي كان فيه العرب بصفة عامة و الفلسطينيين بشكل خاص في حالة من الارتياح بتسليم الانتداب إلى هيئة الأمم المتحدة، فإن الأمور لم تكن تجري لصالحهم، و في ذات الوقت كان اليهود على استعداد لقبول قرار الأمم المتحدة 181 القاضي بتقسيم فلسطين لكن العرب لم يكونوا على استعداد لقبول هذا الحل، غير أن الذي حدث هو أن الأمم المتحدة اعترفت بدولة اليهود [2] بعد قرار التقسيم 181 و كان ذلك في 14 ماي 1948، و في 11 ماي 1949 أصبحت إسرائيل عضوا في هيئة الأمم المتحدة.

السمة البارزة للصراع قبل قيام دولة إسرائيل هي أنه كان يهوديا / فلسطينيا، و بعد بداية التداول الرسمي للقضية في جداول أعمال لقاءات الجامعة العربية اتضح تعريب القضية، و من هنا يمكن أن نسمي هذا الصراع بأنه صراع عربي / إسرائيلي، و قد تبلور هذا المفهوم بشكل واضح و بصفة خاصة عندما دخلت جيوش من دول الجامعة العربية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمنع حدوث النكبة في حرب 1948 غير أنها فشلت في ذلك.

كان القرار 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947 قد أعطى للدولة اليهودية نسبة 57.74 % من الأراضي، غير أن إسرائيل ضاعفت هذه النسبة إلى 77 % بعد حرب 1948 [3]، ونشير هنا إلى أن الأمم المتحدة أو القوى العظمى التي بدأ يبرز

---

[1] نفس المرجع، ص 75.

[2] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص220.

[3] محسن محمد صالح، **فلسطين: دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. مركز الإعلام العربي، مصر، 2003، ص 440.

دورها في مختلف القضايا على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لم تسعى لإلزام إسرائيل بالعودة إلى حدود التقسيم حسب القرار 181، بل ثبّتت الحدود الجديدة بطريقة غير مباشرة من خلال عقد اتفاقات هدنة بين إسرائيل و الدول العربية (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، و كنتيجة لهذه الاتفاقات تولت مصر إدارة قطاع غزة بينما تولت الأردن إدارة الضفة الغربية.

مشكلة أخرى نتجت عن حرب 1948 تعتبر من أعقد المسائل إلى يومنا هذا، و يتعلق الأمر بقضية اللاجئين الفلسطينيين الذين يعبر عنهم بـ: **مجموع الفلسطينيين الذين أخرجوا من ديارهم بفعل عمليات الإرهاب و الطرد الجماعي الذي مارسته العصابات الصهيونية المسلحة خلال حرب 1948 التي أعقبت إعلان قيام دولة إسرائيل** [(1)].

و نظرا لسيطرة هذه المشكلة على المشهد العام للصراع في هذه الفترة فقد بدا و كأن القضية تحولت من صراع على الأرض إلى صراع من أجل الحق في العودة إلى أقل من ثلث الأرض، و رغم صدور القرار 194 في أواخر 1948 و الذي يقضي بحق اللاجئين في العودة إلى أرضهم، و ما تلاه من قرارات و توصيات بهذا الخصوص، إلا أن المخيمات التي تأوي اللاجئين الفلسطينيين مازالت متواجدة في بعض البلدان العربية إلى غاية اليوم.

بعد الهدنة المؤقتة التي أعقبت حرب 1948 ، توالت سلسلة الحروب العربية الإسرائيلية، حيث تجدد الصراع على إثر العدوان الثلاثي الذي شنته كل من إسرائيل و بريطانيا و فرنسا على مصر سنة 1956، غير أن الحرب توقفت بقرار من هيئة الأمم المتحدة بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بعد رفض هذه الأخيرة مساعدة بريطانيا، و مع ذلك لم يتم التوقيع على أي اتفاقية سلام [(2)] بين الجانبين العربي و الإسرائيلي، غير أنها أبرزت جانبا من الدور الفعال للقوى العظمى في الصراع.

---

(1) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص 374.
(2) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 222.

بعد حرب 1956 جاءت حرب 1667 أو كما يطلق عليها حرب الستة أيام، و هي تعتبر أكثر الحروب أهمية لأنها حددت شكل المشكلات الإقليمية التي أعقبتها [1]، و قد أسفرت هذه الحرب عن تغير معادلات الصراع و قضايا التفاوض بين الطرفين العربي و الإسرائيلي.

فبعد أن احتلت إسرائيل على إثر هذه الحرب كل الأراضي الفلسطينية إضافة إلى سيناء المصرية و الجولان السورية، برز دور القوى العظمى من جديد من خلال وقف الحرب، و صدر في نوفمبر 1967 القرار الشهير رقم 242 الذي من بين أهم ما جاء فيه :

" **سحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في التراع الأخير** " [2]

و تعني الدلالة اللغوية لهذه الفقرة من القرار أن إسرائيل لا تنسحب من كل الأراضي العربية التي احتلتها في التراع الأخير، كما يقر هذا القرار (242) بما حصلت عليه بعد حرب 1948 بشكل مخالف لقرار التقسيم الأول في 1947، و بالفعل لم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي.

و في عامي 1969-1970 و استنادا إلى الدعم السوفييتي في مواجهة الدعم الأمريكي لإسرائيل شنت مصر حرب الاستنزاف على إسرائيل، و توقفت هذه الحرب في 08 أوت 1970 استجابة للمبادرة الأمريكية المعروفة باسم " مبادرة روجرز" و التي تهدف في مجملها إلى تحقيق سلام عادل في ظل الاعتراف المتبادل، و حدث أن وافقت كل من مصر و الأردن على المبادرة ثم وافقت عليها إسرائيل فيما بعد تحت الضغط الأمريكي، غير أن جهود الوساطة الأمريكية في حل الصراع فشلت في مسعاها لغياب و رفض الجانب الفلسطيني، ومن جهة أخرى كان هناك استياء كبير لدى الفلسطينيين و على رأسهم منظمة التحرير الفلسطينية من موقف مصر و الأردن الذي يدل على أن الدول العربية بدأت تتخلى عن فكرة تحرير فلسطين، و كان ذلك تحولا مهما في الصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأ يتحول إلى صراع فلسطيني / إسرائيلي.

---

[1] نفس المرجع، ص 222.

[2] انظر: حسن محمد صالح، مرجع سابق، ص 448.

بعد وفاة **جمال عبد الناصر** تولى **أنور السادات** الحكم، و في أكتوبر 1973 اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية الخامسة التي قادتها مصر و سوريا، كما وظفت الدول العربية المصدرة للنفط سلاح النفط ضد الدول الداعمة لإسرائيل [1]، و مرة أخرى تتدخل القوى العظمى للعمل على وقف إطلاق النار [2] على اعتبار أن أطراف الصراع الدائر في الشرق الأوسط تتلقى دعمها من القوتين العظمتين.

و كان قد نتج عن هذه الحرب صدور القرار 338 عن مجلس الأمن و الذي يقضي بوقف إطلاق النار بين الجانبين، و تنفيذ القرار السابق (242) تمهيدا لبدأ المفاوضات و إقامة سلام عادل في المنطقة، و قد حدث أن انسحبت إسرائيل من أجزاء من سيناء و الجولان بموجب اتفاقات مع سوريا و مصر.

بعد فترة و في نوفمبر 1977 قام الرئيس المصري **أنور السادات** بطرح مبادرة السلام مع إسرائيل بدأها بزيارة هذه الدولة أين انطلقت عملية المفاوضات بين الدولتين و التي أسفرت عن اتفاقات **كامب ديفيد** برعاية الولايات المتحدة، في حين استُبعد الاتحاد السوفييتي من عملية السلام العربية الإسرائيلية بسبت الخلاف المصري السوفييتي [3].

في مارس 1979 وقع الطرفان المصري و الإسرائيلي معاهدة سلام و تبادلا بموجبها العلاقات الدبلوماسية، و انسحبت إسرائيل من سيناء فيما بعد، ثم بدأت مفاوضات مصرية / إسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية غير أنها لم تحقق نتيجة معتبرة بسبب مقاطعة منظمة التحرير الفلسطينية لهذه المفاوضات.

أدى تحييد الدول العربية فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حدوث صدامات عديدة بين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية و حكومات هذه الدول، حيث تم طرد المقاومة الفلسطينية من الأردن لتستقر في لبنان أين اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، و في ظل الأوضاع غير المستقرة في لبنان و جدت إسرائيل الفرصة لتقوم بهجوم شامل ضد لبنان و المقاومة سنة 1982، و أهم ما نتج عن ذلك هو خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان[4]، و في 1985 خرجت إسرائيل من لبنان بفعل

---

(1) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، مرجع سابق، ص 605.
(2) جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 223.
(3) محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين**، مرجع سابق، ص 206.
(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

المقاومة، أما بالنسبة للفلسطينيين فقد شهدت الأراضي المحتلة اندلاع "**انتفاضة الحجارة**" في 1987 و التي استمرت إلى غاية ما بعد الحرب الباردة (*).

بعد عرضنا لهذه التطورات، تبرز لدينا محورية القضية الفلسطينية في هذا الصراع رغم الوجود الذي كان مؤقتا نسبيا لبعض الأطراف العربية، لتتبلور بشكل واضح تسمية الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي الذي مازال مستمرا إلى الآن، وهذا ما يعكس بوضوح و إلى حد بعيد الدلالة المفاهيمية لمصطلح **الصراع** التي أشرنا إليها سابقاً.

ثالثا: أهم التصورات عن الصراع العربي الإسرائيلي:

1. التصور الغربي / الأمريكي:

يعود منشأ هذا التصور إلى فترات بعيدة ترجع إلى بدايات الحروب الصليبية و الصراع على بيت المقدس لاعتبارات دينية و تاريخية، حيث بقيت بذور هذا الصراع إلى غاية وقتنا الحالي، و كان المهاجرون الأوروبيون الأوائل إلى أمريكا من الذين يحملون الفكرة الصهيونية الخاصة بالاستيطان اليهودي في فلسطين (1) و بناء وطن قومي لليهود هناك، وعلى هذا الأساس ظهرت و روج للقضية اليهودية في العقود الأخيرة من ثمانينيات القرن التاسع عشر.

و يتضمن التصور الغربي / الأمريكي للصراع العربي / الإسرائيلي بعدين أساسيين هما:

أ. إنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين كحل للمسألة اليهودية:

و بدأ هذا المسعى عمليا مع صدور وعد **بلفور** الذي قوبل بالدعم و التأييد الغربي / الأمريكي خاصة وأن فلسطين كانت تحت الانتداب البريطاني مما سهل عملية الهجرة اليهودية إلى المنطقة و انتقال الأراضي إلى المستوطنين اليهود، و تطور هذا المسعى مع تطورات الوضع الإقليمي و العالمي، و أخذ بعدا إنسانيا على إثر ما سُمي بـ: (المحرقة اليهودية) التي تعرض لها اليهود على يد النازية، و استُغِل هذا الظرف بعد الحرب العالمية الثانية ليتم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل، و وافقت الأمم المتحدة على ذلك بفضل الدعم الغربي / الأمريكي.

(*) سنفصل في تطورات الصراع العربي الإسرائيلي بعد الحرب الباردة ضمن الجزء التطبيقي لدراستنا.

(1) ميخائيل سليمان و آخرون، **فلسطين والسياسة الأمريكية: من ويلسون إلى كلينتون**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 23.

ب. تدعيم المصالح الغربية / الأمريكية في المنطقة: فبعد أن كان الإطار العام للتصور الغربي هو إيجاد حل للمسألة اليهودية، تطور بعد قيام الدولة اليهودية و صار يُنظر للصراع من زاوية سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط و التي كانت تتم من منظور الصراع الدولي آنذاك، و الدور الذي تلعبه إسرائيل في إطار مفاهيم الولايات المتحدة عن مصالحها السياسية و الاستراتيجية في المنطقة [1].

و قد استمر الدعم الغربي / الأمريكي للدولة اليهودية إلى تنامي دور اليهود في بلورة و صنع المواقف و التصورات الغربية تجاه قضايا الصراع العربي / الإسرائيلي عن طريق وسائل الضغط المختلفة.

2. التصور العربي و الإسلامي:

بالنسبة للتصور الإسلامي للصراع العربي / الإسرائيلي، فإنه ينطلق من عقيدة راسخة بعروبة و إسلامية الأرض الفلسطينية، و بالتالي فإن صراع اليوم هو امتداد لصراع ديني و عقدي قديم حول هذه الأرض المقدسة، و لا يمكن التنازل عن أي جزء من هذه الأرض أو أي حق من الحقوق فيها، غير أنه و بعد تراجع الخلافة الإسلامية و تعرض البلاد العربية و الإسلامية للاستعمار بدأ هذا التصور يتراجع على مستوى القادة العرب و المسلمين بعد حالة التفكك التي أصابت الأقطار العربية و الإسلامية، و كبديل للتصور الإسلامي ظهرت التوجهات القومية العربية بناء على فكرة وحدة الأمة العربية أرضا و شعبا.

في واقع الأمر لم تختلف التصورات القومية العربية من حيث المبدأ عن التصور الإسلامي لقضية الصراع، فحركة القوميين العرب تعتبر أن الصراع لا ينتهي إلا بانتهاء أحد الطرفين " **إما أن نكون أو يكونوا ولا حل غير هذا الحل** "، و قد اتفق حزب البعث الاشتراكي مع حركة القوميين العرب في إعطاء الصراع طابعه المصيري الذي لا يقبل الحلول الوسطى، و اعتبر أن الصراع الدائر على أرض فلسطين في المنطقة العربية هو قضية حياة أو موت بالنسبة للأمة العربية [2].

---

[1] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 60.

[2] إبراهيم أبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية و الوطنية الفلسطينية**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987. ص 92.

فالتصور القومي العربي يؤكد على أن الصراع لا يعني الفلسطينيين وحدهم، لأنه يهـــدد الأمة العربية في وجودها و حضارها و مستقبلها [1]، و بالتالي فالصراع من هذا المنطلق لـــيس ضد الوجود الإسرائيلي فحسب بل هو صراع ضج الصهيونية العالمية بأشكالها المختلفة.

غير أن هذا التصور بدأ يتراجع و بصورة جلية بدايـــة مـــن توقيـــع **مصـــر** لاتفاقيـــة **كامب ديفد** مع الجانب الإسرائيلي، لتتوالى بعد ذلك عمليات التطبيـــع مـــع إســـرائيل مـــن قبل الدول العربية مما أدى إلى انحصار الصـــراع في قضـــايا حدوديـــة و بعـــض المكاســـب المادية القُطرية.

بالمقابل اعتبرت حركة المقاومة الفلسطينية أن الصراع الدائر في المنطقة العربية و خصوصا في فلسطين، هو صراع يمس الأمة العربية و مصيرها و وجودها، و قد جاء في الميثاق الـــوطني الفلسطيني:

" **إن مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بذاته رهْنٌ بمصير القضية الفلسطينية** " [2]

غير أن التصور الوطني الفلسطيني أصبح معزولا عن القوى العربية الفاعلة في المنطقة بعد اختلال الرؤى الاستراتيجية العربية لمفهوم الصراع.

كان هذا الأمر قد قاد الفلسطينيين إلى نوع من الانهزام و التراجع عن بعـــض المواقـــف الصلبة، وكان ذلك بداية من **أوسلو 1993** أين اعترفت منظمة التحرير بإسرائيل في غيـــاب حماس و بعض الفصائل الأخرى، **و على إثر ذلك** بدأت تظهر بوادر خـــلاف فلســـطيني / فلسطيني حول مستقبل القضية الفلسطينية و كيفية التعامل مع العدو الإسرائيلي.

لقد عرف مفهوم الصراع العربي / الإسرائيلي تغيرا مســـتمرا في دلالتـــه مـــن خـــلال التطورات التي عرفها منذ بداياته الأولى، غير أن الأبعاد الجديـــدة و غـــير المســـبوقة حـــول الصراع و التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة و تحديدا بعد **أوســـلو 1993** قـــد أفـــرزت واقعا جديدا بالنسبة للطرف الفلسطيني المقســـم بـــين مـــن يفضـــل خيـــار الســـلام مـــع إسرائيل، و بين من يرى باستحالة السلام و وجوب مواصـــلة المقاومـــة بمختلـــف أشـــكالها حتى التحرير، الأمر الذي يعطي صورة جديدة للتعامـــل الأمريكـــي مـــع هـــذا الصـــراع، و هذا ما سوف نرجع إليه بشكل مفصل في الجانب التطبيقي من دراستنا.

---

(1) نفس المرجع، ص 94.

(2) نفس المرجع، ص 181.

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة السياسة الخارجية

المقصود بالمداخل النظرية هو ذلك الإطار الفكري و المنهجي الذي يوجه الباحث و يحدد من خلاله طريقة و أدوات البحث النظرية المناسبة لدراسة ظاهرة معينة، حيث يتم من خلال ذلك إخضاع الظاهرة للتحليل العلمي المبني على تبسيط الظاهرة ثم إعادة بنائها وصياغتها وفق رؤية منظمة مبنية على تفسيرات علمية تتمثل الواقع الملموس أو تقترب منه، و من جهة أخرى فإن هذه الخطوة من البحث تسمح بتجريب و اختبار القيمة التفسيرية و التحليلية لمختلف المقاربات و النماذج و النظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

و كما هو معروف فإن تطور العلوم الاجتماعية و الإنسانية ارتبط بمدى تطور الأدوات و المناهج المستعملة، سواء في الميدان الواحد أو من خلال التأثر بالتطورات الحاصلة في العلوم الأخرى، و على هذا الأساس تطورت دراسة و تحليل السياسة الخارجية في ظل تطورات العلاقات الدولية في مستوياتها المختلفة واقعيا و نظرياً، و لتوضيح ذلك سيتم في هذا المبحث تناول ما يلي:

1. التطور الذي عرفته نظرية السياسة الخارجية مع توضيح حدود العلاقة بينها و بين كبرى نظريات العلاقات الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
2. المداخل و الرؤى النظرية المناسبة للدراسة و التي ارتأينا تقسيمها إلى مدخلين هما: مدخل التفسيرات النسقية الخارجية، و مدخل تفسيرات البيئة الداخلية.

المطلب الأول: تطور نظرية السياسة الخارجية

إن الحديث عن نظرية للسياسة الخارجية يعكس في حقيقة الأمر مستوىً علميا متقدما في دراسة هذه الظاهرة، ذلك أن بناء نظرية في السياسة الخارجية ارتبط دوما بإشكالية القدرة التفسيرية للنظرية، و هذه الإشكالية تمثل بحق الطموح العلمي لأي مجهود نظري [1]، ومن الأهمية بمكان توضيح كيف أن السياسة الخارجية كانت تفسر من خلال كبرى نظريات العلاقات الدولية قبل فتح مجال فرعي هو تحليل السياسة الخارجية [2]، و سنبين طبيعة هذه العلاقة فيما يلي:

(1) السعيد ملاح، مرجع سابق، ص 15.

(2) Steve Smith, **Theories of Foreign Policy: an historical overview**. Review of International Studies, Great Britain, 1986. P 13.

أولاً: دراسة السياسة الخارجية في مرحلة ما قبل النظرية:

ارتبطت دراسة السياسة الخارجية قبل أن تتميز كفرع مستقل نسبياً بأدواته المنهجية و النظرية بالإطار العام لدراسة العلاقات الدولية، و إذا كانت الدراسة النظرية للسياسة الخارجية تسعى لفهم و تفسير سلوكات الدول الخارجية، فإنه يمكن القول ـــ على هذا الأساس ـــ بأن بداية الرؤى التنظيرية التي تهدف إلى تفسير سلوك الوحدات الدولية ترجع إلى محاولات **ثيوسيديس** Thucydides من أجل فهم و تفسير أسباب الحرب بين كل من **إسبرطة** و **أثينا** في فترة الحرب **البيلوبونيزية** Peloponnesian war (431 ق.م-404 ق.م)، غير أن هذه التفسيرات و غيرها مما جاء في إطار المدرسة التقليدية لم يعكس الصورة الحقيقية لنظرية السياسة الخارجية التي ظهرت مع فترة الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي.

تنظر المدرسة التقليدية كاتجاه سائد في دراسة العلاقات الدولية إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية، وبناء على هذه النظرة يصنَّف الاتجاه التقليدي في دراسة السياسة الخارجية على أنه غير نظري، إذ لا يهدف إلى بناء نظرية خاصة بالسياسة الخارجية، بل يقتصر على مجرد وصف السياسات الخارجية خاصة السياسات الخارجية للدول الكبرى التي كانت هي البارزة في فترة ظهور تلك الدراسات سواء بالتتبع التاريخي لتلك السياسات أو محاولة تحديد الأهداف القيمية و الأساليب الفنية التي تتضمنها[1]، بمعنى أن التقليدية ركزت على دراسة السلوك الخارجي للدولة باعتماد منهج التحليل النوعي [2] وذلك من خلال الدراسات التاريخية و دراسات الحالة لتطورات السياسة الخارجية للدولة محل الدراسة.

تتبنى المدرسة التقليدية وعلى رأسها **الواقعية** Realism فرضية أن عامل المصلحة القومية هو الأداة التفسيرية المناسبة لفهم السلوكات الدولية، كما تفترض بأن الوحدة الأساسية للتحليل هي الدولة القومية التي تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل الفرص والعوائق الموجودة في محيطها الدولي، و بالتالي فإن السياسة

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص: ي (مقدمة المرجع)

[2] يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 176

الخارجية حسب المدرسة التقليدية هي: الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة (الموارد) للوصول إلى أهداف معينة (المصالح القومية) [1].

ورغم أن المدرسة التقليدية منذ نشأها (قيام الدولة القومية) كاتجاه تفسيري في العلاقات الدولية قد ساهمت في تقديم تفسيرات منسجمة لسياسات الدول الخارجية، إلا أن فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و في إطار التقدم الذي وصلت إليه بعض التخصصات مثل علم النفس وعلم الاقتصاد من حيث مناهج وأدوات التحليل، فقد بدأ بعض الدارسين في اعتماد المناهج السلوكية لدراسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بين الخمسينيات والستينات مع محاولة الاستفادة في المعلومات المتراكمة التي وصلت إليها المدارس الأخرى وتتجاوز حدود التفسير الوصفي والرأي القائل بعدم قابلية إخضاع هذه الظاهرة للتفسير العلمي.

ثانياً: الثورة السلوكية ونظرية السياسة الخارجية:

برزت المدرسة السلوكية Behaviorism كاتجاه في دراسة العلاقات الدولية في منتصف الخمسينيات وتبلورت بشكل أساس في الستينيات، ومع ثورة المناهج التي شهدها عدة حقول معرفية في هذه الفترة، رأى السلوكيون أن علم العلاقات الدولية يمكن أن يستفيد من النجاحات الحاصلة في العلوم الأخرى، وكان أهم ما ميز الثورة السلوكية في العلاقات الدولية هو ظهور مجالات دراسة فرعية صاحبتها تحديات بناء أطر نظرية مناسبة لهذه الفرع، وعلى رأسها السياسة الخارجية، و تطمح المدرسة السلوكية إلى وضع علم للسياسة الخارجية يقوم على إخضاع السلوك الخارجي للدراسة العلمية من أجل بناء نظرية تفسيرية تنبؤية.

يؤكد **توماس كون** Tomas Kuhn في كتابه: " **بنية الثورات العلمية** " The Structure of Scientific Revolutions على أن :" **ظهور نظريات جديدة لا يستلزم بالضرورة أن تدخل في صراع مع نظرية أخرى سابقة عليها** [2]

وبناء على ذلك بيَّن **جون فاسكيز** John Vasquez بأن الدراسة السلوكية للعلاقات الدولية رغم خلافاتها المنهجية و الابستمولوجية مع الواقعية، فإنها تُبقي على فرضية أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية، وأن ما يجب دراسته هو السياسة الخارجية للدولة ذات السيادة [3]، فالتحليل السلوكي رغم إضافاته المنهجية

---

(1) هالة أبو بكري سعودي، مرجع سابق 33.

(2) توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة: شوقي جلال، ط 01. دار العين للنشر، مصر، 2003. ص 147

(3) Steve Smith, op.cit, p 16.

و الابستمولوجية، فإنه لم يتجاهل الدولة سواء من حيث مستوى التحليل أو من حيث كونها وحدة التحليل التي منها تنبع السياسة الخارجية وإليها توجه، و بهذا فقد ساهمت السلوكية في زيادة القدرة التفسيرية للتحليل الواقعي بشكل غير مباشر، غير أن التميز الذي كان واضحا هو ظهور توجه جديد في دراسة السلوكات الخارجية للدول تمثل في نظريات السياسة الخارجية.

قبل أن نتطرق إلى أهم الجهود النظرية في حقل السياسة الخارجية ـــ و في ظل اعتراف الطلبة و الباحثين بتعقد الموضوع (*) ـــ تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات واضحة بين وجهات النظر الخاصة بدراسة الظاهرة لدى من يقولون بنظرية للسياسة الخارجية، حول ما هي الجوانب التي يمكن اعتبارها مفتاحية في عملية التحليل لتفسير و فهم السياسة الخارجية، حيث نجد أن هناك من يركز على صانع القرار، و من يركز على عملية صنع القرار بما فيها المخلات و المخرجات، و في حين يهتم البعض بمتغير دون آخر، يؤكد آخرون على مجموعة أساسية من المتغيرات في بنائهم النظري كما هو الحال بالنسبة **لنظرية السياسة الخارجية المقارنة** عند James Rosenau .

أما بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الأساليب العلمية فإنهم يعالجون الجوانب الثلاثة للظاهرة (مصادر السلوك الخارجي، العمليات التي يتم من خلالها تحويل هذه المصادر إلى سلوك و السلوك نفسه) من خلال ثلاث أوجه هي على التوالي متغيرات مستقلة، متغيرات وسطية و متغيرات تابعة [1]، حيث تفسر المتغيرات الوسطية العلاقة بين المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة .

و في هذا السياق ارتبطت المحاولات التنظيرية الأولى في ميدان السياسة الخارجية بأول إطار نظري نشر من قبل **سنايدر** Snyder ، **بروك** Bruck و **سباين** Spain [2] ضمن كتابهم: " **نموذج الفعل، رد الفعل، التفاعل** - Action,

---

(*) عند إشارته إلى هذه النقطة وفي محاولة لفهم وتذليل هذا التعقيد يقدم J. Rosenau ثلاث تصورات مفاهيمية حول موضوع السياسة الخارجية، و يركز فيها على أهم جوانب السياسة الخارجية التي تتمثل حسب رأيه في التوجهات، المخططات و السلوكيات، و يرى بأن التركيز على هذه العناصر في تناول الظاهرة يمكن أن يساهم في تقديم تفسيرات أكثر وضوحا وشمولية، كما أن ذلك يجعل الباحث يتنبه للتناقض الحاصل بين البيئة النظرية و البيئة العلمية للسياسة الخارجية. لتفضيل أكثر في هذه القضية انظر :

James Rosenau , **The Study Of Foreign Policy**, In: James Rosenau And Others **: World Politics: An Introduction**. The Free Press, New York, 1976.P 16-17.

(1) Steve Smith, op.cit, p 16.

(2) Idem

reaction, interaction Model "، و يرون بأن مفتاح التفسير هو فهم لماذا تتصرف الدول بالطريقة التي يحدد بها صناع قرارها وضعهم، وتحديد هذا الوضع هـــو ناتج عن علاقات وتفاعلات الأعضاء في وحدة صناعة القرار الموجودة في بيئة دوليـــة ومحلية معينة ، وأيضا ناتج عن انتسابات كل فرد الشخصية وقيمه و إدراكاته (1).

لقد جاءت هذه المحاولة انطلاقا من محاولة فهم عملية صنع القرار من خلال العوامـــل المؤثرة في هذه العملية خاصة صناع القرار الذين يعتبرون محور العملية التقريرية في السياســـة الخارجية، غير أنهم أهملوا أمرا مهما وأساسيا في التفسير، و يتعلق بالكيفية التي تتفاعل بها تلك العوامل مع بعضها البعض.

بعد هذه الخطوة التي قام **سنايدر** وزملاؤه ، بدأت تظهر محاولات أخرى لتطوير التحليل العلمي للسياسة الخارجية، لعل أبرزها وأكثرها شمولا الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية، وكان James Rosenau أول من قدم في مطلع الســـبعينيات مـــدخلا نظريا للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية (2)، ويؤكد على أن جميع المحـــاولات إمـــا أن تتكون من خمس مجموعات من المتغيرات أو تترجم في إطار هذه المتغيرات الخمسة التي تمثـــل مصادر السلوكات الخارجية المتعلقة بالدور، المـــتغيرات الحكوميـــة، المـــتغيرات المجتمعيـــة والمتغيرات النسقية (3) .

وعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية كغيرها في النظريـــات إلا أن هناك بعض النقاط التي يمكن أن تحسب لها ومنها:

1- أن ما قدمه روزنو قابل للتعديل و التطوير، أو يمكن البناء عليه لتقـــديم أعمـــال نظرية مقارنة في السياسة الخارجية على غرار نموذج **ماكغوان** Mc Gowon و **شابيرو** Shapiro.

---

(1) عامر مصباح، **المقاربات النـظرية في تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008. ص 36.

(2) يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 193.

(3) James Rosenau, **The Study of International Politics: Theoretical and methodological challenges**, Vol.01, first published. Rout ledge, N.Y, USA .2006. p 172.

2- بالمقارنة مع المحاولات التي جاءت لبناء نظريات في السياسة الخارجية، فإن محاولة روزنو قد حققت مستوى متقدما في دراسة السياسة الخارجية [4] بفضل المنهجية المقارنة التي اعتمدها.

3- عالجت نظرية السياسة الخارجية المقارنة ـــ وإلى حد كبير ـــ مشكل مستويات التحليل انطلاقا من اعتبار اعتماد مستوى دون آخر في التحليل يعطي تفسيرات مشوهة وأن الحل يكمن في اعتماد مستويات متعدد، وذلك ما حاول **روزنو** التميز به في نظريته .

لقد ساهمت الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية نسبيا في إثبات التميز النظري لهذا التخصص من خلال استخدامها أدوات و مناهج جديدة للتحليل في إطار اعتماد الأدبيات السلوكية، وفي ظل الفرضية القائلة بأنه: **انقيادا للنماذج الإرشادية (النظرية) الجديدة يتبنى العلماء أدوات جديدة في التحليل** [1] ، يثار الجدل حول علاقة نظريات السياسة الخارجية بنظريات العلاقات الدولية، و ما مدى إمكانية استخدام الأدوات النظرية لهذه الأخيرة في تحليل السياسة الخارجية [*]، مع العلم أن تفسير و فهم السلوكات الخارجية للوحدات الدولية من الأهداف المشتركة لكلا النظريتين.

تظهر إذن العديد من الأدبيات في الميدان أن أهم الصعوبات التي تواجه الدارسين في تحليل السياسة الخارجية تتمحور حول عدم وجود نقطة ارتكاز يستند إليها الباحث خاصة فيما يتعلق بمشكلة مستويات التحليل، إذ على أساسها تتحدد

---

(4) Patrick J. Mc Gowon, **Problems In Construction Of Positive Foreign Policy Theory**, in: James Rosenau, "**Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods". Op.cit**, P38 .

(1) توماس كون، مرجع سابق، ص 163

(*) أثار هذا الجدل النظري بعض الواقيين الجدد وعلى رأسهم " **K. Waltz**" عام 1979 حيث نفى إمكانية تورط نظرية السياسة الدولية في تفسير السياسة الخارجية، و ذلك لأن السياسة الدولية ليست هي السياسة الخارجية ، ومن بين الواقعيين الجدد الذين انتقدوا هذا الطرح **Colin Elman** حيث أكد على أن الواقعية الجديدة طريقة مناسبة للتفكير في السياسة الخارجية. وأكثر من ذلك فإن المنطق الواقعي الجديد – حسب **Elman**- يمكن أن يستعمل لاستنتاج فرضيات واضحة و قابلة للاختبار حول سلوك السياسة الخارجية، وأنه يجب على **K. Waltz** و من يتبنى وجهة النظر تلك أن يبدؤوا بنقد أعمالهم إذ لا يمكن أصلا تصور علاقات دولية في غياب السياسات الخارجية للدول. وللرجوع إلى تفاصيل هذا النقاش النظري هناك مقالتان قيمتان في هذا الموضوع هما:

-Colin Elman, "**Horses For Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy**?" Security Studies, Autumn 1996, pp. 7-53

- Rodger A. Payne **Neorealists and Foreign Policy Debate: The Disconnect Between Theory and Practice.** In: http://www.people.fas.harvard.edu/~olau/ir/archive/ros1.pdf.

طبيعة الدراسة وأهدافها ومن ثم الأدوات والمناهج التي توصلنا إلى تلك الأهداف، وقد نتج بناء على ذلك طرح تساؤل جوهري مفاده:

ما هي المداخل النظرية المناسبة لتفسير السياسة الخارجية ؟

وقد أسفر النقاش النظري الذي دار حول هذه القضية عن نموذجين للتفسير، النموذج الأول و هو الأصيل في العلاقات يتبنى أنصاره وجهة نظر نسقية و يؤكد على أن السياسة الخارجية تجد تفسيراتها في البيئة النسقية الدولية، أما النموذج الآخر فيؤكد على القدرات التفسيرية للعوامل الداخلية لاعتبار أن النظام الداخلي لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين أهدافها الخارجية على حد تعبير Kissinger، و سنتناول فيما يلي تفصيل هذه النماذج في حدود ما تستدعيه دراستنا.

المطلب الثاني : مدخل التفسيرات النسقية للسياسة الخارجية

أولا : ماهية التفسيرات النسقية للسياسة الخارجية :

ارتبطت التفسيرات النسقية ــ وهي الأسبق في دراسة السياسة الخارجية ــ بشكل أساسي بالمدرسة الواقعية، ويعتبر **هانس مورغنشاو** H. Morgenthau المدرسة الواقعية بمثابة الإطار الذي يقدم البنيان النظري لسياسة خارجية عقلانية [1]، لان الدول في سلوكياتها الخارجية تهدف إما إلى زيادة القوة أو الحفاظ على القوة أو إظهار القوة ، وإذا أردنا فهم و تفسير السياسة الخارجية ، يؤكد **مورغنشاو** أنه علينا أن نضع أنفسنا موضع رجل الدولة (صانع القرار) الذي يواجه تلك المشكلة في البيئة الخارجية ، ويبحث عما هو عقلاني من الخيارات المتاحة لحل هذه المشكلة [2].

معنى العقلانية هنا أن خيار السياسة الخارجية يكون محسوبا بتحقيق اكبر مصلحة بأقل كلفة ، أما بالنسبة لصانع القرار أو رجل الدولة عند الواقعية فليس المقصود بذلك التركيز على خصائصه الشخصية ، بل المقصود بذلك الرجل السياسي الذي يتصرف وفقا لما تمليه عليه المصلحة القومية لدولته والمحددة بالقوة ، هذه الأخيرة التي تعكس قدرة الوحدة الدولية على فرض إرادتها على غيرها من الوحدات في المحيط الدولي حسبما يذهب إليه **ريمون آرون** Raymond Aron .

---

(1) يوسف ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 27.

(2) Dario Battistella, **Théories Des Relations Internationales**, 02eme Edition. Presse De Science Po, Paris, France, 2006. P 324.

إلى جانب ما تضمنته كتابات **مورغنثاو** في هذا الصدد ، هناك أدبيات واسعة جاءت في أواخر الخمسينات والستينات تسعى لتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول من وجهة نظر نســـقية ، ويمثل هذا بوضوح النماذج المطورة للسلوك الدولي من قبل Richard Rosecrance و Kenneth Waltz ، وتشترك هذه النماذج في افتراض حول السياسة الخارجيـــة ــــ والذي يعتبر محورا أساسيا في النظرية الواقعية ــــ وهو أن المجالات الرئيسية للسياسة الخارجيـــة تحدد بصورة أساسية في هيكل النظام الدولي [1] ، وما لم تكن هناك محددات خارجيـــة فلـــن تكون هناك سياسة خارجية [2]

تحاول التفسيرات النسقية ــــ حسب Waltz ــــ أن تفسر وتشرح التســـاؤل الـــذي يقول :

" لماذا دول متشابـــهة المكانة في النظام الدولي تتصـــرف تصـــرفات متشـــابهة رغـــم اختلافاتها الداخلية " [3] ، وهو بذلك ينطلق من فرضية أن مكانة الدولة في النسق تفرض عليها نمطا معينا من السلوك بغض النظر عن خصائصها الداخلية ، فالسياسة الخارجية مـــا دامـــت تحددها البيئة الدولية ، فإنها لا ترتبط بالسياسة الداخلية [4].

يدافع Waltz عن منظور منظومي systématique ، بعبارة أخرى : عـــن رؤية تنطلق من منظومة ما أي مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينـــة علـــى شـــكل الوحدات الدولية عن طريق مظاهرها الضاغطة، إذن فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفســـها على وحداتها [5] . ويتفق Waltz إلى حد كبير مع أصحاب النموذج العقلاني في التحليل و الذين يعتبرون النظام الدولي أعظم مستويات التحليل أهمية في تفسير السياسة الخارجية.

يعطي Waltz قيمة قصوى لهذا المستوى الذي أهملته الواقعية التقليديـــة ، و وفقـــا لنظريته البنيوية يرى بأن : للنظام وجودا حقيقيا ، وهو يمارس تأثيرا ايجابيا على الدول الأعضاء فيه ، غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظام الدولي بغض النظر عن خصائص

---

(1) Steve Smith, op.cit, p 16.

(2) لويد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد أمين مفتي و محمد السيد سليم، الطبعة الأولى. مطابع جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1989. ص 279.

(3) James D. Fearon, **Domestic Politics, Foreign Policy, And Theories Of International Relations,** Annu. Rev. Polit. Sci. 1998. 1:289.313**,** P 296 . 297. In : http//www.people.fas.harard.edu/johnston/gov2880/gearon.pdf.

(4) Dario battistella , op. cit , p 328

(5) اغزافييه غيوم ، **العلاقات الدولية** ، ترجمة : قاسم المقداد . **مجلة الفكر السياسي** ، العدد 11 – 12 مزدوج ، دمشق 2003 ، نقلا عن: http//www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

المشاركين فيه . ومن الطبيعي أن ننظر إلى بنية النظام على أنها متميزة عن ملامح الدول الأعضاء، أو أنماط تفاعلاتها التقليدية [6] .

لقد مثلت هذه التصورات الإطار العام للتفسيرات النسقية ، ومن أجل توضيح أكثر نتناول فيما يلي أهم مرتكزات هذه التفسيرات بشيء من التحديد .

ثانيا : أسس ومنطلقات التفسيرات النسقية :

تستند التصورات النظرية التي أشرنا إلى أنها تعطي قيمة تفسيرية مطلقة للبيئة النسقية الدولية . إلى جملة من المنطلقات أهمها :

01 – تجاهل متغيرات البيئة الداخلية في التفسير : لأنه حسب kissinger " السياسة الخارجية تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية " [1] ، كما أن العوامل الداخلية قد تعطي تفسيرا مشوها مقارنة بحقيقة ما يجري في البيئة الدولية التي توجه نحوها السياسة الخارجية ، بل إن الاختلافات الداخلية بين الدول غير مهمة نسبيا لأنه بسبب الضغوط الآتية من النظام الدولي تصبح مزيفة بشكل قوي وصريح تماما للخصائص الداخلية للدول[2] ، ومن هنا تفقد العوامل الداخلية قيمتها في تفسير السياسة الخارجية.

02 – التركيز على القرار دون الالتفات إلى تعقيدات عملية صنع القرار : على اعتبار أن الدولة فاعل وحدوي منسجم وعقلاني ، والدولة بهذا الشكل هي المصدر الوحيد لقرارات السياسة الخارجية ، من جهة أخرى يعكس القرار ـــ غالبا ـــ السلوك الخارجي للدولة ، والذي يمثل التعبير الملموس عن التوجهات[*] في شكل أعمال محددة [3] ، وهنا ينبه Rosenau إلى نقطة هامة وهي أن :

" الفاعلين في السياسة الخارجية كثيرا ما يقعون في انحراف بين الخطط والسلوك ن وهذا التعارض بين الهدف والنتيجة يمثل الأهمية الحاسمة

---

[6] وليد عبد الحي ، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية** ، مرجع سابق . ص 56

[1] Henry A . Kissinger , op . cit , p 261 .

[2] Giden Rose , **Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy** , World Politics , Vol 51, 1998 , P 149 .

[*] يمثل مفهوم التوجه أحد مكونات السياسة الخارجية جنبا إلى جنب مع المكونات الأخرى من قرارات و أفعال، و يقصد بالاتجاه أو التوجه في السياسة الخارجية الطريقة أو الأسلوب الذي تدرك به النخبة الحاكمة دور الدولة في النظام الدولي. و يعرف **هولستي - Holsti** التوجه بأنه: " اتجاه الدولة العام و التزاماتها تجاه البيئة الخارجية، و إستراتيجيتها الأساسية لتحقيق أهدافها أو تطلعاتها الداخلية و الخارجية، و التعامل مع التهديدات القائمة " . لتفصيل أكثر يرجع إلى: بهجت قُرَني و علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، مرجع سابق، ص ص 34- 35.

[3] نفس المرجع ، ص ص 36 – 37

التي يجب على دارسي السيـــاسة الخارجـــية النظر إليها ، ليمـــــيزوا بوضوح بين البيئة النفسية ، والبيئة العملية التي يستجيب فيها الفـــاعلون لمصالحهم" [4] .

03 : الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة : فالوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على إتباع سياسات واقعية [5] ، وفي ظـــل الفوضـــى الدولية ، الدول تبذل مزيد من الجهود في سبيل تقوية أمنها الداخلي ، لان الأمن يعتبر المصلحة الأساسية لأي دولة . وبالتالي هو الذي يحدد سلوكها [1] .

وفـــي حديثه عن الفوضى في النظـــام الدولي طرح هيـــدلي بـــول Hedley bull فـــي بـــداية مؤلفه الشهير ــ مجتمع الفوضى ــ The Anarchical Society ــ سؤالا جوهريا مفاده :

"هل يوجد فعلا النظام في السياســـة العالميـــة ؟ *does order exist in world politics ?* " [2].

ويرجع Bull إلى رأي **هوبز** Hobbes الذي يصف العلاقات الدولية بأنها صراع الكل ضد الكل، حيث ينمو المجال الحيوي للدولة ليضيق على باقي الدول ، وتعتـــبر الحـــرب بذلك هي النشاط المعهود والمتعارف عليه ، أما السلم فهو حالة نقاهة بعد الحرب السابقة مـــن اجل الاستعداد للحرب اللاحقة .إذن فالحالة العادية للنظام الدولي هي الحالة الفوضوية ، وتعود مسببات الفوضى عند Bull إلى غياب حكومة أو سلطة عالمية ، ونتيجة لغياب الأمن الـــذي يعتبر سلعة نادرة في العلاقات الدولية، تصبح الدول ذات السيادة هي مصدر الفوضى نتيجـــة رفضها التنازل عن سيادتها لأي سلطة وهذا ما يجعلنا في وضع يطلق عليه الواقعيـــون **نمـــوذج كرات البليارد** Billard-ball model ، وبهذا المعنى يعطي Bull بعدا تفسيريا مهمـــا لمفهوم الفوضى في النسق الدولي .

---

(4) James N . Rosenau , **The Study Of Foreign Policy**, op .cit , p 17 .

(5) اكزافيه غيوم ، مرجع سابق .

(1) Volker Rittberger, **Approaches To The Study Of Foreign Policy Derived From International Relations Theories. In :** http://www.isanet.org/noarchive/rittberger.html.

(2) Hedley Bull , **The Anarchical Society**, First Published . Camelot Press Limited , G . B , 1977 , P 23 .

هذه إذن أهم المنطلقات والأسس التي يعتمد عليها أصحاب التصورات النسقية في تفسير السياسة الخارجية غير أننا لا يمكن أن نفهم بوضوح أكثر دور البيئة النسقية الخارجية إذا لم نحدد متغيرات هذه البيئة ، خاصة وأنها المتغير الأساسي في دراستنا .

ثالثا : محددات البيئة الخارجية :

01 – عناصر النظام الدولي: أشرنا سابقا إلى أن المنظومة الدولية بنية تفرض نفسها على وحداتها، بمعنى أن العناصر المكونة للنظام الدولي، وخصائص هذه العناصر تفرض على الوحدات الدولية نمطا معينا من السلوك، ويقسم waltz النظام الدولي وفقا لذلك إلى ثلاثة عناصر :

أ ـــ مبدأ البنية: هل هو ذو طابع فوضوي أو هيراركي، أو قائم على مبدأ التساوي بين الأطراف.

ب ـــ الوظائف التي يؤديها المشاركون في النظام في مختلف مواقعهم في بنية النظام .

ج ـــ توزيع الإمكانيات بين الوحدات المشاركة في النظام [1] .

غير أن waltz هل عنصرا مهما في تحليله ، ويتعلق الأمر بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أعضاء النظام في تفاعلاتهم في حالات مختلفة.

02 – حركية النظام الدولي : تؤثر حركية النظام الدولي على العناصر الثلاثة التي ذكرها waltz ، خاصة العنصر الذي أهمله هذا الأخير والمتعلق بأهداف أعضاء النظام ، وتتجه الدول في سياساتها الخارجية بالاستجابة أحيانا أو الرفض أحيانا أخرى لحركيات النظام الدولي ، ويعكس ذلك طبيعة التغير أو التكيف الذي تتخذه الدول في استجابتها للتغيرات الدولية ، وهنا يوضح waltz بأن التغير البنيوي (في النظام الدولي) يؤثر على سلوك الدول وعلى النتائج التي تتمخض عن التفاعلات فيما بينها [2] .

ويميز **تشارلز هيرمان** Charles Hermann في هذا الإطار بين أربعة أشكال للتغير:

---

[1] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 56

[2] كينيث والتز، **الواقعية البنيوية بعد الحرب الباردة** . المجلة العربية للدراسات الدولية ، المجلد السابع، العدد الأول ، شتاء 2003 ، ص 56

أ ـــ التغير التكيفي : ويقصد بـــه تغـــير في مســـتوى الاهتمـــام الموجـــه إلى قضـــية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها كما هي.

ب ـــ التغير البرنـــامجي : وينصـــرف إلى الـــتغير في أدوات السياســـة الخارجيـــة ، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عـــن طريـــق القـــوة العســـكرية مـــع استمرار الأهداف .

جـــ ـــ التغير في الأهـــداف : ويشـــير إلى تغـــير أهـــداف السياســـة الخارجيـــة ، وليس مجرد تغير في الأدوات .

د ـــ التغير في التوجهات السياسية الخارجية ، وهو أكثـــر أشـــكال الـــتغير تطرفـــا أو عمقا ، وينصرف إلى تغير التوجـــه العـــام للسياســـة الخارجيـــة ، بمـــا في ذلـــك تغـــير الأدوات والاستراتيجيات و حتى الأهداف [1] .

03 - المكانة الدولية : بناءا على فرضـــية أن مكانـــة الدولـــة في النســـق الـــدولي تحدد ـــ إلى حد كـــبير ـــ ســـلوكاتها إزاء الوحـــدات الأخـــرى [2] ، تلعـــب المكانـــة الدولية لأي دولة دورا مهما في تفسير وحتى التنبـــؤ بالسياســـة الخارجيـــة لهـــذه الدولـــة ، وهذا في حدود التساؤل الذي طرحـــه waltz حـــول: لمـــاذا دول متشـــابهة المكانـــة في النسق الدولي تسلك سلوكات متشابهة ؟ ، فالوحدات الأكـــبر تميـــل ـــ بســـبب اتســـاع مصالحها ـــ إلى الاضطلاع بمهام على قدر اتساع هذه المصـــالح ، كمـــا أن الـــتغير العميـــق في المكانة الدولية لبلد ما يحدث تغيرا جذريا في السلوك الخارجي لهذا البلد [3] .

يرتبط بالمكانة الدولية كذلك السلوك الســـابق للدولـــة كعامـــل مفســـر لســـلوك الدولة الحالي أو المستقبلي، خاصة في حالة استقرار المكانـــة الدوليـــة واســـتمرار مصـــالحها الخارجية .

04 - تفاعلات الوحدات الدولية الأخـــرى : فالوحـــدات الدوليـــة لا تصـــوغ السياسة الخارجية بمعزل عن البيئة الدولية بما فيها الوحـــدات الأخـــرى الكائنـــة فيهـــا [4] ،

---

[1] بدر عبد العاطي ، أثر **العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول : دراسة حالة للسياسة الخارجية اليابانية اتجاه إسرائيل (1973 – 2003)** ، السياسة الدولية، العدد 153 ، جويلية 2003 ، ص ص 10 – 11 .

[2] محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 315

[3] كنيث والتز ، مرجع سابق ، ص 47 .

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص 14.

سواء كانت هذه الوحدات منافسة لهذه الدولة ، أو أطرافا ثالثة في نزاع أو قضية ما تخص هذه الدولة ، ا وان هذه الأخرى نفسها طرف ثالث بين طرفين متنازعين .

يرجع Kissinger سبب تأثير تفاعل الوحدات الدولية الأخرى إلى تطور مجمل شبكة العلاقات الدولية ، ويقول بأنه :

" للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففي الماضي كانت كل قارة قي عزلتها عن القارات الأخرى، و على مر التاريخ لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريبا ، واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة، تلخص في إعداد السياسة لأكثر من مائة دولة (أواخر الستينات آنذاك) ، وأصبح ما كان يعد من قبل المشاكل الداخلية، ذا أثار عالمية، وذلك بسبب:

ـــ ازدياد عدد المشتركين في النظام الدولي وتغير طبيعتهم .

ـــ مضاعفتهم الفتية في شان النفوذ المتبادل .

ـــ اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم ".[1]

05 – المنظمات الدولية : تلعب المنظمات الدولية دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية للدولة ، وبالتحديد على سلوكها الصراعي [2] ، فالدول بموجب عضويتها في هذه المنظمات تتنازل عن جزء من سلطتها سواء كان ذلك سياسيا ، اقتصاديا ، امنيا ...غير أن تأثير المنظمات الدولية يبقى محمى افتراضات نظرية . إذ أن الواقع كثيرا ما يؤكد هيمنة الدول القوية على هذه المنظمات التي تصبح أداة لتنفيذ ودعم خيارات السياسة الخارجية لهذه الدول، لذا تعتبر المنظمات الدولية أقل العوامل النسقية تأثيرا من الناحية العملية على السياسات الخارجية للدول الكبرى خاصة.

تلعب هذه المحددات نقطة الارتكاز الأساسية في التفسيرات النسقية للسياسة الخارجية غير أن هناك من يرى بأن نتائج السلوك الخارجي هي مزيج من عوامل كثيرة خارجية و داخلية على السواء لكن دون الإشارة إلى كيفية التفاعل أو المزج بين هذه العوامل في ظروف مختلفة وعليه فقد رفضت التفسيرات ذات السبب الوحيد [3]

---

[1] هنري كيسنجر ، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية** ، إعداد : حسين شريف، الطبعة الأولى. مطابع الهيئة المصرية للكتاب، مصر ، 1973 . ص ص 49 – 50 .

[2] لويد جونسون ، مرجع سابق ، ص 308 .

[3] James N. Rosenau , **the Study of World Politics: Theoretical and Methodological Challenges**, op.cit, p 172 .

. وهذا يستدعي النظر في دور المستوى الآخر من التحليل تمهيدا لتفسيرات مبنية على الجمع بين دور العوامل النسقية والداخلية معا .

وقبل الانتقال إلى التفسيرات الداخلية ، تجدر الإشارة إلى ملاحظة مهمة وهي أن هناك اعتماد بشكل كبير على الاتجاه الواقعي ، ونرجع ذلك إلى القدرة التفسيرية التي تفردت بإثباتها المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية مقارنة مع غيرها ، وذلك رغم بساطة البناء النظري الواقعي ، فقد تميزت الواقعية بمرونتها وقدرتها على تصحيح نفسها بنفسها ، لذلك جاءت الأفكار الواقعية في هذه الدراسة في المقام الأول ، ثم تأتي التصورات الأخرى على سبيل تغطية بعض النقائص في إطار المحاورة النظرية أو لاختبار القدرات التفسيرية من خلال المقارنة بينها والإسقاط على حالات الدراسة .

المطلب الثالث : مدخل تفسيرات البيئة الداخلية والاعتماد النظري المتبادل بين المستويين

لقد قدمت الطروحات الواقعية في البداية (الواقعية التقليدية والبنيوية خاصة) طرحا صلبا من خلال الفصل الحاد بين السياسة الخارجية والعوامل الداخلية ، غير أنها تدريجيا بدأت تسمح بإشراك بعض العوامل الداخلية في تفسير السياسة الخارجية ، بداية بحديث waltz عن الموازنة الداخلية التي تحدث لتحويل وإدارة الضغوط النسقية الدولية [1] وصولا إلى تأكيد الواقعية الكلاسيكية الجديدة على ضرورة الاعتراف بدور العوامل الداخلية في التفسير . غير أن الإشكال الذي يطرح نفسه هو :

هل اعتماد العوامل الداخلية في التفسير يكون بمعزل عن التفسيرات النسقية أم في إطار التكامل بينهما ؟

أولا : المنطلقات النظرية للتفسيرات الداخلية

يرى جوزيف ناي J. Nye ـــ وهو احد الليبرالين الجدد ـــ انه حين تفشل اختلافات النظام الدولي في تفسير السياسات الخارجية المتباينة نتجه نحو النظر إلى الأسباب الداخلية [2] ، ففي ظل الاضطراب وعدم الاستقرار ، تعجز المتغيرات

(1) Giden Rose , op , cit . p 160 .

(2) جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 70 .

النسقية الخارجية عن تفسير كل سلوكات السياسة الخارجية ، لأنها هي في حد ذاتها غامضة وغير مستقرة .

انطلق هذا التوجه النظري في البداية من نقد التفسيرات النسقية ، وبذلك تعتبر التفسيرات السياسة الداخلية نفسها كمزاحم ومصحح للنظريات النسقية خاصة الواقعية الجديدة لـ: waltz لكن على أي أساس تعتمد التفسيرات السياسية الداخلية في مواجهة التفسيرات النسقية [3] .

جاءت التفسيرات الداخلية في البداية في إطار التنازلات النظرية للواقعيين ، حيث اعترف العديد منهم وعلى رأسهم Christensen بالقدرة التفسيرية لبعض العوامل الداخلية حيث قال : " إن الموروث الواقعي يمكن أن يكون له قدرة تفسيرية في وقت ما . ولكن مع ذلك فان بعض التوجهات الجديدة يمكن تفسيرها بنظريات السياسة الداخلية ، مثل الاختلافات الأيديولوجية ، الضغوطات السياسية الداخلية ، أو حتى الجانب البسيكولوجي للقيادات الداخلية " [1] .

كما نجد أن أحد أهم الواقعيين في السياسة الخارجية الأمريكية يعطي دورا اكبر للسياسات الداخلية في تحديد وبلورة الأهداف الخارجية للدولة حيث يقول Kissinger :

" إنه من الطبيعي أن تلعب السياسة الداخلية للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تمر بها وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الإقطاع في عهود ملوك " الحق الإلهي " لم تكن تستطيع ـــ لخضوعها لنظام معتاد ـــ سن القوانين لتجنيد رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا، ومن ثم كانت حروبها محدودة ، في حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التي كانت سياستها ترتكز على مذهب وعقيدة أن تجند ـــ بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلي ، وهو ما يفسر النجاح الباهر لجيوش الفرنسية على أوروبا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية تمكنت من استخدام جزء أكبر من المجهود الوطني سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الإمكانات ، ثم يؤكد في الأخير على أن النظام الداخلي لدولة ما ذو تأثير

---

[3] James feraran , op.cit, p 305

[1] السعيد ملاح ، مرجع سابق . ص 29 .

حاسم على تكوين أهدافها " [2] .

وفي جهتـه يـذهب Giden Rose إلى القـول بـأن مقتـرب التفسـيرات الداخلية يفتـرض بـأن السياسـة الخارجيـة لهـا مصـادرها في السياسـة الداخليـة ، فالأيديولوجيـة السياسـية والاقتصـادية والمميـزات الوطنيـة ، والسياسـات الحزبيـة ، و البنيات السوسيواقتصادية ، هي التي تحدد كيف تتصـرف الـدول تجـاه العـالم الـذي يقع خارج حدودها ، و هذا يعني أن السياسة الخارجية تفهـم بشـكل جيـد إذا أخـذت على أنها نتائج الحركية الداخلية للدول [1] ، وهنـا بـدأت التفسـيرات الداخليـة تتبلـور بشكل يفوق تنازلات الواقعيين ويتعدى مجرد نقد التفسيرات النسقية .

وكمحاولة لتأسيس نظـري لقواعـد التفسـيرات الداخليـة حـاول James Fearon الإجابة عن سؤال أساسـي في هـذا السـياق وهـو : مـتى نكـون أمـام التفسيرات الداخلية ؟ و يقول Fearon :

" إذا قُدمت دولة أو عدة دول على أنها غير وحدوية ، وإذا اتبعت كل دولـة سياسة خارجية متميزة تتناسب مع نماذج التفاعلات بين الفاعلين داخل الدولة وكذا طبـيعة الرغبات الفكرية و الأيديولوجـية لصناع القرار نكون بصدد التفسيرات الداخلية "[2] .

ومن أبرز النقاط التي ترتكز عليها التفسيرات الداخليـة ـــ وهـي نقطـة الخـلاف الجوهرية مع التفسيرات النسـقية ـــ هـي فرضـية أن الدولـة ليسـت فـاعلا وحـدويا Non –unitary actor لذلك تنفرد كل دولـة بنموذجهـا الخـاص في السياسـة الخارجية انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي متميز [3] .

انطلاقا من هذه الفكـرة بـرزت بعـض التفسـيرات الداخليـة المنفصـلة عـن التفسـيرات الخارجيـة بشـكل واضـح ، ويـذهب Joseph S. Nye إلى أن (الماركسية) والليبرالية تعتمد إلى حد كبير على مسـتوى التحليـل الثـاني (الـداخلي) وعلى افتراض أن الدول تتصرف علـى نحـو متشـابه إذا تشـابهت أحوالهـا الاجتماعيـة

---

[2] Henry A . Kissinger , op . cit , p 262 .
[1] Giden Rose , op . cit , p 148 .
[2] James fearon , op. cit , p 293 .

[3] السعيد ملاح ، ورجع سابق، ص 31 .

الداخلية ، ولكي نتنبأ بالسياسة الخارجية لأي دولة ـــ فضـــلا عـــن فهمهـــا وتفســـيرها ـــ يجب النظر إلى التنظيم الداخلي للدولة [4] ، وهذا ما أكدتـــه النظريـــات الليبراليـــة بشـــكل خاص انطلاقا من نقضها للمسلمات الواقعية .

فالنسبة لليبراليين (التعدديين) الدولة ليســـت فـــاعلا موحـــدا بـــل تتكـــون مـــن أفراد، جماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة ، فالدولـــة لا يمكـــن النظـــر إليهـــا كفاعـــل فرداني وحدوي لان ذلك يعتبر تجاهلا لتعدد الفـــاعلين المشـــكلين للوحـــدة الدولـــة مـــن جهة ، وتجاهلا للتفاعلات التي تحدث بين هذه الفواعل [1] .

وفي إطار النظريات الليبراليـــة ، تنطلـــق ليبراليـــة جماعـــة المصـــلحة interest group libiralism في دراسة السياسة العالمية مـــن زاويـــة السياســـات الداخليـــة ، باعتبار أن كل من السياسة الداخليـــة والسياســـة العالميـــة امتـــداد للآخـــر [2] ، وهـــذه المقاربة بهذا الطرح ترفع التفســـيرات الداخليـــة فـــوق السياســـة الخارجيـــة ، إلى ربطهـــا بمستوى التحليل الكلي المتعلق بالسياسة العالمية ، أما تحليـــل وتفســـير السياســـة الخارجيـــة حسب الليبراليين (التعدديين) فهو محور من محاور دراســـة السياســـة العالميـــة ، ويـــرتبط بدراسة صناعة القرار بتوجيه الاهتمـــام نحـــو الفـــرد ، الجماعـــات الصـــغيرة ، المســـارات التنظيمية والسياسات البيروقراطية [3] .

حاولت الليبراليـــة إذن ـــ كإحـــدى الاتجاهـــات النظريـــة الكـــبرى في العلاقـــات الدولية التي تؤكد على الأهمية القصوى للعوامل الداخليـــة في تفســـير السياســـة الخارجيـــة ـــ أن تقدم رأيا موازيا للتفسيرات النسقية، وهـــذا مـــا يقودنـــا إلى البحـــث عـــن إيجـــاد الصيغة النظرية التي تستفيد من القدرات التفسيرية للمدخلين النظريين المقترحين .

ثانيا : التركيب النظري بين التفسيرات النسقية والتفسيرات الداخلية :

كنا قد أشرنا من قبل إلى أن هناك اختلاف بين معظم المحـــاولات الـــتي جـــاءت لتقـــديم أطر تفسيرية مقبولة لدراسة السياسة الخارجية ، وقد أبرزنا ـــ فيمـــا ســـبق ـــ ســـردا مختصـــرا لتوضيح إشكالية الخلاف بين التفســـيرات النســـقية الخارجيـــة والتفســـيرات الداخليـــة ، إذ أن

[4] جوزيف ناي ، مرجع سابق، ص 62 .

[1] عمار حجار ، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، جوان 2002 ، ص 12 .

[2] عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 13 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص 14 .

كلا المدخلين النظريين يتجه إلى إهمال الآخر نسبيا أو كليا، و في هذا السياق يلاحظ أن القيمة التفسيرية لاتجاه معين تزداد في تراجع قيمة الاتجاه التفسيري الآخر والعكس .

بناء على هذه التناقضات النظرية ذهب البعض إلى أنه يوجد شبه إجماع على أن أية محاولة لبناء نظرية تقتصر على متغيرات بيئة واحدة ستنتهي بالفشل، وستؤسس لنظرية فقيرة poorly-theory في السياسة الخارجية [4]، وفي هذه الحالة على الباحث في هذا الميدان أن يتجه إلى ما يسمى بالاعتماد النظري المتبادل Theoretical Interdependence [1] ، بمعنى أن التفسير المتكامل للسياسة الخارجية يحتاج إلى تكامل مستويات التحليل النسقية والداخلية ، ولعل أهم مبررات هذا التوجه النظري أمرين أساسين هما :

01 – يجب أن نقر بأن واقع السياسة الخارجية ، يؤكد أن هذه الأخيرة تصنع في بيئة داخلية وتنفذ في بيئة خارجية ، بمعنى أن هناك قدر معين من الترابط والتأثير المتبادل بين السياستين ، فالسياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات في داخل حدود الدولة ، كما أن السياسة الداخلية تنتج أثرا بالنسبة لسلوك الدول الخارجي ، و بهذا المعنى فإن ترابط السياسة الخارجية والسياسة الداخلية يعني أن الظواهر و الأحداث التي تحدث في أي من المجالين تحدث ردود أفعال في المجال الآخر [2] .

02 – فرضية أن تطور ظاهرة معينة يؤدي إلى تطور ميدان دراستها ، فتطور العلاقات الدولية ومن خلالها السياسة الخارجية وفي ظل تعقد شبكة العلاقات الدولية، و انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل وغير ذلك من التطورات ـــ فرض على الدارسين تبني نماذج تفسير جديدة أو مطورة ـــ ويمكن أن نذكر في هذا السياق تراجع waltz عن بعض مرجعياته الفكرية في الفترة الأخيرة ، فكتاباته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي حول دوافع وفرص البنية الدولية التي تؤثر على دول معينة ، أقرَّ فيها أنه يمكن لسلوك السياسة الخارجية أن يفسر ويُفهم بواسطة ربط الشروط الداخلية بالخارجية [3] .

[4] السعيد ملاح ، مرجع سابق ، ص 34 .

[1] James fearon , op . cit , p 305 .

[2] محمد سليم السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، ص 28 ـ 29 .

[3] عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص ص : 297 ـ 298 .

و من جهة أخرى تحاول الواقعية الكلاسيكية الجديدة الربط بين المتغيرات الخارجية والداخلية لعصرنة طروحات مستندة من الفكر الواقعي الكلاسيكي ، فهي ترى أن طموحات و أهداف السياسة الخارجية يمكن ـــ في أغلب الحالات ـــ فهمها و تفسيرها انطلاقا من مكانة الدولة في النظام الدولي ، و انطلاقا كذلك من القدرات النسبية لقوتها المادية ، لكن قدرات القوة المادية تؤثر بطريقة معقدة و غير مباشرة على السياسة الخارجية ، لأن الضغوطات النسقية للبيئة الخارجية ، لا يمكن تفسيرها إلا عبر متغيرات متداخلة داخل الوحدة السياسية (نظمية ، مجتمعية ن سياق اتخاذ القرار ، فردية ...الخ) .

وفي نفس السياق حاول أصحاب نظرية السياسة الخارجية المقارنة سواء مع J. Rosenau أو مع Mc.Gouwan و Shappero أن يقدموا تفسيرات أكثر شمولية ، حيث مزجوا في نماذجهم النظرية بين المتغيرات النسقية الخارجية ومتغيرات البيئة الداخلية، وذهبوا إلى أن كل مجموعة من هذه المتغيرات لها تأثيرها النسبي في واقع السياسة الخارجية ، ومن ثم في فهم وتفسير هذه السياسة.

و بناء على ما سبق يمكن أن نفترض بأنه ليس هناك مجال لتفسير السياسة الخارجية بشكل دقيق في غياب التكامل النظري بين التفسيرات النسقية الخارجية وتفسيرات البيئة الداخلية .

و في نهاية هذا الجدل النظري ، لا بأس بأن نرجع إلى تصور Tomas Kuhn عن مفهوم النظرية ، حيث يقول بأن:

" النظريات ليست سوى تفسيرات يضعها الإنسان لمعطيات مدركة حسيا " [(1)].

ولا تكون هذه النظريات ذات قيمة إلا إذا كانت تقدم لنا ترابطا وتنظيما لأفكارنا عن الأسباب المتعددة لتفسير الظاهرة، وتساعدنا في تجنب الظنون العشوائية [(2)] ، وتبقى القدرة على التفسير ومعالجة إشكالية الدراسة الأساس المتفرد أو القاعدة الأساسية لاختبار المداخل النظرية المقترحة .

---

(1) توماس كون ، مرجع سابق ، ص 182 .
(2) جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 73 .

يذهب العديد من الباحثين ـــ كما سبق و أشرنا ـــ إلى اعتبار النظام الدولي المستوى المناسب للتحليل في دراسة العلاقات ككل، حيث يَعتبر كل من **والتز** Waltz و **جيلبن** Gilpin أن النظام الدولي هو الذي يحدد سلوك الدول، لذلك كان لازما علينا في البداية أن نحدد الخصائص العامة للنظام الدولي بعد الحرب الباردة. و يشير تعبير تغيرات ما بعد الحرب الباردة في هذه الدراسة إلى: الانتقال إلى نظام غير ذاك الذي كان سائدا في فترة الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفييتي، و رغم حديث العديد من الباحثين عن التحول إلى نظام دولي ـــ أو كما يسميه البعض "عالمي"ـــ جديد إلا أن تأكيد ذلك يلزم الإجابة عن الأسئلة التي طرحها **ستانلي هوفمان** Stanley Hoffmann و **والتز** حول مؤشرات الانتقال إلى هذا النظام.

يرى **هوفمان** أن بداية أي نظام دولي جديد تظهر عندما تتوفر إجابة جديدة لأي سؤال من الأسئلة التالية:

- ما هي الوحدات الأساسية للنظام الدولي ؟
- ما هي الأساليب السائدة بين هذه الوحدات في تفاعلها البيني بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية ؟
- ما الذي تستطيع أن تفعله هذه الوحدات تجاه بعضها البعض من خلا مختلف مقدراتها العسكرية و الاقتصادية ؟ [1]

أما **والتز** فيطرح سؤالا آخر يبدو أكثر عمقا حيث يقول:

" ما هي التغيرات التي تحدث تغييرا جوهريا في النظام السياسي الدولي إلى درجة أنها تجعل من طرق التفكير القديمة غير مناسبة للأوضاع الجديدة ؟" [2]،و يجيب: " إن التغيرات التي تحدث خارج النظام نفسه يمكن أن تغيره، أما التغيرات التي تحدث ضمنه فلا تتسبب في تغييره، فالتغيرات التي تحدث ضمن إطار النظام تحدث في كل الأوقات، بعضها مهمة و بعضها غير مهمة...، ثم يأتي إلى القول:" إن تغيرات القطبية العالمية مثلا أثرت على كيفية حفظ الدول لأمنها، لقد كانت التغيرات في

---

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**، الطبعة الأولى. دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 2002. ص ص 394 – 395.

[2] كنيث والتز، مرجع سابق، ص 05.

مجال التسلح و القطبية تغيرات كبيرة بسبب انتشار تداعياتها عبر النظام، و مع ذلك فإنها لم تحدث تحولا في البنية "[1].

أي أن السمة الأساسية و هي البنية الفوضوية للنظام الدولي لم تتغير.

و يتفق **جوزيف ناي** مع هذه الرؤية في تصوره لعالم ما بعد الحرب الباردة ـــ و يبدو تصوره وسطيا نوعا ما ـــ حيث يقول:

" هناك بالفعل نظام عالمي جديد بمعنى انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية، لكن الأصل أنه كان نظاما معمولا به في ظل النظام الدولي الفوضوي " [2]

أمام هذا الجدل، يظهر مدى الاضطراب و عدم الاستقرار الذي يميز هذه المرحلة الجديدة، مما يعقد على الباحث الاسترشاد بأُطر نظرية تقليدية لدراسة و تفسير وضع دولي جديد مازال في إطار التشكل، وهذه حقيقة لا يجب أن نغفلها رغم افتراضنا للقدرة التفسيرية للمداخل النظرية المقترحة في دراستنا. و سنحاول في هذا الفصل اختبار فرضيات التفسيرات النسقية الدولية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من خلال ثلاثة محاور:

المبحث الأول: تحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.

المبحث الثاني: موقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي من التغيرات الدولية الجديدة.

المبحث الثالث: تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في إطار المتغيرات النسقية.

---

[1] نفس المرجع، 06.

[2] جوزيف ناي، مرجع سابق، ص 261.

المبحث الأول : تحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة :

نقصد بتحليل البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ، توصيف ورصد الأبعاد الجديدة التي ميزت الواقع العام للعلاقات الدولية عقب فترة نحو أربعة عقود من الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكما هو معروف فقد كانت نهاية هذا الصراع مرتبطة بشكل كبير بزوال أحد أطرافه (*) وهو الاتحاد السوفيتي .

كانت بداية خروج الاتحاد السوفيتي من لعبة الصرع الدولي على مناطق النفوذ في العالم مع مجيء **ميخائيل غورباتشوف** Mickaël Gorbatchev إلى رأس السلطة سنة 1985، حيث قام بإدخال العديد من الإصلاحات على مستوى السياسة الداخلية و السياسة الخارجية في إطار تبني سياسة ما يعرف بـ: **الغلاسنوست** glasnost و **البريسترويكا** perestroïka (**). وكان ذلك مؤشرا واضحا لبداية نهاية أو التخلي عن الأيديولوجية السوفيتية التقليدية سياسيا واستراتيجيا، وقد عجل النهج الذي اتبعه جورباتشوف بنهاية الحرب الباردة خاصة عندما تخلى في سياسته الخارجية عن فكرة منافسة الولايات المتحدة في أوروبا حيث وجد أن ذلك مكلف جدا ويتعدى كثيرا المكاسب التي يسعى الاتحاد السوفيتي إلى تحقيقها.

كان للتوجهات السوفيتية الجديدة تأثيرها الواضح والعميق على دول أوروبا الشرقية التي أضحت متحفزة لفكرة الاستقلال عن القطب الاشتراكي وقد كان لها ذلك ، والملاحظ أن انهيار الشيوعية في أوروبا شكل حدثا تاريخيا ربما تتجلى عظمته وخطورته على نحو أكبر في حقيقة أن أحدا لم يستطع أن يتنبأ به أو يتوقعه، هذا فضلا عن أنه تم دون مظاهر عنف داخلي أو خارجي (1)، ومن جهة أخرى يعتبر هذا الحدث أهم مؤشر على نهاية الحرب الباردة ، وذلك راجع إلى أن أصول الحرب الباردة كانت متصلة إلى حد كبير بتقسيم أوروبا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، لذلك يمكن أن يؤرخ لنهاية هذه الحرب بنهاية هذا التقسيم في 1989 ، فعندما لم يلجأ الاتحاد السوفييتي إلى القوة لتأييد الحكومة الشيوعية في ألمانيا الشرقية، وباختراق

(*) يقول **كينيث والتز:** " إن الحرب الباردة انتهت حسبما افترضته الواقعية البنيوية، و قد قمت قبل بضع سنوات بالكتابة عن أن الحرب الباردة متجذرة بقوة في السياسة الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، و ستستمر ما دامت البنية الدولية باقية على ما هي عليه. و هذا ما حصل، و لم تنته الحرب الباردة إلا عندما اختفت القطبية الثنائية في العالم ". **أنظر:** كينيث والتز، مرجع سابق، ص ص 55 – 56.

(**) " **الغلاسنوست** " كلمة روسية تعني المكاشفة و هي تقضي بالمزيد من حرية التعبير و الصحافة و الاهتمام بحقوق الأفراد، أما " **البريسترويكا** " فتعني أعادة البناء و الإصلاح الاقتصادي و ما يتبع ذلك.

(1) مارسيل ميرل، **العلاقات الدولية: حساب ختامي**، ترجمة : حسن نافعة، الطبعة الأولى. دار العالم الثالث،القاهرة، مصر، 1999.ص 125.

الجموع الحاشدة لسور برلين في نوفمبر 1989 يمكن القول بان الحرب الباردة قد انتـــهت [1] ، وفي تعبيره عن نهاية الحرب الباردة يقول **تشارلز كراوثمر**:

" كانت انتهاء لكل شيء، للشيوعية ، للاشتراكية ، للحرب البـــاردة ، للحـــروب الأوروبية ، لكن نهاية كل شيء هي بداية ..."[2].

هذه البداية الجديدة التي تحدث عنها **كراوثمر** تعكس في حقيقة الأمر الخصائص العامة للبيئة الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وما طرأ عليها من تغـــيرات نســـبية أو جذريـــة، سطحية أو عميقة، على مستويات متعددة، وسوف نتبين ذلك من خلال تحليلنا لهذه البيئـــة مـــن حيث :

1 - بنية وفواعل النظام الدولي.

2 - قيم النظام الدولي والتفاعلات الدولية السائدة .

المطلب الأول : من حيث بنية وفواعل النظام الدولي :

الفكرة السائدة في مرحلة الحرب الباردة هي أن النظام الدولي من حيث البنية ـــ إضافة إلى الاضطراب والطبيعة الفوضوية للنظام ـــ هو نظام أحادي القطب، أما بالنسبة لفواعل هذا النظام فقد طرأت تغيرات عميقة أدت إلى تراجع مكانة الدولة لصالح فواعل جديدة فوق مستوى الدولة وأخرى دون مستوى الدولة. هذا الرأي الذي يبدو سائدا في العديد من الكتابات الـــتي نشـــرت حول العلاقات الدولية، ينظر إليه بعض الدارسين على أنه يفتقر إلى الدقة والتحديد، وهـــذا مـــا سنعالجه فيما يلي :

أولا : بالنسبة لبنية النظام الدولي :

تتحدد بنية النظام الدولي وتفهم من خلال معرفة وضع القوى الأساسية المكونة لهذا النظام ، فالنظام الذي كان سائدا في مرحلة الحرب الباردة متفق عليه على أنه نظام ثنائي القطبية، حيـــث تبرز سيطرة القوتين العظمتين على مجمل التفاعلات الدولية، بينما تختلف الآراء حول حالة النظام الدولي في فترة التسعينات من القرن الماضي بين من يرى بأنها حالة أحادية قطبية بهيمنة الولايـــات المتحدة ، وبين من يرى بأن فترة التسعينات كانت فترة انتقالية للنظام الدولي من ثنائية قطبية تأكد انتهاؤها بنهاية الحرب الباردة ونظام آخذ بالتشكل، لذلك أطلق على هذه الفترة بأنها فترة السيولة

---

[1] جوزيف ناي، **المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية و التاريخ**. مرجع سابق، ص 171.

[2] هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 25 .

الدولية international liquidity [1] ، ويعني مفهوم السيولة الدولية بأن النظام الدولي يتسم بأنه تحت التشكل و لم يتأكد بعد من انتقاله إلى هيمنة قطب واحد أو نظام متعدد الأقطاب أو أي شكل آخر .

يبدو أن هذا التصور صحيح إلى حد ما، لكن نرى أنه يصدق إذا طبقناه على فترة قصيرة جدا من تاريخ العلاقات الدولية تمتد من نهاية الحرب الباردة إلى نهاية حرب الخليج الثانية، حيث جاءت أزمة الخليج على إثر غزو العراق الكويت في أوت 1990 ، وعلى اعتبار أن ذلك فيه تهديد صريح لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية قامت هذه الأخيرة بتشكيل تحالف دولي ضد العراق عبر استصدار قرار مجلس الأمن الدولي الشهير 678 بتاريخ 1990/11/29 تحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق حتى ينسحب من الكويت ، وانتهى ذلك بتحرير الكويت وفرض الحصار على العراق. فكانت حرب الخليج أول أزمة دولية تحدث في ظل تحسن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على اثر انتهاء الحرب الباردة ، وبغض النظر عن الأسباب والدوافع التي أدت إلى نشوب الأزمة وحقيقة ما يقال من استدراج الولايات المتحدة لصدام حسين ، فان المؤكد هو أن الأحداث التي تلت الغزو العراقي للكويت والنتائج المترتبة عن حرب الخليج الثانية كان لها عميق الأثر في صياغة وضع جديد و غير مسبوق للنظام الدولي [2]، وفي هذا الصدد هناك من يرى بان أزمة الخليج وتداعياتها تندرج تحت المتغيرات الرئيسية التي تركت أثارها على مجريات السياسة الدولية، بل تعتبر المنعطف الذي الْتَوَت عنده مسيرة النظام العالمي [3].

لقد كان لهذا الحدث (حرب الخليج) الذي بدأ إقليميا وانتهى عالميا عاكسا لفرضية أن النظام الدولي اتجه حتما نحو الأحادية القطبية ، فالاتحاد السوفيتي لم يكن وضعه يسمح له بحماية العراق أو التغطية على غزو الكويت في مواجهة الولايات المتحدة، ولذلك فإن قبول الاتحاد السوفيتي لقرار مجلس الأمن المقترح من قبل الولايات المتحدة آنذاك بشأن إمكانية استخدام القوة المسلحة ضد العراق لإجباره على الخروج من الكويت ما لم يبادر بالانسحاب الفوري والسلمي، كان بمثابة الإعلان الصريح عن انهيار الثنائية القطبية وخروج القطب السوفييتي من المنافسة وبداية

---

[1] جمال زهران ، **منهج قياس قوة الدولة و احتمالات تطور الصراع العربي – الإسرائيلي**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، ديسمبر 2006 . ص 177.

[2] عبد الله هوادف ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2002- 2003 ، ص 96 .

[3] زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 389 .

الانفراد الأمريكي بالنظام الدولي، وقد تأكد ذلك بشكل حاسم بعد الاستخدام الأمريكي الفعلي للقوة العسكرية تحت مظلة الأمم المتحدة في 16 جانفي 1991 حتى تم إجبار العراق على الخروج من الكويت في نهاية شهر فيفري 1991، وتأكد هذا الوضع الدولي الجديد أكثر بالإعلان الرسمي عن تفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية ديسمبر 1991 [1].

وعلى العموم فإن التصور الأقرب إلى التأصيل العلمي الصحيح هو أن التغيرات التي شهدها النظام الدولي والمتمثلة في كسر حدة التنافس الدولي الأيديولوجي، و انكسار ميزان القوى الدولي الثنائي بخروج الاتحاد السوفييتي من ساحة المنافسة، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية، كانت مصاحبة لحدث إقليمي دولي مهم هو الغزو العراقي للكويت ثم الطريقة التي انتهت بها أزمة الخليج، هذه الأخيرة التي كانت كاشفة لهذه التحولات [2] ، وبهذا يمكن أن نقول بأن النظام الدولي تجاوز مرحلة السيولة الدولية التي أشرنا إليها سابقا ليتبلور بشكل جلي نظام الأحادية القطبية تحديدا بعد نهاية حرب الخليج الثانية[*] .

ثانيا : بالنسبة لفواعل النظام الدولي :

الرأي التقليدي السائد في العلاقات الدولية هو أن الدولة هي الفاعل الأساسي بل والوحيد في التفاعلات الدولية المختلفة على الأقل منذ نشأة ما يعرف بالدولة القومية ، غير أن الواقع والظروف الدولية بعد الحرب الباردة وما أعقبها جعل هذه الوحدة الدولية الأساسية تتعرض لشبه امتصاص تحتي من قبل الجماعات العرقية وحركات التحرر الانفصالية على غرار ما حدث للاتحاد السوفييتي ، وضغط فوقي من قبل فواعل فوق دولية عرفت ارتفاعا متزايدا في المرحلة الجديدة ، وفي مستوى آخر أثبت الواقع أن بعض الفواعل غير الدولية الجديدة ذات تأثير يفوق تأثير القوى العظمى من حيث التهديد والقدرة على الوصول إلى الأهداف الحيوية للعدو على غرار ما ألحقته تنظيم القاعدة بالولايات المتحدة الأمريكية ، و هو أمر عجز عنه الاتحاد السوفييتي طيلة الحرب الباردة. و على هذا الأساس برزت الفرضية الجديدة القائلة بتراجع دور الدولة لصالح فاعلين آخرين .

---

[1] جمال زهران، مرجع سابق، ص 176 .

[2] ـ نفس المرجع السابق ، ص 177 .

[*] هناك جانب آخر مهم مرتبط ببنية النظام الدولي وليس المقصود به شكل وهيكل النظام ، و إنما يرتبط **بمبدأ البنية** الذي أشار إليه **والتز waltz** حول ما إذا كان النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة نظاما فوضويا أم هيراركيا أم نظاما قائما على مبدأ التساوي بين الأطراف . وهنا يذهب أغلب الدارسين إلى القول بفرضية **الفوضى** في النظام الدولي الجديد كمتغير ثابت ـ على الاقل بالمفهوم الذي قدمه **هيدلي بول hedley bull** ـ أنظر: الفصل السابق من هذه الدراسة، ص .....

يقول عالم الاجتماع الأمريكي **دانيا بال** Daniel Bell :" **إن الدولة المعاصرة قد أصبحت أكبر من المشاكل الصغيرة و أصغر من المشاكل الكبيرة** "[1]، وذلك راجع للضغط المزدوج داخليا وخارجيا ونتيجة ذلك على أداء الدولة لوظائفها ، لكن هل تصدق فعلا فرضية التعدديين القائلة بأن الدولة في هذه المرحلة في تآكل مستمر وتتجه بشكل كبير نحو فقدان دورها التقليدي ؟ .

إن القول بتراجع مكانة الدولة يثير التباساً عند تفسير ظاهرة زيادة عدد الدول في المنظومة الدولية، فعدد الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة خلال الفترة من 1955 إلى1970 هو أقل من عدد الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة خلال الفترة من 1985 إلى2000 (34 دولة مقبل 40 دولة)[2]، كما أن الحركات الانفصالية والتحررية التي تظهر داخل الدول ثم تنفصل عنها ما تلبث أن تتخذ أشكال دول جديدة وتطلب العضوية في الأمم المتحدة ، كما حدث على سبيل المثال مع العديد من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي ، وهذا يعكس حقيقة أن وجود الدولة كضرورة بشرية واجتماعية أمر لا غنى عنه، بل إنها الشكل النهائي والأهم الذي تسعى إلى تحقيقه مختلف التجمعات البشرية كإطار تمارس من خلاله دورها في المجتمع الدولي، وهذا في الواقع ضد فكرة تراجع مكانة الدولة .

بالنسبة للتأثير الفوقي على الدولة والآتي من المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها، فإن هذه الأخيرة في حقيقة الأمر لا يمكن أن تعبر إلا عن إرادات ومصالح الدول التي كونتها والدول المهيمنة فقط، إذ لا وجود للمنظمات الدولية في غياب الدول المكونة لها ، وهيئة الأمم المتحدة هي منظمة فوق دولية أنشأتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والتي تسيطر على مجلس الأمن، وبعد الحرب الباردة ، فإنه رغم الترويج للدور الذي يمكن أن تلعبه هيئة الأمم عالميا إلا أن الواقع أثبت أنه غالبا ما كانت الهيئة أداة لإضفاء الشرعية على العديد من السلوكات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة، أو وسيلة لمعارضة أي من القرارات التي تكون في غير صالحها أو ضد حلفائها عن طريق اللجوء إلى حق النقض .

من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ أن الدول قد تتنازل عن جزء من سيادتها بدافع مصلحتها القومية كما هو الحال مثلا بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ، و رغم أهمية ومكانة الاتحاد الأوروبي

---

[1] ـ وليد عبد الحي و آخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**، مرجع سابق ، الطبعة الأولى. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002. ص 22 .

[2] نفس المرجع، ص 16.

نجد بعض الدول الأوروبية تعارض بعض سياسات الاتحاد إذا رأت أن ذلك يتعارض مع جانب من مصالحها سواء تعلق ذلك بالعملة الموحدة ، أو الدستور الموحد، أو الدفاع المشترك ...الخ. فالمنظمات الدولية إذن مهما كانت أهميتها و مجالها، فإن فعاليتها تبقى مرتبطة بإرادات الدول المكونة لها، و تبقى سيادة الدولة ومصلحتها القومية الهدف النهائي لانخراطها في أي شكل من أشكال التنظيم أو التكتل الإقليمي أو الدولي .

إذن يجب أن نعترف بأن هناك أشكال جديدة للوحدات و الفواعل الدولية ذات تأثير معين في مجالات مختلفة، لكن هذا لا يعني مطلقا إلغاء وجود دور أساسي الدول، كما أن الدولة بعدما كانت **الفاعل الوحيد** في العلاقات الدولية، فإنه في فترة ما بعد الحرب الباردة قد أصبحت **فاعلا واحدا** أساسيا إلى جانب أشكال جديدة لفاعلين آخرين على درجة من الأهمية تضاهي أو تفوق دولاً أعضاء في النظام الدولي من حيث التأثير والفاعلية.

المطلب الثاني : من حيث قيم النظام الدولي والتفاعلات الدولية السائدة :

أردنا أن نربط بين قيم النظام الدولي والتفاعلات الدولية السائدة بعد الحرب الباردة ، لأنه يفترض أن للقيم السائدة في النظام الدولي أثر واضح وكبير في بلورة نمط معين من التفاعلات بين وحدات هذا النظام، كما أن طبيعة هذه التفاعلات من الناحية الواقعية تؤكد أو تنفي سيطرة قيم معينة على مجمل المنظومة الدولية.

أولا : قيم النظام الدولي :

أدت نهاية الحرب الباردة إلى طرح جدل فكري ونقاش أكاديمي واسع بين دارسي العلاقات الدولية حول مستقبل ومصير العالم بعد انتهاء الصراع الأيديولوجي، وما تبع ذلك على المستويات الفكرية والاقتصادية والاجتماعية من تغيرات حول مميزات وخصائص النظام الدولي الجديد، ونتيجة للطريقة التي انتهت بها الحرب الباردة ذهب البعض من المفكرين الأمريكيين مثل **فرانسيس فوكوياما** Francis fukuyama إلى القول **بنهاية التاريخ**، حيث استعاد ما صوره الفيلسوف **هيغل** عندما تعلق الأمر بانتصار **نابليون** في معركة " **إينا** " ،كون ذلك انتصار فكرة الثورة الفرنسية على الكنيسة والإقطاع، وسحب **فوكوياما** هذه الصورة على أزمة الشيوعية واعتبرها مرة أخرى **نهاية للتاريخ** [1]، و من ثم بات جليا أن الأسس الفكرية للأنظمة الفرعية بعد

[1] انظر: عليلي موني ، **السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2001 – 2002 ، ص 15 .

انهيار الاتحاد السوفييتي ستفسح المجال لليبرالية والاقتصاد الحر والديمقراطية الرأسمالية كإطار للمنظومة القيمية الدولية الجديدة، وقد لخص **فوكوياما** ذلك بقوله : " **إن الخاتمة غير المصحوبة بإراقة الدماء للحرب الباردة قد بشرت بنهاية التاريخ ، حيث ستتحالف جميع دول العالم ضمن نموذج غربي ليبرالي من الرأسمالية الديمقراطية** " [1]. و يقول في موضع آخر : " ...**ربما لا يكون ما نشهده هو مجرد نهاية للحرب الباردة ، أو انتهاء فترة معينة من تاريخ ما بعد الحرب الباردة ، بل التاريخ ذاته، أي نهاية التطور الأيديولوجي للبشرية كلها وتعميم الديمقراطية الغربية كشكل نهائي للسلطة على البشرية جمعاء** "[2].

كان لهذه التصورات النظرية مداها في الواقع ـــ إلى حد ما ـــ ، فأوروبا الشرقية التي كانت تحت السيطرة السوفيتية المباشرة اتجهت نحو اقتصاد السوق وتبني النهج الديمقراطي الغربي، وسرعان ما انتشرت هذه القيم الليبرالية الغربية الرأسمالية في أغلب دول العالم في ظل تراجع القيم الاشتراكية، وقد لعبت مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصناديق التمويل الإقليمية المنتشرة في مناطق مختلفة تمثل امتداد لمؤسسات التمويل الدولية دورا بارزا في نشر القيم المنتصرة بعد الحرب الباردة، هذا فضلا عن إنشاء منتديات عالمية لنشر القيم الديمقراطية، وفي مقدمتها منتدى **دافوس بـــ:سويسرا** الذي يُعقد سنويا لهذا الغرض، وقد بدأ يعقد بعض جلساته في دول عربية بهدف الترويج لهذه القيم على أوسع نطاق [3] .ويمكن تلخيص مظاهر التغير في منظومة القيم الدولية بعد الحري الباردة في مسارين أو محورين أساسيين هما :

أ – انهيار الشيوعية : و الذي يعد من أهم المفارقات التي حملتها نهاية الحرب الباردة بسقوط العامل الأيديولوجي كمحدد للسياسة الدولية، والذي تمثل في سقوط الفكر والقيم الماركسية – اللينينية ومعها النموذج المتمثل في الاتحاد السوفييتي، وتبني روسيا والجمهوريات السوفيتية سابقا المنظومة القيمية الغربية .

ب – انتصار الديمقراطية: إذ بالمقابل كان هناك مسار تصاعدي تمثل في تزايد التحول إلى الديمقراطية وزيادة درجة مشاركة الشعوب في تقرير مصيرها السياسي خاصة الدول الجديدة التي انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفييتي.

---

(1) نيكولاس غايات ، **قرن أمريكي آخر** ، ترجمة : رياض حسن ، الطبعة الأولى . دار الفارابي ، لبنان ، 2003 ، ص 212 .

(2) محمد سعدي ، **مستقبل العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى. م د و ع، بيروت، جوان 2006، ص 47 .

(3) جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 181 .

ولقد لخص الرئيس الأمريكي الأسبق **جورج بوش** – وهو الذي شهد فترة رئاسته المرحلة الانتقالية للنظام الدولي – ذلك بقوله :

" إنه نظام دولي جديد ..حقبة جديدة خالية من التهديد باستخدام الإرهاب ، أكثر قوة في متابعة العدل ، وأكثر أمنا في السعي نحو السلام ، عهد يمكن فيه لأمم الشرق والغرب والشمال والجنوب من أن تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس ...، و اليوم يصارع النظام الدولي الجديد لكي يولد عالم مختلف تماما عن الذي تعرفه حيث يستبدل فيه حكم الفرض بحكم القانون ، عالم تدرك فيه الأمم المسؤولية المشتركة للحرية والعدالة ، عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف " [1] .

ويُفترض في هذا السياق – بناء على التصور الذي قدمه جورج بوش – إن عالم ما بعد الحرب الباردة لا بد أن تتحقق فيه مجموعة من الفرضيات بناء على توجهات ومذهب الطرف المنتصر في هذه الحرب والتي منها :

– تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والعدالة على مستوى عالمي.

– تكامل وتوافق المصالح والأهداف بين مختلف دول العالم نتيجة تغير ترتيب عناصر القوة وبروز دور العامل الاقتصادي في دعم انتشار المداخل السلمية للعلاقات الدولية من خلال المسارات التكاملية والتكتلات الاقتصادية .

– ازدهار الأداة الدبلوماسية وحل النزاعات ومعالجة الأزمات والمشاكل الدولية بالطرق السلمية ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، و جميع هذه التصورات المثالية تتحقق في إطار فرضية اشمل هي فرضية: السلام الديمقراطي[*] التي روج لها بشكل واسع بعد الحرب الباردة ، وهذا ما يقودنا إلى التساؤل عن واقع التفاعلات السائدة بعد الحرب الباردة حتى نتبين مدى صدق هذه الافتراضات.

---

[1] ـ عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 16 .

[*] كانت نظرية **السلام الديمقراطي (pax-democretica)** موضوع عدة أبحاث في السبعينات، إلا أنها لم تعرف تطورا مهما حتى التسعينات من القرن الماضي، ويعتبر **إيمانويل كانط** مرجعا أساسيا لهذه النظرية، حيث يعتقد أن السلام سيكون مضمونا حين تتحقق مجموعة من الشروط منها :

- أن على الدول أن تصبح جمهوريات ومجتمعات سياسية تحترم حقوق الإنسان و تتوافق داخلها بشكل متناغم في إطار ثلاثية الفردانية – الحرية – النظام الاجتماعي . - و أن هذه الجمهوريات عليها أن تعقد فيما بينها اتحادا سلميا ضد الحرب. - و أخيرا يجب إنشاء قانون دولي يضبط هذا الاتحاد السلمي ويحدد العلاقة بينه وبين الدول الأخرى، ويكون ذا اتجاه **كوسموبوليتاني** (عالمي) ينطبق على كل فرد لا بصفته مواطنا داخل الدولة ، بل بصفته مواطنا عالميا .

وهذه النظرية كان قد بنا عليها **ويلسون** مبادئه الأربعة عشر الشهير ة التي تعتبر من أسس **النظرية المثالية** وتبقى مقارنة هذه النظرة بالواقع هي العاكس الحقيقي لمدى صدقية هذه الفرضيات .

لتفصيل أكثر حول هذه الأطروحات، انظر : محمد سعدي ، مرجع سابق ، ص ص ، 57- 58 .

ثانيا : التفاعلات الدولية السائدة :

إن الأحداث والتغيرات المتتالية التي شهدها العالم بشكل متسارع خلال نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن الماضي قد تركت أثرها الواضح على معادلة التفاعلات الدولية، و يُظهر لنا واقع النظام الدولي في ظل البنية والقيم السائدة الجديدة أنها عبارة عن نسق ينطوي على صراع أو تعاون في مستويات مختلفة، ففي المستوى الأعلى نجد أن هناك صراع على مركز النظام الدولي أو ما اصطلح عليه في أدبيات العلاقات الدولية بالقطب الدولي، وفي مستوى آخر (المستوى المتوسط) نجد تنافسا بين الأقاليم على احتلال مركز الإقليم القطب، أي الإقليم الأكثر أهمية في العالم، وفي المستوى الثالث تتنافس الدول داخل كل إقليم من أجل احتلال مركز الدولة الأهم في ذلك الإقليم أو ما يسمى بالقطب الإقليمي [1].

في هذا الإطار اختلفت الآراء حول العامل المحدد في هذه التفاعلات طبقا لإمكانية تغير ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية بين العسكري والاقتصادي، وبناء على ذلك برزت فرضية أن الصراع الدولي تراجع من النمط الأيديولوجي السياسي والذي يعتمد بشكل أساسي على أدوات القوة العسكرية، إلى النمط الاقتصادي القائم على تبادل المصالح الاقتصادية وصراع الأسواق والاقتصاديات المختلفة على المستهلك في العالم [2]، وسنحاول فيما يلي معرفة مدى تراجع العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي في التفاعلات الدولية الجديدة .

يذهب **كيسنجر** Kissinger إلى أن المصير الرهيب للاتحاد السوفييتي كان وراءه استحالة الاستمرار في بناء القوة العسكرية وإهمال عوامل القوة الاقتصادية في عصر بدأ يشهد ثورة كبرى في الاقتصاد والتكنولوجيا والاتصالات [3] ، إضافة إلى تكاليف بناء القوة العسكرية التي تتعدى بعدة إضعاف تكاليف القوة الاقتصادية، فضلا عن أن تحقيق الأهداف الاقتصادية وما يتعلق برفاهية الأفراد والمجتمعات وأمنهم الاقتصادي قد بات في أعلى مرتبة على سلم أولوياتهم، خاصة بعد نهاية خطر الصراع الأيديولوجي الذي كان مسيطرا وموجها لنمط التفاعلات الدولية السابق، حيث زادت أمال تحقيق السلم والأمن على نطاق عالمي، وصاحب ذلك تراجع نسبي في حدة

---

[1] وليد عبد الحي و آخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص 07 .

[2] جمال زهران ، مرجع سابق ، 173 .

[3] محمد عبد الفضيل ، **التوازنات الاقتصادية الدولية الجديدة** ، في : وليد عبد الحي و آخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص 46 .

السباق نحو التسلح وتم لأجل ذلك عقد مجموعة من الاتفاقيات من بينها **ستارت** (01) في 1991، و **ستارت** (02) في 1993 المتعلقة بتخفيض الأسلحة النووية الإستراتيجية .

هذه المؤشرات وغيرها ساهمت في دعم فكرة أن العامل الاقتصادي قد قفز إلى المستوى الأول وبات هو الغالب على التفاعلات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ويمكن أن ندلل على ذلك بما يلي :

أ – ظهور مؤسسات اقتصادية دولية جديدة تجسد تغير طبيعة التفاعلات السائدة في النظام الدولي نحو التفاعلات الاقتصادية، وفي مقدمة ذلك منظمة التجارة العالمية world Trade organisation التي تبلورت بشكل نهائي سنة 1995 ، ووصل عدد أعضائها إلى أكثر من (150) دولة ، فضلا عن عدد معتبر من المنظمات الاقتصادية الإقليمية في كل أنحاء العالم تأكيدا لطغيان البعد الاقتصادي في هذه المرحلة من النظام الدولي [1].

ب – تصاعد ظاهرة الاعتماد المتبادل والتوجه نحو التكتل الإقليمي كمظهر مهم من مظاهر التفاعلات الدولية الجديدة، وتظهر أهمية هذه التكتلات في ظل النظام الدولي الجديد في الدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار والتجانس على المستويين الإقليمي والعالمي، إذ تؤدي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما سيجعل الوصول إلى اتفاقيات دولية في مختلف الجوانب أمرا سهلا لمحدودية الأطراف، فعوض التفاوض مع كل دولة على حدة في منطقة جغرافية ما سيكون من السهل التعامل معها ككتلة واحدة متجانسة [2].

ج – ظهور نمط جديد من التفاعل الصراعي تمثل في ظاهرة الحروب الاقتصادية، حيث عرفت هذه الظاهرة تزايدا ملحوظا في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، فخلال الفترة (1990 إلى 2000) كانت هناك (116) حالة عقوبات اقتصادية شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في 66 % منها ، وبريطانيا في 12 % منها ، وروسيا في 9 % ، ودول نامية في 13% منها ، وقد وجه ما نسبته 05 % ضد دول كبرى، و من الجدير بالملاحظة أن 22 % منها وجه ضد العالم الإسلامي والعربي ، وقد شاركت الولايات المتحدة في 70 % منها [3]، كما أنه فيما يخص الطاقة والموارد النفطية بصفة خاصة، فإن المؤشرات تدل على أن 80 % من البترول و 95 % من الغاز الموجودين في الطبيعة مازال تحت الأرض، وهو ما يؤكد استمرار

---

[1] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 180 .

[2] انظر : عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 07 .

[3] وليد عبد الحي و آخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، مرجع سابق ، ص ص 19- 20 .

التنافس عليه [1] و تعاظم دور القوة الاقتصادية بالنسبة للوحدات الدولية الأساسية، و بروز الأمن الاقتصادي كأساس لدعم وتحقيق الأمن السياسي والقومي.

وعلى الرغم من حقيقة هذه المؤشرات إلا انه وبالمقابل فإن معطيات الواقع الدولي تشير كذلك إلى أن انحسار الصراع الدولي التقليدي وانتهاء الحرب الباردة لم يحل دون انفجار الصراعات والحروب في مختلف أنحاء العالم وأبرزها (حرب البلقان وكوسوفو والغزو العراقي للكويت الحرب الأقلية في الصومال ، الحرب على أفغانستان ...الخ) ، وقد أكدت مراكز الأبحاث التي تتابع تفاصيل هذه الحروب وحالات النزاع تلك ما أشرنا إليه ، ومن أمثلة ذلك ما أكدته تقارير متعددة ذات صلة صدرت عن **مركز الدراسات الإستراتيجية** في **لندن ومركز السلام** في **ستوكهولم** ، خلاصتها أن انتهاء الحرب الباردة لم يسهم في إيجاد حالة استقرار عالمية ، بل العكس فقد أدى ذلك إلى زيادة غير متوقعة في حجم تصاعد ظاهرة الصراعات الإقليمية التي لبعضها أبعاد دولية [2].

يشير **وليد عبد الحي** من خلال تتبعه لتطور ظاهرة الحرب أن فترة النظام الدولي الجديد (من نهاية الحرب الباردة إلى سنة 2000) قد عرفت اندلاع (48) حرب، إضافة إلى تزايد الحروب داخل الدول مقارنة بالحروب بين الدول [3]، ومن ثم تذهب بعض الآراء في العلاقات الدولية إلى اعتبار فترة النظام العالمي الجديد على أنها الأكثر اضطرابا قياسا بالفترات السابقة لها، و من جهة أخرى تشكك بعض الحقائق الدولية بشكل يبعث على الجدل في مصداقية فرضية السلام الديمقراطي إذ لا يمكن تجاهل النزعة العسكرية لدى العديد من الدول الديمقراطية بالنظر إلى:

- العمل باستمرار على توسيع حلف شمال الأطلسي .
- مشاركة ألمانيا في ضرب صربيا وهو أمر يعد خروجا عن تقاليد السياسة الألمانية منذ الحرب العالمية الثانية .
- موافقة اليابان في اتفاقها الدفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 على القيام بعمليات عسكرية في المناطق المحيطة بها ، وهذا كذلك خروج عن التقاليد اليابانية منذ الحرب العالمية الثانية ، مما يعني أنها تسعى في المستقبل إلى دور عسكري أوسع .

---

[1] نفس المرجع ، ص 19 .
[2] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 182 .
[3] وليد عبد الحي و آخرون ، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة** ، مرجع سابق ،ص 24 .

- تنامي مبيعات الأسلحة الأمريكية ، حيث أنه في الفترة (1989 إلى 1999) ارتفعت الحصة الأمريكية إلى 45 % على الرغم من تراجع إجمالي المبيعات إلى 10 % ، وهذا في ظل دخول متزايد لشركات إنتاج الأسلحة إلى مراكز القرار السياسي الاستراتيجي ، ومن ناحية أخرى تشير التقديرات إلى انه من أصل 200 قمر صناعي للولايات المتحدة هناك 100 منها تستخدم لأغراض عسكرية [1].

إذن رغم أهمية العامل الاقتصادي في تفاعلات ما بعد الحرب الباردة ، تبقى للقوة العسكرية مكانتها في حسابات الدول لحسم العديد من القضايا التي تتطلب اللجوء إلى استخدام القوة مثلما حدث في كوسوفو أو في حرب الخليج الثانية.

لقد شهدت البيئة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تغيرات غير مسبوقة، حيث زالت القطبية الثنائية و معها الإتحاد السوفييتي و الصراع الأيديولوجي، و فتح المجال أمام و حدات و تفاعلات دولية جديدة و التي شكلت بدورها المشهد العام للعلاقات الدولية، غير أن مظاهر الاضطراب و عدم الاستقرار ما تزال من المميزات و الخصائص الثابتة التي ترافق النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، و هذا في مجمله كان له دون شك تأثيره على واقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي ضمن هذا الواقع الدولي الجديد.

[1] انظر: نفس المرجع، ص ص، 21 - 22 .

المبحث الثاني : موقع السياسة الخارجية الأمريكية والصراع العربي_الإسرائيلي من التغيرات الدولية الجديدة .

تطلعنا الأحداث والتطورات التي شهدتها ساحة العلاقات الدولية أن نهاية الحرب الباردة أعطت للطرف المنتصر مكانة خاصة ومتفردة على المسرح العالمي، وكان هذا الوضع الذي احتلته الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مفاجئ قد عبر عنه **كراوثمر** بقوله:

" ...**في 26 ديسمبر انهار الاتحاد السوفيتي وولد شيء جديد تماما، عالم أحادي القطب تسوده قوة عظمى غير مهددة من قبل أي منافس، وذات نفوذ حاسم في أي بقعة من الأرض ،..إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم نشهد له مثيل منذ انهيار روما** " [1]. وفي نفس الإطار عبر **وارن كريستوفر** عن ذلك بقوله : " **لم تشهد بلادنا منذ أواخر الأربعينيات تحديا كالذي تشهده اليوم لصياغة سياسة خارجية جديدة لعالم تغير بصورة أساسية ...إننا بحاجة إلى تصميم إستراتيجية جديدة لحماية المصالح الأمريكية** "[2].

و في إطار التغيرات الدولية الجديدة هذه ، سعت الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية إلى التكيف إيجابيا و بصورة براغماتية مع معطيات المرحلة بالانتشار في مناطق النفوذ المختلفة حفاظا على تفوقها الاستثنائي، و دائما كانت و ما تزال منطقة الشرق الأوسط تحتل المراتب العليا في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، نظرا لموارد الطاقة الموجودة هناك بشكل كبير جدا و العلاقة الخاصة مع إسرائيل، إضافة إلى التطورات و التقلبات التي تعرفها قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي قد تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، و أهمية ما ستكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القضية الخطيرة و المعقدة خاصة في ظل تعاظم الدور و النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية .

المطلب الأول : بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية :

إن الجدل حول السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بشكل أساسي بالجدل حول النظام العالمي بعد الحرب الباردة ، فهل هو نظام حرية السوق ونهاية التاريخ كما بشّر بذلك **فرانسيس**

---

[1] هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 25 .

[2] وثيقة: **خطاب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق " وارن كريستوفر " عن ركائز السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في 01/13/**1993، انظر : عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 254 .

فوكوياما ؟ ، أم هو نظام يتجه لأن يكون عالم متعدد الأقطاب كما يرى **هنري كيسنجر** ؟ ، أم أن الذي سيحدده هو صدام الحضارات كما يذهب إلى ذلك **صامويل هنتنغتون** ؟ ، أم الجغرافيا الاقتصادية كما يرى **ادوارد لوتراك** ؟، أو انتشار أسلحة الدمار الشامل و مشكلات النمو الديموغرافي و البيئة ؟ [1].

إن تعدد التصورات للنظام الدولي يقابله تعدد التصورات للسياسة الخارجية الأمريكية وخيارات السلوك الخارجي الأمريكي، و هذا يقودنا إلى التساؤل عن الكيفية التي ستتعامل بها أهم دولة في العالم مع التغيرات الجديدة التي كانت لها أثارها العميقة في جعل القائمين على مراكز صنع القرار و بنوك التفكير الأمريكية و باقي الجهات المؤثرة الأخرى تأخذ في اعتبارها ضرورة بناء تصورات سليمة لتوجهات متناسبة و الواقع الدولي الجديد، و من ثم عرفت السياسة الخارجية الأمريكية العديد من مظاهر التغير أو الاستمرار و في مستويات مختلفة شملت بشكل أساسي المرجعية الفكرية و النظرية من جهة و التوجهات العامة للسياسة الخارجية من جهة أخرى .

أولا : من حيث المرجعية الفكرية والنظرية :

أهم ما ميز السياسة الخارجية الأمريكية هو أن التوجهات و الاستراتيجيات العامة لهذه لسياسة تحكمها مجموعة من الآراء والتصورات التي تمثل في مجملها المرجعية الفكرية و النظرية لها، و يذهب أغلب الدارسين المهتمين بالسياسة الخارجية الأمريكية في هذا الإطار إلى ضرورة التمييز بين تيارين أساسيين [2]:

التيار الواقعي الذي برز مع الرئيس **تيودور روزفلت** (1901-1909)حيث تقوم رؤيته للعلاقات الدولية على فكرة أن الدول وحدات أنانية تدافع قبل كل شيء عن مصالحها بالقوة إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في أي منطقة من العالم لحماية مصالحها من أي تهديد يمكن أن يصل إليها . أما التيار الثاني فهو التيار المثالي و الذي ينسب إلى الرئيس **وودرو ويلسون** (1913-1921)، و ينظر هذا الأخير إلى العلاقات الدولية وفق ما يجب أن يكون عليه الواقع الدولي من سيادة احترام قواعد القانون الدولي، و العلاقات السلمية والمتجانسة بين الدول، و تعتبر النقاط الأربعة عشر التي قدمها **ويلسون** الأساس الفكري الذي قام عليه السلم بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 .

---

[1] والتر ماكدوجال ، **أرض الميعاد و الدولة الصليبية : أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776** ، ترجمة : رضا هلال ، الطبعة الثانية . دار الشروق، القاهرة ، مصر ، 2001 . ص 12 .

[2] انظر: مصطفى صايج ، مرجع سابق ، ص 43 .

و قد كانت السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية نهاية الحرب الباردة تتراوح بين هذين التيارين، فأحيانا تتبنى الواقعية المطلقة كما هو الحال بالنسبة لمرحلة الرئيس **هنري ترومان** ، وأحيانا تعود إلى المثالية مثلما شهدته فترة حكم **جيمي كارتر** الذي انتهج سياسة التعايش السلمي، وأحيانا أخرى تجمع بين الواقعية والمثالية كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية في عهد **رونالد ريغان** .

أما بالنسبة لما بعد الحرب الباردة فقد عرفت المرجعية الفكرية والنظرية للسياسية الخارجية الأمريكية تطورات جديدة وفقا لمعطيات الواقع الدولي الجديد، ويمكن أن نميز ثلاث مدارس نظرية كان لها أثرها في وضع الأسس الفكرية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية خاصة من خلال صناع القرار الذي ينتمون فكريا لهذه المدرسة أو تلك، و ذلك بناء على رؤى شاملة حول تصورها لموقع الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وطبيعة التهديدات والتحديات والفرص الجديدة و أولويات الولايات المتحدة في النسق العالمي الجديد ضمن هذه المستجدات ، وتتمثل هذه المدارس النظرية في :

أ ـــ المدرسة الواقعية

ب ـــ المدرسة الليبرالية

ج ـــ المدرسة المحافظية الجديدة .

أ ـــ المدرسة الواقعية :

يذهب **هنري كيسنجر** إلى أن الواقعية السياسة تبدو بمثابة التيار النظري الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و بشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة، و ذلك أن الواقعية السياسية كمدرسة واتجاه فكري تحمل في طياتها بوادر الهيمنة الأمريكية على العالم ، فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية هي سياسة براغماتية تمليها المصلحة الأمريكية [1]. وقد عرف **بروس جنتلسون** Bruce Jentelson المصلحة القومية الأمريكية من خلال أربعة أهداف رئيسية تشمل فكرة **القوة ، السلم ، الازدهار ، المبادئ الأمريكية**، وتعتبر القوة الضامن الأساسي للعناصر الأخرى المكونة للمصلحة القومية الأمريكية ،

[1] عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر، 1992 . ص 47 .

لكن في ظل الاضطراب والفوضى التي تميز النظام الدولي فإن دور القوة في المقام الأول يجب أن يكون في خدمة أمن الدولة والعمل على الحفاظ على سيادتها [1] .

فرغم التبريرات الأخلاقية لحرب الخليج الثانية على أنها جاءت في إطار حفظ الأمن والسلم في المنطقة من خلال تحرير الكويت و ردع العراق و دول أخرى [*] قد تحاول القيام بمناورات من قبيل الغزو العراقي للكويت ، إلا أن هناك جانب آخر لتفسير حرب الخليج و هو تأكيد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي و الإقليمي ، و حماية المصالح النفطية من خلال الحفاظ على استقرار المنطقة و ضمان أمن حلفاء أمريكا ، ويؤكد ذلك الانتماء الفكري الواقعي للرئيس **جورج بوش** ، فمباشرة عقب الحرب الباردة سادت بشكل واضح الاستراتيجيات الواقعية من خلال سعيها نحو تعظيم مصالحها القومية كهدف نهائي لأي سلوك أو موقف سياسي خارجي .

ومن جانب آخر فإن الاستقرار الذي عرفته السياسة الخارجية الأمريكية لما يقارب نصف قرن في ظل وجود التهديد السوفييتي، أعقبه واقع جديد تماما كان أهم ما يميزه هو أن الولايات المتحدة أصبحت لا تواجه تهديدا خطيرا واضحا ومحددا لأمنها ، وحسب **والتز** waltz فإن هذا الوضع له تأثيرين على سياسة البلد : فمن جهة يعتبر غياب تهديدات للأمن القومي الأمريكي [**] أمراً يفسح مجالا واسعا للولايات المتحدة في صنع خيارات السياسة الخارجية ، و من جهة أخرى فإن غياب التهديد يسمح للسياسة الخارجية بأن تكون نَزَوية ، و عندما تتعرض بعض المصالح الحيوية الأمريكية ـــ و حتى واحدة منها ـــ للخطر فإن سياسة البلد تصبح غير ثابتة ومتشددة [2].

ومن ثم كانت فكرة وجود العدو بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أمرا في غاية الأهمية لاستقرار ووضوح سياستها الخارجية ، لذا تساءل **والتز** waltz في سياق حديثه عن مكانة الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة وقال :

---

[1] M. David Cadier , **La Politique Etrangère Des Etas –Unis Au Regard Des Théories Des Relations Internationales.** Mémoire De Recherche , Institut De Toulouse , France . 2005. p 45.

[*] بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة وفي ظل انتهاء توازن الرعب وتفكك الاتحاد السوفييتي إلى مجموعة دويلات ، بدأت عملية تصفية الحسابات مع الدول الرافضة للنموذج الأمريكي مثل **كوريا الشمالية ، ليبيا ، العراق ، السودان** ...، مستعملة هامش المناورة الذي تتمتع به كقوة عظمى وحيدة مقابل تراجع هامش المناورة لدول الجنوب والكتلة الشرقية سابقا، فصارت هذه الدول قد تختلف مع السياسة الأمريكية لكنها ومن الناحية الواقعية لا تستطيع معارضتها كما كان الحال إبان الحرب الباردة . انظر : محمد السيد سليم ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** ، مرجع سابق ، ص 64

[**] ذكر **باري بوزان Barry Buzan** ـ وهو مختص بشؤون الأمن القومي ـ حول هذا المفهوم أن: مفهوم الأمن القومي يبقى عصيا على الصياغة الدقيقة وغامض التعريف ، لكنه يبقى مفهوما بالغ الدلالة ، لأن غياب التحديد يوفر للنخبة السياسية و العسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة ". أنظر: منذر سليمان، **دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي: تفسيرات و مفاهيم**، المستقبل العربي، العدد 325. مارس 2006. ص 30.

[2] كينيث والتز ، مرجع سابق ، ص 40.

" هل ستثير القوة المتفردة للولايات المتحدة ردود فعل متشابهة ؟ لأن القوة التي ليس لها ما يوازيها أياً كان المتحكم فيها خطر كامن على الآخرين"[1]

خاصة و أن توازن القوى من الركائز الأساسية في النظرية السياسية الواقعية و هو أمر يؤكد عليه بشكل قوي كل من **كيسنجر و برجينسكي** كأبرز منظري التيار الواقعي في السياسة الخارجية الأمريكية .

و يبدو كل من **كيسنجر و برجينسكي** في الفترة الأخيرة (بداية القرن العشرين) أكثر ميلا إلى ما يسميه فوكوياما بـ: **الواقعية الويلسونية** التي تجمع بين الفكر الواقعي و المبادئ المثالية، و هذا ما بدا في كتابات كيسنجر الأخيرة عندما يتساءل عن السياسة الخارجية الأمريكية ويقول :

" هل تسترشد السياسة الخارجية الأمريكية بالقيم أو بالمصالح ، أو بالمثالية أو الواقعية ، و يكمن التحدي الحقيقي في دمج الاثنين معا ، إذ لا يمكن لصانع السياسة الخارجية الأمريكية الجاد أن يغفل عن تقاليد التفوق الاستثنائي الذي ركمت الديمقراطية الأمريكية نفسها به ، لكن لا يستطيع صانع السياسة الأمريكي أيضا أن يتجاهل الظروف التي يجب أن تطبق فيها"[2]. ثم يقول : " ...فالموقع الدولي الراجح الذي شغلته الولايات المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين جعلها المكون الذي لا غنى عنه للاستقرار الدولي ، فقد توسطت في النزاعات في بقع الاضطراب الرئيسية إلى الحد الذي جعلها جزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط [3].

والواقع أن رؤية كيسنجر للسياسة الخارجية الأمريكية سواء كمنظر أو كخبير متمرس في الشؤون الدبلوماسية للولايات المتحدة تمزج بين العنف والتهديد من جهة ، وبين الدبلوماسية من جهة أخرى بحيث **تنال الدبلوماسية مصداقية واقعية**، و قد حاول الأستاذ **إبراهيم غرايبة** تلخيص إستراتيجية **كيسنجر** الدبلوماسية في ثلاثة نقاط هي :

---

(1) نفس المرجع ، ص 39 .

(2) هنري كيسنجر ، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين**، ترجمة: عمر الأيوبي، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2003. ص 10.

(3) نفس المرجع ، ص 07 .

– كي يكون ثم سلام لا بد أن تكون هناك تسوية قائمة على التفاوض يخرج منها الجميع في حالة توازن.

– القوة المنتصرة يجب ألاَّ تسحق المهزوم أو تبيده، و إنما تمنحه قدرا و منفذا لسلام مشرف.

– أفضل ضمان للسلام و التوازن [1].

أما بالنسبة لـــ: **برجينسكي** فينطلق في رؤيته لموقع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحـــرب الباردة من زاوية أن الدور الأمريكي ينبع من الحقيقتين المحوريتين الجديدتين لهذه الفترة الجديـــدة وهما : القوة الأمريكية غير المسبوقة (من حيث المكانة الدولية خاصة) ، و التفاعل الدولي الغـــير المسبوق [2] ، حيث يرى أن انهيار الكتلة الشرقية لها تداعيات متعددة المستويات على السياســـة العالمية أهمها الفراغ الحاصل في **أوراسيا** [*]، فالمتغير العالمي الأساسي الذي تولد من سقوط القطب الآخر خلق فرصا و تهديدات للولايات المتحدة الأمريكية ، فمن ناحية الفرص أصبحت أمريكـــا القطب الأوحد ، و هذا يتيح لها ـــ حسب برجينسكي ـــ أن تبقى القـــوة العظمـــى الحقيقيـــة الوحيدة خلال جيل قادم على الأقل ، و من ناحية أخرى أصبحت رقعة الصراع مع الدول الطامحة للتحول إلى قوى كبرى أو عظمى أوسع و تمتد على مدى أوراسيا ، و من هنـــا فقـــد أبـــرزت التحولات تحديات جديدة ، إذ صارت ساحة الصراع متعددة اللاعبين ومتداخلـــة المعـــادلات ، و لذا و رغم أن الولايات المتحدة هي القوة الأرجح لكنها لا تملك كلية السلطة ، فهي تحتاج إلى إستراتيجية تلحظ ضرورة التعاون مع الآخرين في التعاطي بنجاح خاصة مع مشكلات أوراســـيا الكامنة [3].

و يذهب **برجينسكي** في كتابه " **الاختيار** " إلى أن على الولايات المتحدة أن تختـــار بـــين السيطرة على العالم و قيادة العالم ، و من بين هذين الخيارين يرى أن البديل هو التعاون مع القوى الأخرى خاصة أوروبا لفرض الاستقرار في العالم و حل الأزمات و المعضلات المتفاقمة بالشـــراكة مع القوى الإقليمية المناسبة التي تسمح بالتنازل عن جزء من سيادتها لصالح القيـــادة الأمريكيـــة

---

[1] هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 76 .

[2] زبيغنيو برجينسكي ، الاختيار **: السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة : عمر الأيوبي ، الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي، بيروت ، 2004 . ص 151.

[*] يقصد **برجينسكي** بـ: **أوراسيا** المنطقة الجغرافية التي تضم بشكل أساسي: الاتحاد الأوروبي ، روسيا ، الصين و اليابان ، وكانت هذه المنطقة محور كتابه الشهير " **رقعة الشطرنج الكبرى : السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا** " ، و الذي حاول فيه مقاربة مكانة ودور الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة الجديدة من وجهة نظر جيواستراتيجية .

[3] هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص ص 104-105.

العالمية، لأن القوة الأمريكية التي تؤكد بشكل بارز على سيادة الأمة قد أصبحت الضامن الأساسي للاستقرار العالمي، و ستطمح ـــ كما يقول **برجينسكي** ـــ القوة الأمريكية و القوى المحركة الاجتماعية الأمريكية معا – وفق هذه النظرة – إلى الحض على الظهور التدريجي لمجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة ، و إذا ما أسيء استخدامهما فقد يجران العالم نحو الفوضى وإلى جعل أمريكا محاصرة [1].

ب ـــ المدرسة الليبرالية :

أعادت الطريقة التي أديرت بها أزمة الخليج الثانية إلى الأذهان إعادة طرح أفكار المدرسة الليبرالية بنهجيها المؤسساتي و الديمقراطي ، و ذلك نظرا لدور الأمم المتحدة التي كانت مصدر قرار التدخل ضد العراق من أجل تحرير الكويت ، ومن جهة أخرى بروز الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر راعية الديمقراطية في العالم من خلال قيادتها للتحالف الدولي و الحرب على العراق ، و قد أعلن الرئيس بوش ـــ آنذاك ورغم انتمائه للمدرسة الواقعية ـــ بأن حرب الخليج تتعلق بفكرة كبيرة هي فكرة نظام دولي جديد ، ومحتوى هذا النظام العالمي الحديد هو : **حل للمنازعات الدولية بالطرق السلمية ، والتضامن ضد العدوان ، وتقليص للترسانات النووية وإخضاعها للمراقبة ، والمعاملة العادلة لجميع الشعوب** [2]، وكأن هناك مثالية جديدة و إعادة لطرح المبادئ الويلسونية في قالب جديد ، و مع هذا الحدث احتفل زعماء العالم بانتصار القانون الدولي على القوة ، وباستعادة الأمم المتحدة لهيبتها ـــ ولو مؤقتا وشكليا ـــ مما يمهد لمرحلة جديدة من التعايش الحقيقي القادر على حفظ السلام [3].

كان هذا التصور مبني على أساس أن انتصار الوليات المتحدة الأمريكية هو انتصار للديمقراطية و مبشر بازدهار النظرية الليبرالية وخاصة فكرة **السلام الديمقراطي** [*] في المرحلة الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ، وقد كان **فوكوياما** ـــ ضمن أطروحة نهاية التاريخ ـــ من الأوائل الذين قالوا بسيادة النموذج الليبرالي الغربي على دول العالم الراغبة في الديمقراطية، من خلال الترويج للنموذج الأمريكي ، فمنذ نهاية الثمانينيات شهد العالم من خلال الترويج لفكرة النظام الدولي الجديد رغبة و أحيانا فرض تبني الديمقراطية كنظام سياسي يجب أن يسود جميع دول

---

(1) زبيغنيو برجينسكي ، مرجع سابق ، ص 07 .

(2) جون بيليس و ستيف سميث ،**عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى. الإمارات العربية المتحدة، دبي، 2000 ، ص 326 .

(3) مارسيل ميرل ، مرجع سابق ، ص 127 .

(*) انظر: تيموثي دن، **نظرية السلام الديمقراطي.** في: جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ،ص ص 428-430 .

العالم بما فيها أقطار العالم العربي ، و هنا يراد للديمقراطية الليبرالية الغربية أن تصبح بمثابة المعادل الطبيعي للنظام الدولي الجديد وفق الرغبة الأمريكية [1] ، و قد نشطت السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بشكل كبير ليس فقط في مجال الترويج للديمقراطية الليبرالية ، و لكن أيضا في مساندة عمليات التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان التي كانت تشكل الكتلة السوفييتية .

و في إطار ازدهار التوجه الليبرالي الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية مع مجيء الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** ، حدد وزير الخارجية **وارن كريستوفر** أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي ركائز السياسة الخارجية الأمريكية في ثلاثة نقاط رئيسية هي :

ـــ دفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفا أوليا في السياسة الخارجية الأمريكية .

ـــ الحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية و تكيف القوات لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة .

ـــ تنظيم السياسة الخارجية حول محور دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان [2].

وميدانيا تعتبر أفضل مرحلة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية تلك التي عرفت مجيء الحكومة الديمقراطية في عهد **كلينتون** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكن من تحويل العجز الاقتصادي المتوقع سنة 1999 من 400 مليار دولار، إلى أكثر من 113 مليار دولار فائض [3]، و بناء على ذلك ينظر إلى هذه المرحلة على أنها أهم مرحلة بالنسبة للمدرسة الاقتصادية في النظرية الليبرالية التي ترى بأولوية وفعالية العامل الاقتصادي كأهم وأنجع أدوات السياسة الخارجية، لتحقيق المصالح القومية و الأهداف المشتركة مع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي ، بل إن الفوضى الموجودة بشكل متأصل في النظام الدولي يمكن تخفيضها تدريجيا عن طريق إدخال القيم والمعايير الليبرالية [4].

و تجدر الإشارة إلى أن النهج الليبرالي للسياسة الخارجية الأمريكية يتعامل مع فكرة أو عملية نشر الديمقراطية في حدود اعتبارين: الأول هو اعتبار المصالح، فهي تتجاوب مع الديمقراطية

---

[1] عامر حسن فياض ، **الديمقراطية الليبرالية في مركبات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي** ، المستقبل العربي، العدد 261 . نوفمبر 2000، ص 154.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 155.

[3] مليكة قادري ، **مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية ، دراسة حالة تدخل الأمريكي في العراق 2003**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية والإستراتيجية . جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2008-2009 ، ص ص 67-68.

[4] M. David Cadier , Op.Cit.P79.

بقدر ما يخدم مصالحها ، أي بالقدر الذي تتطابق فيه مع وجود اقتصاد رأسمالي قائم على أساس السوق الحرة ، و الثاني أنها تتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي تتطابق فيه مع نموذجها الخاص بالديمقراطية (*) ، و الذي يتناغم بدوره مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي و السوق الحرة (1) ، و هذا النمط هو الكفيل بإيجاد عالم من الديمقراطيات غير المتصارعة كبداية نحو تحقيق السلام العالمي ، و قد ذهب **صامويل هنتنغتون** Samuel Hantington إلى أن الديمقراطيات ـــ مع بعض الاستثناءات غير المهمة أو الشكلية ـــ لا تتصارع مع ديمقراطيات أخرى، و بحسب درجة استمرارية هذه الظاهرة فإن توسع الديمقراطيات يعني توسيع و انتشار السّلم في العالم (2) ، و هذه هي الفكرة الجوهرية في نظرية السلام الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية.

ج ـــ المدرسة المحافظية الجديدة : (Neo-conservatism)

تنظر مدرسة المحافظين الجدد (**) برؤية نقدية لحقبتي **جورج بوش** و **بيل كلينتون** ، وذلك في سياق رؤية هذه المدرسة لعالم ما بعد الحرب الباردة ، وكيفية رسم إستراتيجية أمريكية أكثر فعالية في هذه المرحلة ، حيث ترى أن المرحلة من 1991 إلى غاية 2001 كانت فترة فقدان أمريكا لرؤيتها و إدراكها لموقعها ، و ذلك نتيجة عدم إدراك الفرص و المخاطر الحقيقية و المتوقعة التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفييتي (3)، و يقصد المحافظون الجدد بفقدان أمريكا لرؤيتها وموقعها أن هذه الأخيرة لم تعرف بعد التحدي الحقيقي أو بالأحرى العدو الحقيقي الذي يمكن أن يهدد مصالحها بعد غياب العدو الاستراتيجي التقليدي الذي عرفته في فترة الحرب الباردة (***) ، و قد كان **جورجي أرباتوف** ـــ كبير مستشاري الرئيس السوفييتي **ميخائيل غورباتشوف** ـــ قد حذر الأمريكيين عام 1987 قائلا : " نحن **نفعل شيئا رهيبا لكم ، نحن نحرمكم من عدو**.. " (4)، لذا اعتبرت الفترة من نهاية الحرب الباردة إلى غاية أحداث 11 سبتمبر 2001 فترة البحث

(*) يقول **نعوم تشومسكي** في تعليقه على ازدواجية المعايير الأمريكية في التعامل الديمقراطية في العالم: " حينما يبدو أن الديمقراطية تنسجم مع المصالح الأمنية و الاقتصادية لأمريكا، تقوم الولايات المتحدة بنشر الديمقراطية، أما عندما تصطدم مع مصالحها بصفة بارزة فإنها تفقد قيمتها، أو أحيانا يتم إنكارها تماما. انظر : هادي قبسيس، مرجع سابق، ص ص 52- 53.

(1) عامر حسن فياض ، مرجع سابق ص 159 .

(2) محمد سعدي ، مرجع سابق ، ص 58.

(**) هناك دراسة مفصلة عن تيار **المحافظين الجدد** و علاقتهم بالسياسة الخارجية الأمريكية ، تتضمن هذه الدراسة التعريف و النشأة، والعلاقة مع اليهود ، مع مسح لأهم أفكارهم و أهدافهم ، و كذا أبرز مفكري هذه المدرسة . انظر هذه الدراسة في : عبد العزيز كامل،**المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي** ، في : **مستقبل العالم الإسلامي : تحديات في عالم متغير** ، تقرير استراتيجي يصدر عن مجلة البيان ، الإصدار الثاني ، الطبعة الأولى . الرياض ، 2004 .ص ص ، 329-366.

(3) هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 24.

(***) يقول **صامويل هنتنغتون** : " إذا كانت الحرب في بعض الظروف على الأقل تستطيع إحداث نتائج ايجابية ...فهل يقود السلم إلى نتائج سلبية بالمقارنة ؟ ، تشير النظرية الاجتماعية و الأدلة التاريخية إلى أن غياب عدو خارجي، يشجع التفرقة الداخلية ، فليس من المفاجئ أن اضمحلال و نهاية الحرب الباردة زادت من فتنة الهويات القومية الفرعية في أمريكا كما في العديد من البلدان الأخرى ، فغياب تهديد خارجي خطير يقلص الحاجة إلى حكومة وطنية قوية ، والى امة مترابطة موحدة " . انظر : صامويل هنتنغتون ، **من نحن؟ : التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية** ، ترجمة: حسام الدين خضور ، الطبعة الأولى . دار الرأي للنشر ، دمشق، سوريا ، 2005. ص 66.

(4) نفس المرجع ، ص 264.

عن عدو، بشرط أن يكون هذا العدو ـــ أو كما يسميه **هنتنغتون** " **الآخر** " الذي يمكن لأمريكا أن تعرف نفسها ضده ـــ أن يكون ذا طبيعة أيديولوجية قوية وتستند إلى تقاليد عريقة و راسخة بحيث يمكن أن يُطرح كبديل منافس يهدد ويضاهي القيم الليبرالية والحضارة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية .

أسست هذه المدرسة لفكرة العدو الجديد منذ نهاية الحرب الباردة من خلال أطروحتي: " **نهاية التاريخ** " و " **صدام الحضارات** " ، حيث وجد أصحابها في الإسلام العدو البديل للاتحاد السوفييتي الذي يمكن أن يشكل تهديدا على المصالح الأمريكية . يقول فوكوياما : " صحيح أن الإسلام يشكل (أيديولوجية) منسقة و متماسكة ، شأنه شأن الليبرالية و الشيوعية ، و أنه له معاييره الأخلاقية الخاصة به و نظريته المتصلة بالعدالة السياسية و الاجتماعية ، كذلك فان للإسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية ، و قد تمكن الإسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم ، و شكل ذلك خطرا على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة [1].

كما ينطلق **هينتغتون** في فكرته حول **صدام الحضارات** من تصور عام مفاده أن الحضارات سوف تضطلع في المستقبل القريب بدور مؤثر و فعال في خريطة السياسة الدولية ، فحسب رأيه ثمة مؤشرات كثيرة تفيد بأن الاتجاه العام في صيرورة العلاقات الدولية يدفع إلى الاعتقاد بأن المجتمع الدولي يسير في اتجاه التبلور أو التهيكل على أساس الحضارات، و التي تتميز برؤية وقيم خاصة بكل منها ، و هذا الذي سيحكم السياسة الدولية و سيشكل المصدر الرئيسي للنزاعات والحروب في السنوات المقبلة ، و قد ركز بشكل لافت على الصدام بين الإسلام والغرب و الذي سيكون أكثر حدة ودموية [2] .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أنهى أسامة بن لادن ـــ حسب المحافظين الجدد ـــ بحث أمريكا عن عدو ، فالهجمات على **نيويورك و واشنطن** والتي تبعتها الحرب على **أفغانستان** والعراق، ثم الحرب العالمية على الإرهاب [*] التي وسَّعت الولايات المتحدة الأمريكية دائرتها دون تحديد مفهوم واضح و متفق عليه للإرهاب، غير أن المؤكد هو جعل الإسلام (الجهادي) عدو

---

[1] عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 18.

[2] محمد سعدي ، مرجع سابق ، ص ص 13-14.

[*] يقول **برجينسكي** :" لا يوجد بديل واقعي للهيمنة الأمريكية السائدة ، ودور القوة الأمريكية باعتبارها العنصر الذي لا غنى عنه للأمن العالمي ، لكن تواجه الولايات المتحدة مفارقة فريدة من نوعها : فهي القوة العظمى الأولى و الوحيدة في العالم ، ومع ذلك ينشغل الأمريكيون بشكل متزايد بالتهديدات النابعة من مصادر معادية اضعف من أمريكا بكثير ...."انظر : زبيغنيو برجينسكي ، مرجع سابق ، ص 08.

أمريكا الأول في القرن الحادي و العشرين [1]. و من جهته يؤكد **كراوثمر** في إطار السعي الأمريكي للسيطرة على الشرق الأوسط قائلا أن: " الإطاحة بالأصولية و بداية نشر الديمقراطية لهما تأثير حاسم في حربنا العالمية على التهديد الجديد للحرية ، و العدو الوجودي الجديد، التوتاليتارية العربية الإسلامية التي هددتنا بكلا شكليها العلماني والديني طول ربع القرن الماضي منذ **ثورة الخميني** عام 1979 " [2]، على اعتبار أن المرحلة من (1993الى 2001) هي مرحلة تنامي الإرهاب الإسلامي بالنسبة للمحافظين الجدد الذين وجدوا الفرصة المناسبة بعد 11-09-2001 للتموقع في مراكز صنع القرار الأمريكي من خلال إدارة **ج.و. بوش** ، و تكريس أفكارهم و تصوراتهم لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة الجديدة .

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يثبت أن المرجعيات الفكرية و النظرية التي تطرقنا إليها (الواقعية ، الليبرالية ، المحافظية الجديدة) جميعها لها أثرها- إلى حد ما وبنسب متفاوتة- في بلورة الإطار العام لهذه السياسة، سواء من حيث الواقع العملي كما هو الحال بالنسبة للسياسة الواقعية الأمريكية في فترة **جورج بوش** و التوجه الليبرالي في فترة **بيل كلينتون** و هيمنة فريق المحافظين الجدد على السياسة الخارجية الأمريكية في فترة **جورج وولكر بوش** ، أو من حيث مكانة هذه الرؤى النظرية كإطار تبريري لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة خاصة التبريرات الليبرالية .

ثانيا : التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

تراوحت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بين التوجه الانعزالي الجديد الذي يرى بضرورة التراجع عن السياسة التدخلية و تحمل أعباء العالم المكلفة ، و بين التوجه التدخلي الليبرالي (نظريا) الهادف إلى ضرورة القيام بالدور العالمي المنوط بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال عملية تعميم نشر الديمقراطية و عولمة حقوق الإنسان و القيم الأمريكية و الالتزام بالدفاع عنها ، و بين هذين التوجهين برز توجه آخر **براغماتي** يجمع بين الانعزالية الجديدة و التدخلية اللبرالية و يقول بإمكانية تحقيق أهداف النزعة الانعزالية في إطار السياسة التدخلية .

---

(1) صامويل هنتغتون ، مرجع سابق ، ص 269

(2) هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 40 .

أ ــ التوجه الانعزالي الجديد (Neo-Isolationism)

ينبع هذا التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية من اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد خروجها من صراع الحرب الباردة منتصرة ، و بعد الانتشار العالمي الواسع النطاق و ما كلفها ذلك من عجز في الميزانية مع بداية التسعينات حيث تجاوز 330 مليار دولار ، أضف إلى ذلك ارتفاع المديونية الناتجة عن نفقات التسلح أثناء الحرب الباردة ، و تفاقم المشاكل الداخلية كانتشار الجريمة و العنف و المخدرات و غيرها من الآفات الاجتماعية... ، كل هذا و غيره جعل العديد من الأمريكيين يعتبرون أن مهمة بلادهم الخارجية قد تمت و حان وقت العودة إلى الداخل ، و قد ظهرت في هذا الإطار عدة شعارات منها : " عودي إلى البيت أمريكا " Come to home america " و " أمريكا أولا America first " ، و ذلك للمطالبة بأن تتراجع عن لعب دور **الدركي العالمي** بسبب ــ كما قلنا ــ ثقل الالتزامات الخارجية و الحاجة الماسة لأن يتوجه الاهتمام و الجهود إلى حل المشاكل الداخلية [1]، و قد أشار الرئيس الأمريكي الأسبق **ريتشارد نيكسون** في كتابه " **الفرصة السانحة** " إلى توجهات أصحاب النزعة الانعزالية الجديدة بقوله:

"يرى أنصار هذا التيار أن انهيار الشيوعية و انتصار الديمقراطية و الحرية ، و انتهاء الحرب الباردة قد قضى على مهمة التنافس الأمريكي العسكري لردع المثل المضادة، كما أن التفوق الاقتصادي و أن الحكومات الديمقراطية أصبحت مقبولة في العالم أجمع كبديل للدكتاتورية والحكم الشمولي ، و أن التفوق التكنولوجي وليس العسكري ، و السيطرة على الأسواق و ليس الأفكار هو الذي يدور حوله العالم، و من ثم فإن على أمريكا أن تعود إلى بلدها " [2] .

و قد ذهب بعض المفكرين مثل **كاربنتر** Carpenter وهو من المؤيدين بشدة لفكرة عودة الولايات المتحدة إلى التوجه الانعزالي الذي يعتبر الأول والأقدم تاريخيا ــ إلى أنه يتعين على أمريكا أن تصدر إعلان استقلال استراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة [3]، و ذلك انطلاقا من مناقشة التكاليف الاقتصادية لسياسة أمنية عالمية للولايات المتحدة ، فقد قدرت المبالغ التي خصصت لتمويل هجوم عاصفة الصحراء بـ: 10 بليون دولار ، فيما قارب المبلغ التقديري

---

[1] عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 22

[2] انظر: نفس المرجع ، ص 23

[3] مقال دون مؤلف ، **الانعزالية الجديدة**، نقلا عن : http//elibrary.grc.to/ar/penguin/page/htm

لتمويل شهر من الحرب ضد العراق بـــ: 60 بليون دولار [1]، في وقت كان قد سئل في بداية 1990 خمسون شخصا من كبار السياسيين و الاقتصاديين الأمريكيين حول توقعاتهم خلال عقد التسعينات، فتركزت اهتماماتهم حول محورية العامل الاقتصادي ، و في نفس السياق اعتبر **بيل كلينتون** ـــ حاكم ولاية **اركنسو** آنذاك ـــ أن الاقتصاد سيشكل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية موردا لإحداث قفزة تاريخية في مجالات الحياة الإنسانية و الاجتماعية [2].

و كان قد أدى تركيز **بيل كلينتون** في برنامجه الانتخابي على ضرورة الرجوع إلى الاهتمام بالأوضاع الداخلية الأمريكية، إلى فوزه في انتخابات الرئاسة على حساب **جورج بوش** رغم النجاح الذي حققه هذا الأخير في حرب الخليج الثانية ، و هذا ما يمكن أن تكون له دلالة على ميل الجمهور الأمريكي نحو هذا التوجه.

من جهة أخرى يلاحظ أن اللبرالية تلتقي مع الواقعية في الانعزالية الجديدة و هو الأمر الذي يشكل أحد أوجه الاستثنائية الأمريكية American Exeptionalism ، و كما يرى **ماك غرو** Mc Grew فإن الانعزالية الجديدة تنطوي على مقاربة خاصة للاشتباكات العسكرية و على اهتمام جديد للانبعاث الاقتصادي والاجتماعي داخل أمريكا [3]. غير أن التدخلات التي قامت بها الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة (العراق ، الصومال ، البوسنة ، كوسوفو ..) عسكريا ناهيك عن التدخل اقتصاديا ـــ سواء ايجابيا بتقديم المساعدات أو سلبيا بفرض عقوبات اقتصادية ـــ من شأنه أن يعكس مدى هشاشة تأثير الفكر الانعزالي على واقع السياسة الخارجية الأمريكية .

ب ـــ التوجه التدخلي الليبرالي :

يقول الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون :

" نعيش الآن في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، و علينا أن نعيد تشكيل سياساتنا الخارجية لكي تتلاءم مع الوضع الجديد ، ...إن أمريكا تخسر كثيرا لو اتبعت النصيحة التي ينادي بها الانعزاليون (عودي إلى بلدك يا أمريكا)، إن التغيرات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الأيديولوجية التي تجري

---

[1] منصف السليمي ، **القرار السياسي الأمريكي** ، الطبعة الأولى. مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، 19997 ، ص 255.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 256.

[3] **الانعزالية الجديدة** ، مرجع سابق

في العالم بسرعة تؤثر في بلدنا ، و انصرافنا عن المشاركة في المجال الدولي و تحدياته قد يكلفنا ثمنا غاليا ، و قد تظهر مستقبلا دولة لها نفوذ و سيطرة دولية مرة أخرى...، إن رفاهيتنا تعتمد على السلام العالمي ، أضف إلى ذلك أن انعزالنا يخالف مثلنا و معتقداتنا الدينية التي تدعو إلى نشر الفضيلة في العالم أجمع، و هذا لا يعني أننا يجب أن نتدخل في كل صغيرة و كبيرة في العالم ، و لكن علينا استخدام كل إمكانياتنا كدولة عظمى وحيدة لحماية الحرية و العدل في البلاد التي يهمنا أمرها و هي مفيدة لنا .."[1].

إن نهاية الحرب الباردة بالنسبة لأصحاب هذا التوجه ليست كما يرى الانعزاليون الجدد انتهاء للدور الأمريكي الخارجي ، بل هي بداية لدور جديد و سياسة خارجية أوسع نطاقا و أشمل من حيث تحقيق الأهداف الإستراتيجية و تعزيز الأمن العسكري بالقوة العسكرية القادرة على التواجد الحاسم في الوقت المناسب في أي منطقة في العالم، و تشجيع و دعم الديمقراطية الليبرالية في الدول الجديدة ضمن العمل على الاستفادة من غياب النظير المنافس، و ملأ الفراغ الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي، و لقد جسدت في واقع الأمر أغلب سياسات الأمن القومي الأمريكي و السلوكات الخارجية الأمريكية هذا الدور منذ نهاية التسعينات، من خلال تدخلها في مناطق متعددة من العالم ، و مازالت أمريكا في كل مرة تبحث عن هدف جديد و مبررات جديدة لتوسيع نطاق سياساتها التدخلية على المستوى العالمي، و حتى فيما يتعلق بالقضايا الداخلية لبعض الدول بذرائع متعددة ترتبط بمفهومها الخاص بالديمقراطية العالمية [*] كحماية حقوق الإنسان و الحريات العامة و حقوق الأقليات و مكافحة الإرهاب...، حتى تصل في الأخير إلى نمط واسع من الحكومات و الأنظمة التي تتوافق مع مصالحها.

و من الواضح أن التوجه التدخلي الجديد المبني على توجهات الأمن القومي الجديدة، و التي تجمع بين التفوق العسكري العالمي و تحقيق الازدهار الاقتصادي و تعزيز الديمقراطية و اقتصاد السوق ، و لا ينطوي على التزام مفتوح للتدخل العسكري ، فهو لا يتوخى تعهدا على غرار تعهد الرئيس **جون كنيدي** بـــ: " تحمل أي عبء ودفع أي ثمن " [2]، بل على العكس يجب أن تجمع

---

[1] انظر : عليلي موني ، مرجع سابق ص 24.

[*] **الديمقراطية العالمية** هي سياسة خارجية تعرف المصالح القومية الأمريكية ليس كنطاق قوة بل كقيم، و تميز قيمة عليا وحيدة هي تلك التي أسماها الرئيس الأمريكي الأسبق **جون كنيدي** " **انتصار الحرية** "، و التي تتعدى السعي البسيط نحو المصالح و توازن القوى. انظر: هادي قبسيس، مرجع سابق ، ص 21.

[2] انظر : مقال دون مؤلف، **مبدأ كلينتون** ، نقلا عن : http//elibrary.grc.to/ar/penguin/page/htm

السياسة التدخلية بين البراغماتية و المثالية ، أي مذهب جديد للسياسة الخارجية الأمريكية يضمن للولايات المتحدة لعب الدور العالمي القيادي الذي اكتسبته بعد نهاية الحرب البادرة ، مع التقليل من تكاليف القيام بهذا العبء بمنح بعض الدول الكبرى مسؤوليات مختلفة لتتقاسم معها الأعباء و التكاليف الخارجية . إذن فهي سياسة تحافظ على الامتيازات القديمة و تحقق الأهداف الجديدة حسب أولويات المرحلة [1].

إن التعاطي الأمريكي مع واقع التحولات أو التغيرات الدولية الجديدة سواء من حيث المرجعيات الفكرية و النظرية أو من حيث التوجهات و الممارسات العملية في إطار السياسة الخارجية، يكشف لنا مدى القدرة على التكيف و المرونة التي تتمتع بها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية استجابة لمتطلبات و أولويات الواقع الدولي الجديدة ، حيث نجد أن الواقعيين قد يتبنون سياسات و توجهات مثالية و يسلك الليبراليون سلوكات واقعية ، كما قد يتبنى الانعزاليون سياسات تدخلية و المحصلة هي الخاصية البراغماتية للسياسة الخارجية الأمريكية.

و قد كانت و مازالت معضلة السياسة الخارجية الأمريكية هي: أين تلتقي الواقعية بالمثالية و العالمية بالقومية ؟ و متى تختار التوسعية أو الانعزالية ؟ و لكن الاستثنائية الأمريكية دائما هي تناقض السياسة الخارجية الأمريكية [2].

المطلب الثاني : بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي :

يعتمد فهم الصراع العربي الإسرائيلي في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة بمختلف تداعياتها على فهم مجموعة من الارتباطات الجوهرية بين الجوانب المتعددة للصراع العربي الإسرائيلي و التغيرات الجديدة، و يمكن تحديد الزوايا المتعددة لهذه الرؤية إجمالا بالنظر إلى :

1- التطورات المتعلقة بالأطراف المباشرة و غير المباشرة في الصراع من حيث الأهداف و الأولويات و السياسات العملية ، و تأثير ذلك على بلورة تصور و مفهوم جديد انطلاقا من وجود واقع جديد لهذا الصراع .

2- النظر إلى الصراع من زاوية التوازنات الدولية و الإقليمية الجديدة و موقع الجانبين العربي و الإسرائيلي من ذلك .

---

[1] عليلي موني ، مرجع سابق ، ص 27.

[2] والتر ماكدوجال ، مرجع سابق ، ص 12.

3- تطور العلاقة و الرؤية الخاصة للولايات المتحدة للمنطقة ككل و قضية الصراع بصفة خاصة ، و ذلك بالنظر إلى موقعها الجديد في النظام الدولي كقطب عالمي، و دورها والتزامها بمعالجة و حل النزاعات الدولية في بقع التوتر الرئيسة في العالم وفق التوجهات الإستراتيجية الجديدة لسياستها الخارجية.

4- انعكاس التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث ظهرت أبعاد جديدة لهذا الصراع لم تكن معروفة من قبل بهذا الشكل فكان الصراع صفري ثم أصبع صراع غير صفري، و بعدما كان سياسي فقط أصبح سياسي اقتصادي ، إضافة إلى تغيرات الأطراف المباشرين و غير المباشرين نتيجة التغيرات الدولية النسقية.

أولا : التطورات المتعلقة بأطراف الصراع :

برزت هذه التطورات في الأصل ابتداء من دعوة مصر في نوفمبر 1977 إلى التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي ، و بعدها توقيع اتفاقية **كامب ديفيد** في الولايات المتحدة بين مصر و إسرائيل في سبتمبر 1978 ، حيث جاءت هذه الاتفاقية مقسمة إلى وثيقتين ، تتعلق الأولى بأسس علاقة إسرائيل مع البلاد العربية و مستقبل الضفة الغربية و القطاع ، أما الوثيقة الثانية فتحدد أسس عملية السلام بين مصر و إسرائيل من أجل إقامة سلام دائم و تطبيع العلاقات بين البلدين سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا [*]. و قد أشرنا إلى هذه الاتفاقية لأنها تتمثل أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين الجانب الإسرائيلي و أحد الأطراف العربية المهمة و الأساسية في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، و لأنه يُنظر إلى اتفاق أوسلو الذي جاء فيما بعد (سنة 1993) على أنه النسخة المعدلة و ربما المشوهة لهذه الاتفاقية [1]، و قد أدت ذات الاتفاقية إلى زعزعة صف الجانب العربي الذي كان في شكل كتلة موحدة ضد الطرف الإسرائيلي، و هذا يعني بأن الأطراف المباشرة في الصراع من الجانب العربي قد دخلوا في مرحلة من الانقسام و وضع جديد من المواجهة التي يميزها غياب أهم طرف هو الطرف المصري ، و بالتالي فإن ذلك سيؤدي حتما إلى تغير الأهداف و الأولويات للأقطار العربية ذات العلاقة بالصراع ، و هذا ما يقابله بالطبع زيادة قوة الطرف الإسرائيلي المعروف بأنه مدعوم أمريكيا قبل كل شيء.

---

[*] للاطلاع على تفاصيل اتفاقية **كامب ديفيد** 1978 بين مصر و إسرائيل ، يمكن الرجوع إلى: محسن محمد صالح ، مرجع سابق ، ص ص 456 – 459.

[1] نفس المرجع ، ص 458.

و نظرا لحساسية المنطقة الواقع فيها هذا الصراع و أهميتها الجيواستراتيجية ، فقد اجتـــذب اهتمام و مشاركة فعالة من قبل القوتين العظمتين ، بحيث كاد الأمر أن يصل في بعض الأحيان إلى حد المواجهة المباشرة ، و يرجع ذلك إلى اعتبار بديهي هو اتساع فكرة الأمن القـــومي بالنســـبة للعملاقين وامتداد نطاقه الجغرافي على المستوى العالمي ، و من ثم لعبت كل منهما دورا حيويا بالغ الأهمية و بالذات في مجال التسليح والمساعدات الاقتصادية [1]، وعليه فإن فهم ديناميات الصـــراع يرتبط بشكل كبير بدور هذين الطرفين غير المباشرين كمتغير أساسي، لذلك ثم كان لنهاية الحرب الباردة وزوال أحد أطرافها الأثر البالغ على مجريات الصراع العربي الإسرائيلي بما يدل على تناقص الدعم الموجه للطرف العربي مقابل تزايد الدعم الموجه للطرف الإسرائيلي ، و هذا ما يجعلنا نعتقد بفرضية أن هذه التطورات الدولية و الإقليمية قد أدت بالجانب العربي إلى تقديم التنازلات الـــتي لم يكن يتوقعها الجانب الإسرائيلي، بينما اتجه هذا الأخير نحو المزيد من الضغط و السيطرة تعظيمـــا لمكاسبه في إطار الاستفادة من مسار التطورات الجديدة التي تجري لصالحه.

إن تلاشي الحرب الباردة و بعدها أحداث حرب الخليج التي أدت إلى إنهاك اخطر عدو عربي لإسرائيل رغم غياب العلاقات الجغرافية معه والعراق ، قد غير من وضع الطرف الإســـرائيلي إن بالنسبة لعلاقاتها بالولايات المتحدة أو بالنسبة لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي [2] ، فكلا الحدثين غيرا طبيعة ومغزى الصراع بين إسرائيل و الدول العربية ، إذ لم يعد هذا الصراع مظهرا خطـــيرا للعلاقات بين الشرق والغرب ، بل أصبح مجرد حالة تنافسية إقليمية قائمة بذاتها بسبب تغير طبيعة موازين القوى الإقليمية والتغيرات الدولية الجديدة المتعلقة بأطراف الصراع .

ثانيا : النظر إلى الصراع من زاوية التوازنات الدولية والإقليمية

تؤكد إحدى الفرضيات المتعلقة بتحليل النظام الدولي و أنماط التوازنات في العلاقات الدولية أن سياسات توازن القوى تتراجع في حالة تغير النظام الدولي من الثنائية أو التعدديـــة إلى حالـــة الأحادية أو الانفرادية من جانب واحد [3]، غير أن الواقع الدولي يشير إلى استمرار هذه الظاهرة في التفاعلات الدولية و الإقليمية كآلية لدعم و تعزيز مصالح الوحدات الدولية المختلفة رغم محاولة

---

[1] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 29.

[2] جورج دوغلاس و بول دوغلاس ، **أمريكا و إسرائيل علاقة حميمة : التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ العام 1948 حتى الآن** ، ترجمة : محمد زكرياء إسماعيل ، الطبعة الأولى. بيسان للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1994. ص 331 .

[3] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 182.

الاستعاضة بمفهوم توازن المصالح [*] الذي أطلقه **غورباتشوف** كبديل لتوازن القوى من أجل التقليل من النفقات العسكرية .

على مستوى ميزان القوى الدولي ، رجح أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المؤهل الوحيد لقيادة النظام الدولي ، و قد أكدت الطريقة التي حُسمت بها حرب الخليج ذلك بما لا يدع أي مجال للشك في المكانة الجديدة التي احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية ، و بالتالي فإن القوة الأمريكية بعد الحرب الباردة أوجدت ما يمكن أن نسميه ميزان قوى أحادي الكفة يسمح لها بتفسير المتغيرات الدولية من منظور أحادي يتناسب مع أهدافها الإستراتيجية [1] و أهداف حلفائها الاستراتيجيين في مختلف مناطق العالم، و خصوصا في منطقة الشرق الأوسط التي تضم الصراع العربي الإسرائيلي ، و يلاحظ أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لأكبر فترة ممكنة يندرج تحتها هيمنتها على النظم الإقليمية و الفرعية و في مقدمتها النظام الإقليمي الشرق أوسطي والعربي ، و تعتبر أن المدخل إلى ذلك هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه [2]، و يتم هذا التمكين من خلال الدعم المطلق لإسرائيل ماديا و معنويا بما يمكنها من التفوق على جميع القوى الإقليمية المجاورة ، و القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل و ردعها بمختلف الوسائل.

أما بالنسبة لميزان القوى الإقليمي فقد عرف تراجع هامش المناورة إلى حد انعدامها بعد حرب الخليج الثانية لدى الأقطاب الإقليمية العربية بسبب إما تراجع و انتهاء الدعم الذي كان يقدمه الاتحاد السوفييتي سابقا ، أو نتيجة التحول و تسليم إرادات الأقطار العربية للقطب الدولي الأمريكي [3] الذي ـــ رغم ذلك ـــ يعمل على ترجيح الكفة لصالح إسرائيل ، و نتيجة لذلك زادت حالة التفكك العربي بشكل يحول دون قيام أي تكتل عربي قوي في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، بل على العكس من ذلك فقد تقلص مدلول الصراع العربي الإسرائيلي إلى ما أصبح يسمى بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي بسبب التقارب و التفاهم المباشر و غير المباشر بين الأقطار العربية المحورية (مصر ،الأردن ،السعودية) من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، أضف إلى ذلك

---

[*] المقصود بـ: **توازن المصالح** هو أن تركز الدول بعد نهاية الصراع الأيديولوجي الذي ميز الحرب الباردة على تحقيق المصالح الاقتصادية و تبادلها، لما في ذلك من تحقيق أهداف و مكاسب مباشرة و ملموسة داخل الدولة ، و في إطار التحول نحو هذا الاتجاه يجب التضييق على سياسة السباق نحو التسلح بأشكاله المختلفة.

[1] زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 400.

[2] انظر : جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 184.

[3] انظر: نفس المرجع،

ضعف الدور الذي يمكن أن تلعبه دول أخرى مثل سوريا و لبنان و بعض دول الخليج ، و هذا في ظل استبعاد شبه كلي للعراق من معادلة توازن القوى العربي الإسرائيلي بعد حرب الخليج الثانية من خلال فرض الحصار الدولي عليه اقتصاديا وعسكريا .

و في مستوى شرق أوسطي أشمل فقد برزت أقطاب شرق أوسطية مهمة في ظل تراجع الأقطاب العربية و انضوائها تحت المظلة الأمريكية ، حيث تنامت القوة الإيرانية خاصة مع التصميم الإيراني على اكتساب القدرات النووية ، كما يبرز النموذج الإسلامي التركي الذي يمثل خصوصية في معادلة التوازنات و القوى الإقليمية الدولية ، و في إطار تدعيم التوافق بين الهيمنة الأمريكية العالمية و الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية على الشرق الأوسط ، يبدو أن استئناس الولايات المتحدة بتركيا والعمل على إدماجها في تفاعلات كثيفة مع إسرائيل هو جزء من تقويض كل ما يهدد إسرائيل و جعلها دولة إقليمية مهيمنة [1] و ذلك ضمن سعي الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها بالوكالة ، و تقويض الجانب الإيراني الذي ما زال يعتبر أهم التحديات التي تواجه الأمن الإسرائيلي و المصالح الأمريكية في المنطقة خاصة مع استمرار الدعم الإيراني للجانب العربي (المقاومة في لبنان والمقاومة في فلسطين) في الصراع مع إسرائيل ماديا ومعنويا ، و هذا ما قد يكون له تأثير بالغ في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي .

ثالثا : تطور الرؤية الأمريكية للصراع العربي الإسرائيلي

إن نظرة الولايات المتحدة إلى الصراع العربي الإسرائيلي هي انعكاس لعلاقاتها التاريخية و الخاصة مع إسرائيل ، و رؤيتها الإستراتيجية من منظور المصالح الخاصة و الحيوية في منطقة الشرق الأوسط ، و حسبما يذكر الأستاذ **حسن نافعة** فإنه يمكن للفاحص المدقق لحركة السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أن يلحظ بسهولة أن اهتمامات الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تركز على موضوعين أساسيين : الأول هو المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة دولة يهودية قوية في أرض فلسطين ، و الثاني هو النفط [2]، و أي إستراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع لا تأخذ في اعتبارها هذه المعادلة فإن عواقبها غير محمودة على المصالح الحيوية و الإستراتيجية الأمريكية.

---

[1] انظر: جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ص 183 - 184.

[2] انظر : حسن نافعة ، **وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي** ، السياسة الدولية، العدد 153. جويلية 2003، ص 75.

و فيما يتعلق بالمشروع الصهيوني فإنه معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى ولأسباب عدة راهنت على الاستثمار السياسي فيه بأقصى ما تستطيع ، فأيدت وعد **بلفور** عام 1917 و تحمست له أكثر من أي طرف دولي أخر ، و منذ الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة المعقل الرئيسي لنشاط الحركة الصهيونية التي تغلغلت بدورها في مراكز القرار الأمريكي ، و كانت أمريكا كذلك أول من اعترف بدولة إسرائيل عند إعلان قيامها في 1948، و استخدمت حق النقض في مجلس الأمن عشرات المرات ضد القرارات التي تكون فيها إدانة أو شجب أو أي إشارة ضد إسرائيل ، و استمرت هذه الرؤية الأمريكية على هذه الحال بعد الحرب الباردة بل و أكثر من ذلك فقبل حرب الخليج الثانية صدر أول بيان سياسي أمريكي عن إدارة جورج بوش فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي على لسان نائب رئيس الجمهورية **دانيال كويل** عام 1989 جاء فيه:

"إني هنا لإخباركم أن إدارة بوش تشاطركم نظرتكم الرئيسية ...، إن المبدأ الأول لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يظل كما كان يمثل دعما قويا لا يتزعزع لأمن إسرائيل ، و أريد أن أؤكد لكم أن سنوات **بوش – كويل** ستستمر في تقوية حلفنا الاستراتيجي مع إسرائيل و تعميقه"[1].

لقد أكدت جميع الإدارات الأمريكية التي جاءت بعد الحرب الباردة على دعمها لإسرائيل كالتزام تاريخي و حضاري مهما كلفها ذلك ، حيث اعتبرت تقوية إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط و العمل على منع ظهور أي قوة أخرى منافسة لها من بين أهم أولويات سياستها الخارجية في المنطقة و كيفما كانت الظروف، لذلك ـــ و كما سنعرف فيما بعد ـــ كانت مختلف الجهود الأمريكية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي تعكس الرؤية الأمريكية الإسرائيلية للتسوية، و التي تصب في اتجاه تكريس الاحتلال الإسرائيلي و توسيع نطاقه الجغرافي على حساب ما تبقى من الأرض الفلسطينية ، مما أدى إلى إفشال هذه التسويات و بالتالي فقد لعب التصور الأمريكي لقضية الصراع العربي الإسرائيلي و الطرق التي حاولت بها الولايات المتحدة معالجة هذا الصراع دورا بارزا في استمراره و تزايد حدته.

---

[1] تشريل روبنبرغ ، **إدارة بوش و الفلسطينيين : إعادة تقييم** ، في : ميخائيل سليمان و آخرين، مرجع سابق، ص 277.

أما فيما يتعلق بموضوع المصالح النفطية الإستراتيجية في الشرق الأوسط ، فإنه لتحقيق مصالح من هذا القبيل يتعين على الولايات المتحدة العمل على منع ظهور قوة منافسة لها مستقبلا من خلال الإمساك بنقطة مفصلية هي حقول النفط الأساسية في العالم وممرات ناقلاته البحرية وأنابيبه، و يعبر عن هذه الرؤية **برادلي ثاير** بقوله :

" إن غياب منافس جدي في الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة الأمريكية الأولوية في السياسات الدولية ، وهذا يخلق فرصة لتحقيق الأهداف قبل انتهاء المرحلة الذهبية و ظهور منافس حقيقي" [1] .

و ترى الولايات المتحدة في الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط أنها قد تؤدي إلى ظهور قوى قد تكون أقل بكثير من الولايات المتحدة ، لكن من السهل أن تكون مصدر تهديد مباشر للمصالح الأمريكية النفطية أو طرفا معاديا بشدة لحليفها الاستراتيجي إسرائيل وهذا ما ينطبق على حالة العراق قبل حالة الخليج الثانية ، و هذا الربط بين المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وحماية إسرائيل يبقى يفرض نفسه دائما رغم عمل أمريكا دائما على الفصل بينهما ، و يؤكد **برادلي ثاير** مرة أخرى على ذلك بقوله :

"يجب أن تتأكد الولايات المتحدة من المحافظة على الأمن الإسرائيلي ، فإسرائيل دعامة حقيقية استندت إليها الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط أثناء و بعد الحرب الباردة ، و هي حليف ذو قيمة مميزة لأسباب أيديولوجية و عملية أيضا ، فهناك تعاون في الشؤون السياسية و العسكرية و الاستخباراتية ، و ليس من الواضح حاليا فيما إذا كانت الدولة الفلسطينية ـــ إن وجدت ـــ ستكون عونا لضمان أمن إسرائيل و المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط"[2].

لقد لعبت إذن التحولات الجديدة التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة دورا واضحا في صياغة أهداف و توجهات جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية ، إطلاقا من رؤيتها الكونية لمختلف القضايا الدولية وفق نظرة براغماتية تهدف إلى تكييف السياسة الخارجية في ظل التغيرات الجديدة بما يحقق أهدافها ومصالحها الإستراتيجية المتمثلة أساسا

---

[1] هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 34.

[2] برادلي ثاير ، **السلام الأمريكي و الشرق الأوسط : المصالح الاستراتيجية الكبرى في المنطقة بعد 11 أيلول** ، ترجمة: عمار فوزي سعيبي ، الطبعة الأولى. الدار العربية للعلوم ، بيروت ، لبنان 2004، ص 88.

في منع ظهور قوة عظمى منافسة لها ، و بسط هيمنتها على مصادر الطاقة الأساسية و في مقدمتها النفط الموجود في الشرق الأوسط، و عولمة النموذج الأمريكي في السياسة والاقتصاد والحياة العامة ، و دعم الدول و الأنظمة المتماشية مع أهدافها و مصالحها.

هذه النظرة الأمريكية كان لها أثرها على قضية الصراع العربي الإسرائيلي الدائر في منطقة حساسة بالنسبة للأولويات الجيواستراتيجية و الاقتصادية الأمريكية ، حيث تطورت قضية الصراع و عرفت مستجدات خطيرة ارتبطت بشكل واضح بأهمية و مكانة الدور الأمريكي في المنطقة و محاولته لإيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع في ظل معطيات البيئة الدولية و الإقليمية الجديدة .

المبحث الثالث : تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في إطـــار المـــتغيرات النسقية الجديدة :

ظهرت العلاقة الأمريكية بالصراع العربي الإسرائيلي و القضية الفلسطينية إلى العلـــن منـــذ تأييدها لوعد **بلفور** في أوت 1918 ، ثم ظهور قرار أمريكي في 1922 شبيه بوعد **بلفور** يدعم قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين ، و كان اهتمام الولايات المتحدة في البداية بالمنطقـــة ككل ينحصر في العلاقات و المصالح الثقافية و الاجتماعية و التجارية للأمـــريكيين الموجـــودين هناك، أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي فقد ارتبط الدور الأمريكي في البداية بتأييد الهجـــرة اليهودية إلى فلسطين ، و لم يعرف صدى واسعا بسبب العزلة النسبية التي ميزت السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك .

استمر الوضع على هذا النحو إلى أن قررت بريطانيا التخلي عن القضية الفلسطينية و تسليم أمرها إلى هيئة الأمم المتحدة عام 1947 ، و كانت هذه المرحلة قد عرفت خروج كلي للولايات المتحدة من عزلتها استعدادا للعب دورها العالمي في السياسة الدولية و الإقليمية ، و عاد مع ذلـــك اهتمامها الإقليمي بالشرق الوسط و الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث صادقت على القرار المتعلق بالتقسيم (181) الصادر في 23نوفمبر 1947 ، و الذي كان لها دور بارز في تمريره وتوجيـــه العديد من الدول نحو الموافقة عليه ، و بعدها كان التأييد الأمريكي لإعلان قيام دولة إســـرائيل ، قبولها كدولة كاملة العضوية في هيئة الأمم المتحدة وقد نظرت الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت إلى إسرائيل على أنها عامل مهم واستراتيجي في محاصرة المد الشيوعي في الشـــرق الوســـط ، ثم تزايدت هذه الأهمية مع تزايد الارتباط و الاعتماد الأمريكي على نفط الخليج ، و مـــن ثم فإنـــه يلاحظ أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع قبل نهاية الحرب الباردة قد تميزت بـــمظهرين بارزين هما :

1 - كانت تتم في إطار التوجه العام نحو منطقة الشرق الوسط و من منظور الصراع مـــع الاتحاد السوفييتي و حماية مناطق النفوذ و المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة ، و اعتبار إســـرائيل الحليف الاستراتيجي هناك .

2 - لم تثمر السياسة الخارجية الأمريكية من خلال محاولات التســـوية للصـــراع العـــربي الإسرائيلي عن حل شامل و عادل ، و إنما كانت هناك حلول جزئية نجم عنها إضعاف الطرف أو بالأحرى الأطراف العربية و بالمقابل تقوية الطرف الإسرائيلي .

و تبعا لفرضية أن التغيرات العميقة في النظام الدولي تؤدي إلى تغيرات عميقة في السياسة الخارجية للأعضاء الأساسيين فيه، فهل يُفترض أن تغيرات ما بعد الحرب الباردة ستؤدي إلى تغير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي ؟.

و في إطار محاولتنا لتفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في ظل المتغيرات النسقية الجديدة (*)، فإن السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة قد ارتبطت بحدثين بارزين هما : **حرب الخليج الثانية** و تداعياتها الإقليمية و الدولية ، و **أحداث 11 سبتمبر 2001** ، و الذين نعتبرهما معلمين بارزين في تطورات السياسة الخارجية الأمريكية إلى جانب نهاية الحرب الباردة كمعلم رئيسي، لذا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث محاور أساسية :

1 – تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع قبل حرب الخليج الثانية

2 – تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في ظل حرب الخليج وما بعدها

3 – تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع قبل حرب الخليج

إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد نهاية الحرب الباردة و حتى حرب الخليج الثانية انطلقت من وضع دولي و إقليمي عام ، و من دور أمريكي سابق في المنطقة و تجاه هذا الصراع .

أولا : الإطار العام لهذه السياسة :

إن فهمنا للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع بعد الحرب البادرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة لا يمكن أن يبدأ من انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 فحسب ، لأن هناك

(*) نذكر على سبيل التوضيح أننا سنقدم تحليلنا في ظل الاعتراف بالمنطلقات النظرية الخاصة بالتفسيرات النسقية المتمثلة في: **أن فوضوية النظام الدولي سمة أساسية تفرض على الدول تبني سلوكات عقلانية، و التركيز عل القرار دون النظر إلى تعقيدات عملية صنع القرار لاعتبار أن الدولة فاعل وحدوي منسجم و عقلاني ، و أخيرا تجاهل متغيرات البيئة الداخلية في التفسير** . و عليه فإن التفسير النسقي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ينطلق من فرضية نظرية مفادها أن السياسة الخارجية الأمريكية عملية عقلانية قائمة على حساب التكلفة و العائد الناتجين عن أساليب العمل المتغيرة ، و بالتالي فإن خيارات السياسة الخارجية الأمريكية تعكس أسلوب العمل الملائم للنهوض بالمصالح القومية وفقا للثمن المحدد الذي يتعين دفعه ، و هذا بناء على فرضية الرشادة و العقلانية.
و من جهة أخرى فإن محددات البيئة الخارجية **(عناصر النظام الدولي، حركية النظام الدولي، المكانة الدولية و سلوك الدولة السابق، تفاعلات الوحدات الدولية الأخرى، و المنظمات الدولية و الأطراف الثالثة).** هذه المحددات تدخل في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مجتمعة وبشكل متداخل بحيث نرى انه لا يمكن تناول أي منها بشكل منفصل عن الأخر إذا ما أردنا أن نعطي تفسيرات أكثر دقة وشمولا ،لذلك ارتأينا عدم تناول أي من هذه المتغيرات على حدا بالإضافة إلى أن هذا راجع نسبيا إلى الطبيعة المتشعبة لنموذج الدراسة .

جوانب مهمة و ذات علاقة وطيدة و مباشرة بتفسير السياسة الخارجية الأمريكية بدأت قبل نهاية الحرب الباردة و استمرت بعدها ، و يمكن أن نشير إلى ذلك كما يلي :

أ – ظلت منطقة الشرق الأوسط تقف كواحدة من أكثر مناطق العالم التي احتفظت بقدر كبير من استمرارية مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها عبر مراحل مختلفة ، و ربما كان ذلك راجعا في معظمه إلى وجود قدر كبير من ثبات أجندة المصالح و الأهداف الأمريكية التي تبلورت في مرحلة الحرب الباردة حول هذه المنطقة ، و مع تراجع الحرب الباردة و اختفاء الاتحاد السوفييتي ظلت فكرة ضمان هذه المصالح قائمة [1]، وهذه المصالح تلخصت ـــ كما هو معروف ـــ في أمرين أساسين هما : دعم و حماية امن إسرائيل بصفة مطلقة ، والأمر الأخر الذي بقيت له أهمية قصوى في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة هو الموارد النفطية الضخمة التي تمثل مصلحة حيوية كبرى للولايات المتحدة و حلفائها.

ب – عرفت القوى الإقليمية العربية حالة من التفكك و العجز بعد تراجع مظاهر التوحد في مواجهة العدو الإسرائيلي ، و عانت البلدان العربية النفطية من انخفاض الإيرادات و تراجع الأسعار، و من جهة أخرى شهدت الأراضي المحتلة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (**انتفاضة الحجارة**) في ديسمبر 1987 و التي بدأت في **غزة** ثم تزايدت قوتها وصداها لتشمل **الضفة الغربية**، و اتضح أن أمرا جديدا قد بدأ يحدث ، إذ أن الفلسطينيين الذين كانوا خانعين من قبل في الضفة و القطاع قد بلغوا سن الرشد السياسي و باتوا يتطلعون إلى الانتقام [2]، و كان لهذا الحدث الفلسطيني الشعبي أثره في طرح القضية الفلسطينية بقوة في جداول أعمال الأمم المتحدة ، و بروز دور منظمة التحرير الفلسطينية كطرف أساسي في عملية التسوية باعتبارها الممثل الشرعي المعترف به للشعب الفلسطيني ، و قد استمرت الانتفاضة إلى غاية توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير عام 1993.

ج – ظهرت قُبيل نهاية الحرب البادرة سلسلة من مبادرات السلام التي شكلت الأرضية الأساسية لعملية التسوية فيما بعد ، و بدأ ذلك عندما اعترفت إسرائيل بأنها تواجه تحديات حقيقة وخطيرة بسبب حدة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، و كانت أولى هذه المبادرات و أهمها تلك التي

---

[1] عبد الله صالح ، **مستقبل السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط** ، السياسة الدولية ، العدد 127 .جانفي 1997 . ص 126.

[2] ويليام كوانت ، **عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967** ، ترجمة : هشام الدجاني ، الطبعة الأولى. مكتبة العبيكان ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2002. ص 495.

تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 1988 وعرفت بـــ: " **مبادرة شـــولتز** " [*]، حيث أطلق عليها أنها أهم انخراط أمريكي في صنع السلام العربي – الإسرائيلي حيث ركزت على فكرة السلام الشامل الذي يجب أن يتحقق عن طريق المفاوضات الثنائيـــة المباشـــرة اســـتنادا إلى القرارين 242 و 338 ، والجديد في هذه البادرة هو ما دُعي بـــ: **التشابك بـــين مفاوضـــات المرحلة الانتقالية والمفاوضات حول الوضع النهائي** ، إضافة إلى أن القضية الفلسطينية ينبغي أن تعالج عن طريق المفاوضات ما بين الوفد الإسرائيلي والوفد الأردني – الفلسطيني المشترك ، كمـــا ينبغي أن تخصص فترة ستة أشهر للتفاوض حول الترتيبات الانتقالية، و في الشهر الســـابع تبـــدأ مفاوضات الوضع النهائي مع التأكيد على أن الولايات المتحدة ســـوف تشـــارك في مجمـــوعتي المفاوضات و ستقدم مشروع اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية لتنظر فيه الأطراف المعنية [1]، غير أن هذه المبادرة لم يكتب لها النجاح بسبب الرفض الإسرائيلي و إعلان الأردن تسليم مســـؤولية الضفة الغربية إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، و رغم ذلك تبقى **مبادرة شولتز** ذات أهميـــة مـــن الناحية النظرية و المنهجية في الرؤية الأمريكية لعميلة التسوية بعد نهاية الحرب البادرة، و ذلـــك لاعتمادها على القرارين الأمميين 242 و 338 كمرجعية لتحقيق السلام بين الجـــانبين العـــربي و الإسرائيلي .

المبادرة الثانية تمثلت في مشروع السلام الفلسطيني في نوفمبر 1988[2] ، و قد تضـــمنت هذه المبادرة تحولا مهما في موقف منظمة التحرير الفلسطينية التي دعت بشكل صريح إلى التعايش و السلام مع إسرائيل، بعدما كان ذلك يعتبر من قبيل المحرمات بالنسبة للموقف الفلسطيني الـــذي بدأ يقترب من مربع الشروط الإسرائيلي دون اقتراب إسرائيلي من الشروط الفلسطينية المشروعة، و اعتبرت الولايات المتحدة هذه المبادرة ايجابية لكنها غير كافية ، و استفادت من مجمـــل الحالـــة العربية و الدولية التي ترى أن حل أوراق القضية الفلسطينية بيد أمريكا ، و اشترطت هذه الأخيرة ـــ منذ أمد طويل ـــ للدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ثلاثة شروط : الأول هـــو الموافقة على القرار 242 ، و الثاني وقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل ، و الثالث يتعلق بنبذ الإرهاب . و قد كان لأمريكا ذلك من خلال توقيع ياسر عرفات علـــى **وثيقـــة ســـتوكهولم** في ديسمبر 1988 و التي تضمنت اعترافا صريحا بإسرائيل و قراري مجلـــس الأمـــن 242 و 338

---

[*] **جورج شولتز** هو وزير الخارجية الأمريكي في فترة حكم الرئيس **دونالد ريغان**

[1] انظر : ويليام كوانت ، مرجع سابق ، ص ص 467 - 468.

[2] انظر: محسن محمد صالح ، مرجع سابق ، ص ص 466-467

و نبذ الإرهاب [1]، و كانت هذه خطوة جديدة في الموقف الأمريكي لجر الفلسطينيين نحو تقديم المزيد من التنازلات .

أما المبادرة الثالثة فهي مشروع رئيس الوزراء الإسرائيلي **إسحاق شامير** للحكم الذاتي في ماي 1989 ، و تتلخص حول الدعوة إلى انتخابات في الضفة الغربية و قطاع غزة (ماعدا القدس الشرقية) ، و اختيار فلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض معهم حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم بعدها الاتفاق حول الوضع النهائي[2]، و قد قوبل هذا المشروع بالرفض من الجانب الفلسطيني الذي رأى فيه إجحافا و تجاهلا للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني ، و رغم الانتفاضة التي ما تزال مستمرة و فعاليتها في تحريك الرأي العام العالمي ضد إسرائيل و الحرج الذي وقعت فيه الدول العربية الصديقة لأمريكا، إلا أن ذلك لم يحل دون وجود منظمة التحرير هي الأخرى في مأزق سياسي لم تجد سبيلا للخروج منه إلا بمزيد من التنازلات التي استمرت إسرائيل في المطالبة بها مستفيدة من دعم الولايات المتحدة خاصة بعد تأكد هذه الأخيرة من نهاية الحرب الباردة .

ثانيا : مضمون السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع في هذه المرحلة

شهدت الولايات المتحدة في مرحلة انتقال النظام الدولي إلى الأحادية القطبية بداية التعاطي الايجابي مع المبادرة الأخيرة التي جاء بها رئيس الوزراء الإسرائيلي **إسحاق شامير** ، و من الواضح أن الموقف الأمريكي جاء بشكل يتفق مع المطالب و الأهداف الإسرائيلية ، و على الرغم من الضجيج الدبلوماسي الكبير حول التحرك الأمريكي بشأن دفع عملية السلام و رضوخ الجانب العربي لكل الشروط، إلا أن إسرائيل ظلت متمسكة بآرائها وشروطها الراديكالية والجامدة بشأن السلام مع الفلسطينيين و هي : **لا مفاوضات مع منظمة التحرير ، لا دولة فلسطينية ، لا لحق الفلسطينيين للعودة ، لا بحث في أمر القدس** ، و فضلا عن ذلك اتضح في ربيع 1990 أن إسرائيل ترفض حتى تطبيق اقتراحها نفسه المتعلق بالانتخابات[3] .

هذا الموقف أدى إلى خلق انزعاج أمريكي تجاه إسرائيل إلى درجة إصدار بيان رسمي في مارس 1990 يربط موافقة الولايات المتحدة على طلب إسرائيل ضمانات قروض بمبلغ 400

---

(1) نفس المرجع ، ص 468.
(2) نفس المرجع ، ص 469.
(3) تشريل روبنيرغ ، مرجع سابق ، ص 282.

مليون دولار لتوطين المهاجرين اليهود من السوفييت بشرط توقف إسرائيل عن الاستمرار في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة و تحديدا في القدس الشرقية ، الأمر الذي أدى إلى تصلب موقف حكومة **شامير** مما أدى إلى حالة من التوتر في العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ، و هذا الوضع بدوره كان له انعكاس سلبي على عملية السلام حيث توقف التحرك نحو وفاق إسرائيلي – فلسطيني [1] مع استمرار إسرائيل وبشكل غير مسبوق في بناء المستوطنات، و هو ما اعتبرته الولايات المتحدة أمرا يعيق بشدة طريق عملية السلام العربي الإسرائيلي الذي تعمل عليه من خلال سياستها الخارجية في المنطقة ، و هذا ما جعلها كل مرة تعمل على استرضاء حليفها الإسرائيلي حيث تراجعت عن موقفها السابق بشان ضمانات القروض والمستوطنات في نفس الشهر (مارس 1990) ، و هذا ما تأكد على لسان وزير الخارجية الأمريكي **جيمس بيكر** :" ... **أنه من الواضح أن اليهود يمكنهم العيش أينما يريدون، شرقا أو غربا** "[2]، أي يمكن لإسرائيل أن تبني المستوطنات لليهود سواء في القدس الغربية أو في القدس الشرقية .

أدى الموقف الأمريكي تجاه التطورات الأخيرة إلى تداعي العلاقة ـــ و التي لم يمض عليها وقت طويل ـــ بين الولايات المتحدة و منظمة التحرير الفلسطينية ، في حين تطورت علاقة هذه الأخيرة بشكل كبير و مقلق للطرف الأخر مع بغداد التي تعتبر المعارض الأساسي للسياسة الأمريكية و الإسرائيلية في المنطقة ، و المؤيد الصريح و بشدة للانتفاضة التي ما تزال مظاهرها مستمرة خاصة من خلال بعض المحاولات الفدائية بين الحين و الأخر ، و التي كانت تعتبرها الولايات المتحدة و إسرائيل من قبيل العمليات الإرهابية.

و في ظل هذه الأوضاع و قبيل اندلاع أزمة الخليج بدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي غير واضحة ، إذ لم يكن يُرى أي مستقبل لعملية السلام التي تمثل جوهر هذه السياسة في المنطقة خاصة في هذه المرحلة ، و هذا لوجود حكومة إسرائيلية تعمل على تسريع وتيرة الاستيطان في الأراضي المحتلة ، و من جهة أخرى منظمة التحرير الفلسطينية التي تتجه أكثر فأكثر إلى التقارب والتحالف مع العراق الذي بدأ يستعد لغزو الكويت و تهديد إسرائيل بالقصف الصاروخي، و هو أمر ترى فيه إسرائيل الفرصة المناسبة لإبعاد المنظمة عن التقارب مع الولايات المتحدة و عن عملية السلام كلها وشطبها نهائيا من أي جهود دبلوماسية مستقبلية .

---

[1] انظر : نفس المرجع ص 283 .

[2] نفس المرجع ، ص 287.

إن نهاية الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفيتي و ما تبعه من تقوية العلاقات الأمريكية بدول الخليج خاصة السعودية ، و انقسام الوطن العربي ، كل تلك العوامل دعمت الموقف الأمريكي في المنطقة [1]، و مع هذه الظروف فإنه قبل حرب الخليج الثانية بات واضحا أن المصالح الأمريكية النفطية غير معرضة للخطر ، أما التحدي الأخر الذي مازال يفرض نفسه على أولويات الساسة الخارجية الأمريكية هو قضية الصراع العربي الإسرائيلي المتجه نحو المزيد من التعقيد بفعل توجهات أطرافه المتصلبة وغير المتوافقة في أغلب الأحيان، و أحيانا أخرى بفعل قصور وتراخي الدور الأمريكي الذي بالغ في دعمه لإسرائيل بصفة مطلقة و بصورة توحي بأن الولايات المتحدة ترغب في التعايش مع استمرار هذا الصراع ما دام أنه لا توجد عوامل تهدد استمرار حصولها على النفط العربي الرخيص لها و لحلفائها ، إلى أن اندلعت أزمة الخليج الثانية التي غيرت إلى حد بعيد هذه النظرة الأمريكية عندما حاولت العراق أن تربط بين الصراع العربي الإسرائيلي و تهديد المصالح النفطية لأمريكا في الخليج.

المطلب الثاني : تفسير الساسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في ظل حرب الخليج الثانية و ما بعدها .

أولا : تداعيات أزمة وحرب الخليج الثانية :

في أوت 1990 دخلت القوات العراقية إلى الكويت و بدأت بذلك أزمة الخليج و التي تحولت بعد بضعة شهور إلى حرب الخليج الثانية ، و رغم عمل الولايات المتحدة على فصل حرب الخليج عن الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أن التعقيدات التي برزت مع الطريقة التي سارت بها أحداث هذه الأزمة و نتائجها تؤكد ثقل وزن القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي في الاعتبارات السياسية و الإستراتيجية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ، وتداخلها مع ما من شأنه أن يهدد المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية ، إذ استطاع **صدام حسين** خلال الأزمة أن يستميل جانبا من الرأي العام في المنطقة العربية ، و يجتذب تأييدا له وزنه ودلالته السياسية عندما اشترط إنهاء الاحتلال الإسرائيلي مقابل خروجه من الكويت ، و بهذا فإنه لم يعد هناك أدنى

[1] انظر : فواز جرجس ، مرجع سابق ، ص 149.

شك في أن استمرار الإنكار للحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني يدعو إلى عدم الاستقرار الإقليمي [1].

رغم قلة اهتمام الولايات المتحدة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي بسبب انشغالها بحرب الخليج، و التزامها بتحرير الكويت في إطار قيامها بدورها الجديد وحماية لمصالحها النفطية، فإنها رأت أنه من المناسب إيجاد ائتلاف عربي و المحافظة عليه دعما لحربها ضد العراق ، و من أجل ذلك أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن رقم 673 الذي يدين على الأخص أعمال العنف التي ترتكبها قوات الأمن الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ، كما وافقت على قرار السكرتير العام بإرسال بعثة أممية إلى المنطقة [2] ، و في نفس السياق و من أجل إظهار شيء من التباعد عن إسرائيل قامت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بتأخير الموافقة على طلب إسرائيل ضمانات قروض بمبلغ 400مليون دولار لإسكان المهاجرين اليهود من السوفييت، و على الرغم من ذلك فقد استمرت إسرائيل في بناء المستوطنات الجديدة على الأراضي الفلسطينية بما لديها من إمكانيات ، الأمر الذي أثار حفيظة الفلسطينيين و جعل علاقة الولايات المتحدة بشركائها من الدول العربية في وضع حرج ، و هذا ما يمكن أن نعتبره مظهرا جديدا أو تغيرا في السياسة الخارجية الأمريكية التي دأبت و بشكل غير منقطع على عدم الاعتراض على تصرفات حليفتها إسرائيل ، و هذا ما جعل إسرائيل تغضب بشدة من الموقف الأمريكي غير المسبوق .

لقد تعرضت حساسية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لاختبار حاد لسياستها التقليدية خلال أزمة الخليج ، و ذلك عندما حاول الرئيس العراقي الربط بين حل الأزمة الكويتية و حل القضية الفلسطينية ، و كان قد أطلق صواريخ بعيدة المدى على إسرائيل أملا في أن يؤدي ذلك إلى تعقيد التحالف الدولي المشَكَّل ضد العراق و تقويضه ، لقد أراد الرئيس العراقي أن يؤكد على وجود صلة بين حرب الخليج و دور إسرائيل في حالة عدم الاستقرار الإقليمي الراهنة، كما أراد أن يثير إسرائيل للقيام برد انتقامي على القصف الصاروخي فيجد الأعضاء العرب في التحالف الذي ترأسه الولايات المتحدة صعوبة في القتال جنبا إلى جنب مع **تل أبيب** ، و هنا أدركت الولايات المتحدة خطورة الموقف و مارست ضغطا آخر على إسرائيل لمنعها من الرد على

---

[1] دان تشيرجي ، **أمريكا و السلام في الشرق الأوسط** ، ترجمة : محمد مصطفى غنيم ، الطبعة الأولى. دار الشروق ، القاهرة ، 1993. ص 292.

[2] انظر : تشريل روبنبرغ ، مرجع سابق ، ص ص 291 - 292.

هجمات العراق الصاروخية [1]، و هنا تأكد مرة أخرى لدى أمريكا الترابط بين قضايا الصراع العربي الإسرائيلي و تهديد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ، فطالما أن للولايات المتحدة مصالح في النفط الخليجي فعليها أن تهتم بالأحداث و التطورات الحاصلة على المسرح العربي الإسرائيلي ، و أن القضية الفلسطينية يمكن في ظل أي توتر أو أزمة أو حرب إقليمية في الشرق الأوسط أن تكون ورقة تهديد فعلي و مصدر خطر محتمل على المصالح الأمريكية ، لذلك فقد شهدت المرحلة التي تلت نهاية حرب الخليج الثانية انتعاشا ملحوظا في عملية السلام الرامية إلى تسوية حالة الصراع العربي الإسرائيلي .

ثانيا : تطورات عملية السلام الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية :

لقد أثبتت الطريقة التي انتهت بها أحداث الخليج الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل المناخ السياسي و الاستراتيجي في الشرق الأوسط [2] ، و من جهة أخرى كان للتدخل الأمريكي العسكري لوقف المد العراقي تأثيرا سلبيا على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل التي يفترض أن تكون هي بدورها حامية المصالح الأمريكية في المنطقة بما في ذلك نفط الخليج العربي ، فقد تأكد أن وضعها لا يسمح لها بالتصدي للغزو العراقي ولا بمعاقبته ولا حتى بالرد عليه ، بل أثبت الواقع أن إسرائيل هي من تحتاج إلى الحماية من الأخطار و التهديدات الموجودة و المحتمل وجودها في منطقة الصراع العربي الإسرائيلي ، سواء بالوسيلة العسكرية أو بالأداة الدبلوماسية السلمية ، لذا بعد نجاح الولايات المتحدة في مهمة الخليج وترويجها لفكرتها الخاصة عن النظام الدولي الجديد، لم يعد أحد يستطيع أن يشكك في صحة التحول من انتصار الخليج إلى صنع السلام العربي الإسرائيلي .

و بالفعل فبعد أن فرغت الولايات المتحدة من ترتيبات وقف إطلاق النار وجهت من جديد اهتمامها إلى الصراع العربي الإسرائيلي ، و حاولت تأكيد فرضية أن انسحاب العراق من الكويت قد يقدم الفرصة لتسوية هذا الصراع ، و بدأت تعتقد أن السلام بين العرب و إسرائيل قد يحقق مصالح حقيقية لجميع أطراف الصراع بما في ذلك حماية المصالح الأمريكية ، كما أكدت على أن السلام يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 ، و مبدأ الأرض مقابل

---

[1] انظر : فواز جرجس ، مرجع سابق ، ص ص 153- 154 .

[2] هنري كيسنجر : **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين** ، مرجع سابق، ص 180.

السلام [1] ، و رأت الولايات المتحدة أن هذه المرجعية (القانونية) التي ستقوم عليها عملية السلام من شأنها أن تحقق الأمن و الاعتراف بإسرائيل كما أنها سوف تضمن حقوق الفلسطينيين المشروعة ، و من هذا المنطلق اعتبرت أن فرصة وضع حد قد يكون نهائيا للصراع العربي الإسرائيلي قد أصبحت مواتية ، فبادرت بالدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي يعتبر المدخل الأساسي و البداية الفعلية لتطور عملية السلام العربي الإسرائيلي في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية الجديدة ، لذا ركزنا ـــ بصورة أساسية ـــ في هذا الجانب من تفسيراتنا للسياسة الخارجية الأمريكية على دورها في كل من مؤتمر مدريد للاعتبار الذي ذكرنا سالفا ، ثم دورها في اتفاق أوسلو الذي على أساسه استمرت عملية السلام فيما بعد انطلاقا من اعتباره أرضية مشتركة جديدة لطرفي الصراع .

أ – السلام الأمريكي من خلا مؤتمر مدريد:

بعد الدعوة الأمريكية للأطراف المباشرين و غير المباشرين في الصراع العربي الإسرائيلي، تم عقد مؤتمر مدريد خلال الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 15 نوفمبر 1991 ، و الذي سمي بـ: **مؤتمر السلام** ، تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقا) ، و اكتفت الأمم المتحدة بدور المراقب [*] ، و يهدف هذا المؤتمر عموما إلى إجراء مفاوضات على مسارين ثنائي و متعدد الأطراف بناء على قراري مجلس الأمن 242 و 338 لتحقيق سلام شامل وفق مبدأ: " **الأرض مقابل السلام** " الذي أعلنته الولايات المتحدة في مارس 1991 [2]، و قد كان تصور الإدارة الأمريكية للسلام العربي الإسرائيلي في ظل الظروف الدولية و الإقليمية السائدة آنذاك مبنيا على فرضية أن الهزيمة التي لحقت بالعراق ستقنع أكثر العرب المتشددين تطرفا بأن الحل العسكري للصراع العربي الإسرائيلي أمر غير ممكن على الإطلاق ، كما بيّن تعاون الاتحاد السوفييتي مع الولايات المتحدة أثناء معالجة أزمة الخليج الثانية أن قواعد الحرب الباردة القديمة تعاد صياغتها ، و أن الولايات المتحدة أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى المكون الذي لا غنى عنه

---

[1] جورج بول و دوغلاس بول ، مرجع سبق ذكره ، ص 172 .

[*] هذا الدور المتواضع الذي أعطي للأمم المتحدة كان نتيجة طلب و إلحاح اسرائيلي من أجل تهميش هيئة الأمم في عملية السلام في هذه المرحلة، و إذا نظرنا إلى دور الأمم المتحدة من زاوية أخرى نجد أن القضية الفلسطينية قد حضيت لدى هذه الأخيرة باهتمام واضح منذ نشأتها ، حيث أصدرت العديد من القرارات المهمة مثل قراري **مجلس الأمن 242 و 338**، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة الكثيرة و التي أكدت دائما على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فبين: 1948 و 1989 أصدرت الجمعية العامة و مجلس الأمن (300) قرار على الأقل فيها إدانة لإسرائيل، إلا أن هذه الأخيرة لم تكترث بسبب ثقتها التامة استعمال أمريكا لحق النقض الموضوع في خدمتها. أنظر: إدريس لكريني ، **إدارة الأزمات في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية**، المستقبل العربي، العدد 287. جانفي 2003. ص ص 43 – 44.

[2] انظر زايد عبيد الله مصباح ، مرجع سابق ، ص 389 .

للاستقرار الدولي، و جزء لا يتجزأ من عملية السلام في الشرق الأوسط [1] ، وسوف يدرك الفلسطينيون و الأردنيون الذين سمحوا لعواطفهم أن تجرهم إلى جانب **صَدّام** أنهم فقدوا التأييد لدى النظم العربية ، و أن الزمن ليس في صالحهم، و انطلاقا من ذلك فإنه من المتوقع أن يرد الجميع بصورة إيجابية على أية مبادرة دبلوماسية جادة [2].

على الرغم من أن ما يمكن اعتباره اهتماما جادا و متماسكا في اتجاه البحث عن تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي هو ما عرفته السياسة الخارجية الأمريكية في عهد **جورج بوش،** و التي تبلورت مع جميع أطراف الصراع المباشرين و الغير المباشرين في مؤتمر مدريد الذي سعى إلى إرساء مبادئ وقواعد العملية السلمية وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام [3] ، إلا انه و بالنظر إلى أطراف الصراع المباشرين ، نجد أن التصور الذي رسمته الولايات المتحدة عن فرصة جديدة للسلام بين العرب وإسرائيل بعد حرب الخليج ، يبدو أنه كان مفرطا في التفاؤل ، فلا سوريا و لا الأردن كانا في صنف المهزومين بحيث يشكل ذلك سببا ضاغطا عليهما يدفعهما إلى تغيير سياساتهما الصراعية مع إسرائيل ، كما أن هذه الأخيرة من جهتها قد عملت على إعاقة مسار السلام بشتى الطرق ، حيث أصرت على ألاّ تكون مفاوضات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة ، و على ألاّ يكون للأمم المتحدة و للمجموعة الأوروبية أو أي طرف ثالث سوى دور المراقب ، و أنه من أجل الحصول على هذا الدور الشكلي فإنه على جميع الجهات أن تقبل **تفسيرات إسرائيل للقرار 242 على أنه لا يلزم إسرائيل بإرجاع الأراضي** ، كما رفضت كذلك أن تتنازل عن بعض شروطها و أصرت على منحها حق الاعتراض على أي عضو في الوفد الفلسطيني [4]، و قد كان لإسرائيل كل ذلك، و هذا يعني أنه سوف لن يكون في الوفد الفلسطيني – و هو أهم الأطراف المباشرة في الصراع – أعضاء يمثلون الفلسطينيين حقا.

كان موقف الولايات المتحدة من خلال مؤتمر مدريد يعكس من جديد استمرار التحيز الأمريكي لإسرائيل من خلال انتهاج كل السياسات التي من شأنها دعم قوة و مكانة إسرائيل على المستوى الإقليمي، فقد أيدت وقبلت كل الشروط الإسرائيلية في المؤتمر الدولي ، و في المقابل رفضت أغلب إن لم نقل جميع المطالب الفلسطينية و العربية انطلاقا من الموافقة على المقاربة

---

[1] انظر : هنري كيسنجر : **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين** ، مرجع سابق ،ص 7.

[2] انظر : عبد الله هوادف ، مرجع سابق ، ص 99 .

[3] انظر : عبيد الله صالح ، مرجع سابق ، ص 126.

[4] جورج بول و دوغلاس بول ، مرجع سابق ، ص ص 172- 173 .

الإسرائيلية للسلام المؤسسة على أنه " **لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، حق الرفض ضد أي عضو من أعضاء الوفد الفلسطيني ، لا دولة فلسطينية مستقلة ، لا حق للاجئين الفلسطينيين بالعودة** "[1] ، و رغم كل هذا فإنه كان يُنظر إلى مؤتمر مدريد على أنه وضع أرضية عمل مشترك للمجموعة الدولية في الشرق الأوسط تحت رعاية الولايات المتحدة من أجل الانتقال إلى خطوات أخرى نحو تحقيق سلام ملموس تبرز فيه من جديد أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الأمريكية.

ب – اتفاق أوسلو (غزة – أريحا) و الدور الأمريكي :

بعد سلسلة من المفاوضات السرية بين الجانب الإسرائيلي و الجانب الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير التي استسلمت إسرائيل للتفاوض معها نتيجة ضغط الانتفاضة ، توصل الطرفان إلى **اتفاق أوسلو** الشهير الذي تم التوقيع عليه رسميا في واشنطن بتاريخ 13 سبتمبر 1993 [*] ، و قد عرف اتفاق أوسلو بـ: **"اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي"** أو **"اتفاق غزة – أريحا"** في البداية، و وُقعت كافة الاتفاقيات التالية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فيما بعد بناء على هذا الاتفاق [2] ، وذلك إلى غاية اندلاع **انتفاضة الأقصى** في 28 سبتمبر 2000 حيث كان ذلك الحدث دلالة على أن **اتفاقية أوسلو** و ما تلاها أصبحت أمام طريق مسدود .

لقد أدركت منظمة التحرير عندما ذهبت إلى **أوسلو** أنه لن يكون لها أي دور ما لم ترضخ للشروط الأمريكية – الإسرائيلية و في مقدمتها الاعتراف بإسرائيل كشريك تفاوضي، و بقرارات مجلس الأمن الأساسية التي تحدد – حسب رأي **كيسنجر** – المقدمات المنطقية للدبلوماسية [3]، و بالرغم من دعم عرفات لصدام حسين في حرب الخليج الثانية ، فإن منظمة التحرير انتهت بالتوجه إلى أمريكا لتطلب وساطتها الدبلوماسية لأنه لم يعد أمامها أي طريق آخر مفتوح ،

---

[1] انظر : تشربل روبنبرغ ، مرجع سابق ، ص 296 .

[*] يعد هذا الاتفاق بحق منعطفا تاريخيا في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون و الإسرائيليون ، و يتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية ، كما يعكس مدى التنازلات الهائلة التي قدمتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفد عام 1978 الذي وصفت مُوقّعه (**أنور السادات**) يوم ذاك بالخيانة و الاستسلام ، و دعت شعب مصر لإسقاطه و هذا يعكس مدى تراجع مشروع تحرير فلسطين ، كما كرس هذا الاتفاق الانفصال التام بين المسار الثنائي الفلسطيني - الإسرائيلي ، ومسارات المفاوضات العربية - الإسرائيلية الأخرى مما أفقدها القدرة على التنسيق في المواقف و العمل المشترك ، و تسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات **الأردنية – الإسرائيلية** و التي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في 26 أكتوبر 1994 و التي عرفت بمعاهدة **" وادي عربة "**، أما المساران السوري و اللبناني فقد بقيا متعثرين .

لتفصيل أكثر حول **اتفاق أوسلو** و تداعياته، انظر : محسن محمد الصالح ، مرجع سابق ، ص ص 471 – 477.

[2] نفس المرجع ، ص 473

[3] هنري كيسنجر : **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين** ، مرجع سابق ،ص 181.

و كان معظم ما اتفق عليه الإسرائيليون والفلسطينيون في **أوسلو** متوافقا مع نهج **كامب ديفيد**، بالبدء بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، ثم الانتقال إلى مناقشة قضايا الوضع النهائي المتعلقة بالحدود ، السيادة ، الحد من التسلح ، اللاجئين و القدس [1] ، إضافة إلى أن أهم ما تضمنه هذا الاتفاق هو الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بعدما كان هذا الأمر من بين أهم عناصر التصلب والجمود في الموقف الإسرائيلي .

إن هذا التقدم في المسار الفلسطيني – الإسرائيلي كخطوة نحو تخفيف حدة الصراع العربي الإسرائيلي، و هذا المستوى الذي وصلت إليه فعالية الدبلوماسية الثنائية المباشرة، يجعلنا نتساءل عن مكانة الدور الأمريكي في هذه المرحلة من عميلة السلام ، فقد لا تكون الولايات المتحدة فعلت الكثير من أجل تحقيق **اتفاق أوسلو** غير الإشراف على توقيعه ، لكن من جهة أخرى أرادت أن تبين أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة و راغبة في تقديم يد المساعدة لتحقيق خطوات أبعد على طريق السلام العربي الإسرائيلي، و قد بادرت الولايات المتحدة بعد أوسلو إلى المساعدة على حشد دعم دولي بقيمة **بليوني دولار** على مدى بضع سنوات لتنمية الضفة الغربية و قطاع غزة، و من ضمنها 500 مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية [2].

بعد أوسلو شرعت كل من إسرائيل والأردن في إعداد اتفاق تمهيدي لمفاوضات سلام وبمساعدة أمريكية أحيانا من أجل التوصل إلى نص اتفاق لمعاهدة سلام بين الجانبين الأردني والإسرائيلي ، وفي 24 أكتوبر 1994 تم توقيع معاهدة السام المعروفة بمعاهدة **وادي عربة** بوجود الرئيس الأمريكي **بيل كلينتون** ، وكانت الأردن قد أسقطت الادعاء بالضفة الغربية والقدس ، وبالتالي فان المسائل المعقدة والمتعقلة أساسا بالأراضي بين إسرائيل والأردن لم تعد ذات شأن ، وقد وجد الملاحظون لـ: **اتفاق وادي عربة** نموذجا لكيفية التفاوض و حل النزاع ، فالطرفان تعامل احدهما مع الأخر باستقامة وبصورة مباشرة ، وقدما تنازلات متبادلة واوجدا مصالح مشتركة [3]، أما الدور الأمريكي فلم يكن بارزا ، و تمثل في دفع مجرد و تحفيز الأردن على توقيع الاتفاقية عندما طلبت هذه الأخيرة من الولايات المتحدة شطب ديونها [4].

---

[1] ويليام كوانت ، مرجع سابق ، ص 594

[2] نفس المرجع ، ص 593.

[3] انظر: نفس المرجع ، ص ص 601 - 602 .

[4] انظر : جو ستورك ، **إدارة كلينتون و القضية الفلسطينية** ، في ميخائيل سليمان و آخرين ، مرجع سابق . ص 319.

إن **اتفاقية أوسلو** قد أبرزت جوانب و تفاصيل جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً و تجاه الصراع خصوصا، و ذلك من خلال طبيعة و حدود الدور الأمريكي في هذا المسار ، غير أن الاتجاه العام لهذه السياسة يدل دائما على الاستمرارية في مقترب الولايات المتحدة حول سياستها نحو المنطقة و الصراع العربي الإسرائيلي وفق ما كانت عليه منذ انخراطها في السياسة الدولية ، و الدور الأمريكي في أوسلو أو في غيرها لا يخرج عن إطار سعيها من أجل تكييف الطموحات و الرؤى القومية العربية و الفلسطينية مع واقع السياسة و الأهداف الإستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية في المنطقة، و لقد كان النجاح الكبير لعملية أوسلو كما ترى فيه الولايات المتحدة و حسب المنظور الاستراتيجي الخاص بها أنه دليل على بداية نهاية الصراع بين الدول العربية و إسرائيل[1]، و بالتالي فإنه سيخرج من حسابات و من الالتزامات السياسية الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكثر الصراعات تعقيدا و أخطرها تهديدا للاستقرار الإقليمي و لأمن المصالح الأمريكية ، و ربما هذا ما جعلها تبدو أقل اهتماما بالوضع الإقليمي الشرق أوسطي بعد إنجاز أوسلو (على الأقل ظاهريا) .

و في مقابل هذا الدور الأمريكي المتواضع (في **أوسلو و وادي عربة**) فقد كان للسياسة الخارجية الأمريكية نشاط على مستوى آخر تمثل في سعيها لتكريس جهودها الدبلوماسية على الخط السوري-اللبناني الإسرائيلي ،كما ضغطت من أجل إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، و جاء ذلك في إطار فكرة مشروع السوق الشرق أوسطية كركيزة أساسة لمسار السلام في الشرق الأوسط بين العرب و إسرائيل[2]، و في سياق تفسير الدور الأمريكي المتواضع في **أوسلو** و ما بعدها يرى **ويليام كوانت** William Quant أن الأزمة التي نشأت في **البوسنة** في بداية 1993 و التي تنامت مع تفكك **يوغسلافيا** قد خلقت عامل منافسة في تجاذب الاهتمام مع الشرق الأوسط ، و فيما كان بعضهم يأمل أن تأخذ **أوروبا** زمام القيادة في التعامل مع **أزمة البوسنة** ، فقد كان هناك ما يدعو إلى الشك في قدرة الأوروبيين على العمل معا بدون شيء من التدخل الأمريكي ، لذا فقد احتلت هذه الأزمة خلال الأشهر الأولى من حكم **بيل كلينتون** مركز الصدارة من الاهتمام الأمريكي ، إضافة إلى إشكالية كيفية التعامل مع روسيا في مثل هذا الظرف، و بعد الحرب الباردة ـــ كما يبدو ـــ و نظرا لأهمية قضايا الأمن الأوروبي في الإستراتيجية

---

[1] انظر : نفس المرجع ،ص 319.

[2] حسين بوقارة : **مشروع السوق الشرق أوسطية ، الخلفيات ، الواقع و الآفاق** ، مجلة المفكر ، العدد الأول . جامعة بسكرة، مارس 2006. ص 196.

الأمريكية ، و التي يقابلها شيء من الهدوء بعد حسم حرب الخليج في الشرق الأوسط ، لم يكن من الواضح ما إذا كان السلام العربي الإسرائيلي سيحتل مكانا مهما في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية [1] .

و على العموم فإنه بعد أوسلو تقدم مسار السلام العربي الإسرائيلي لكن ببطء شديد يُمكن أن نرجعه إلى قلة الاهتمام الأمريكي بالسياسة الخارجية عموما ، و لعب دور متواضع في الشرق الأوسط نتيجة الاهتمام و التركيز أكثر على حل القضايا و المشاكل الاقتصادية الأمريكية الداخلية بشكل خاص ، و بالمقابل كان هناك تقدم كبير على الصعيد العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية على مختلف الأصعدة حيث استمرت المساعدات العسكرية و الأمنية بمعدل ثلاثة مليار دولار سنويا على شكل هبات خالية من القيود ،كما تسلمت إسرائيل أسلحة تعتبر فائضة لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

و سياسيا اعترفت الولايات المتحدة بأن القدس موحدة هي عاصمة إسرائيل ، كما جاء **القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب عام 1995** لتعزيز مصالح إسرائيل وحمايتها من (الأعمال الإرهابية) التي تقوم بها بعض منظمات المقاومة الفلسطينية و على رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)[2] . و سوف نرى فيما يلي أن فكرة مكافحة الإرهاب قد شكلت الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط و تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد **أحداث 11 سبتمبر 2001**.

المطلب الثالث : تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

بغض النظر على الملابسات التي أدت إلى **تفجيرات 11 سبتمبر 2001** في الولايات المتحدة الأمريكية و كل ما قيل عن ذلك ، إلا أن تداعيات هذا الحدث كانت عقيمة و خطيرة في نفس الوقت بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، **عميقة** لأنها المرة الأولى التي تتعرض فيها الولايات المتحدة إلى هجوم على أكبر رموزها الاقتصادية و العسكرية المتمثلة في **مركز التجارة العالمي و البانتغون**، وكاد الهجوم يصل إلى **البيت الأبيض** لو لم يتم إيقافه من قبل الطائرات الأمريكية قبل أن يصل إلى واشنطن. و**خطيرة** لأن الولايات المتحدة لا يمكن أن تتساهل مع

---

[1] انظر : ويليام كوانت ، مرجع سابق ، ص 586.

[2] انظر : عبد الله هوادف ، مرجع سابق ، ص ص 113 – 114.

تهديدات من هذا النوع و على هذه الدرجة من الخطورة ، و كان الرئيس الجمهوري الأسبق **رتشارد نيكسون** قد صرح منذ أكثر من ثلاثة عقود قبل هذه التفجيرات أنه:

"على أعدائنا أعداء الولايات المتحدة أن يدركوا أننا نتحول إلى حمقى إذا ضربت مصالحنا، بحيث يصعب التنبؤ بما قد نقوم به بما لدينا من قوة تدميرية غير تقليدية، و عندها فإنهم سوف ينحنون خوفا منا " (1)

خاصة و أن المتهم الأول من جراء هذه التفجيرات هم العرب و المسلمين ، و قد حدث أن الولايات المتحدة قد أعلنت على لسان رئيسها أنها ستقود حربا صليبية على أعدائها ولو أن **بوش** كان قد تراجع عن ذلك من خلال كلامه في تصريح لاحق .

لقد غيرت هجمات 11سبتمبر 2001 معطيات الخريطة الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دفع واشنطن إلى إعادة تعريف توجهات سياستها الخارجية (2)، و وجدت في هذه الأحداث فرصتها لتبرير سياستها الخارجية الجديدة تحت مسمى الحرب على الإرهاب و أن من ليس معنا فهو ضدنا (3)، و في هذا السياق يرى **كيسنجر** أن الصراع العربي الإسرائيلي يسير جنبا إلى جنب مع تحدي الإرهاب ،و يتصل به بشكل جزئي (*) ، و كانت الولايات المتحدة في أيامها الأولى من إدارة **جورج وولكر بوش** قد اتخذت موقفا متحفظا من قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، و كانت مصرة على أن يضيق الطرفان خلافاتهما قبل معاودة الوساطة الأمريكية، لقناعتها بأن النشاط الدبلوماسي الأمريكي المكثف ـــ و الذي أظهر باستمرار أن الولايات المتحدة حليف لإسرائيل و ليست وسيط نزيه في حل الصراع ـــ ساهم في الوصول إلى المأزق و اندلاع الانتفاضة الثالثة في العام 2000 . و بعد 11 سبتمبر 2001 أعطيت الأولوية للحرب على الإرهاب ، لكن مع تفاقم العنف في الشرق الأوسط عادت الوساطة الأمريكية إلى الانهماك في العملية الدبلوماسية (4) بعد حالة الانكفاء الذي عرفته منذ مؤتمر مدريد

---

(1) محمد أحمد النابلسي ، **الثلاثاء الأسود : خلفية الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية** ، الطبعة الأولى . دار الفكر، دمشق ، سوريا ، 2002. ص 345.

(2) Eric Ngayen**, La Politique Etrangère Des Etats-Unis Depuis 1945**. 01er Edition , Studyrama, France, 2004. p184.

(3) مصطفى بخوش ، **تأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية** ، مجلة المفكر ، مرجع سابق ، ص 178 .

(*) انظر حول الربط بين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي و الحركات الجهادية (الإرهابية) : **Eric Ngayen, Op.Cit, P 184.**

(4) هنري كيسنجر : **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين** ، مرجع سابق. ص 309.

للسلام ، و ذلك بعد أن تأكد لها أمن مصالحها النفطية و أن إسرائيل بعد حرب الخليج الثانية قد أصبحت أكثر أمنا.

أعادت الأوضاع الدولية و الإقليمية التي أدت بالولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة الحرب على الإرهاب حساسية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للمصالح القومية الأمريكية في إطار الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي التي أكدت أن :

"النزاع الفلسطيني الإسرائيلي حساس نظرا إلى حجم المعاناة الإنسانية و إلى العلاقات الأمريكية الوثيقة مع إسرائيل و مع دول عربية رئيسة ، و أيضا بسبب أهمية تلك المنطقة للأولويات العالمية الأخرى للولايات المتحدة"[1]

و لقد عادت الولايات المتحدة مرة أخرى إلى الاهتمام بمعالجة الصراع العربي الإسرائيلي في وقت كانت الانتفاضة الفلسطينية قد عرفت أشد مراحلها ، وكان قد قابلها رد فعل إسرائيلي أعنف [*] ، مما يدل على أن الوضع قد بلغ درجة كبيرة من الخطورة التي تستدعي جهد دبلوماسي كبير من أجل التخفيف من حدة التصعيد بين الجانبين، بحيث يجب أن تراعي حقوق الشعب الفلسطيني و يتم كبح التصعيد الإسرائيلي العنيف ، و إذا كانت الولايات المتحدة ستشرك نفسها في مسعى دبلوماسي من هذا المستوى و بهذا التحدي، فهل سيفسر توسطها في عملية السلام في المنطقة و في هذه الفترة بأنه نتيجة سياسة الحرب على الإرهاب أم أنه محاولة جديدة نابعة من مبادئ أمريكية مألوفة و من توجهاتها العالمية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة ؟، و يرى **هنري كيسنجر** أن الذي يحدد الإجابة عن هذا التساؤل هو فرص التطور السلمي في المنطقة و كذلك فرص أمريكا و حربها ضد الإرهاب إلى حد كبير [2].

تمحورت الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع وإقامة السلام في الشرق الأوسط في هذه المرحلة حول نقطتين أساسيتين، الأولى هي الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل بحيث تتعايشان بأمن و سلام وفقا للتوجهات الأمريكية ، أما الثانية فهي إلقاء جانب من المسؤولية على أطراف الصراع في التوصل إلى إيجاد أرضيات مشتركة لحل مسائلهم المختلفة ، و قد تضمنت

---

[1] انظر: وثيقة: **إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002**. المصدر:

[*] استغلت إسرائيل **أحداث 11 سبتمبر 2001 و إعلان الحرب الأمريكية على الإرهاب** لتضع هي بدورها المقاومة والشعب الفلسطيني في خانة الإرهابيين، وربطت قيامها بالعديد من العمليات العسكرية الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني بالحرب الجديدة على الإرهاب ، و أن ذلك من مقتضيات الدفاع عن الأمن الإسرائيلي ، و تُعتبر **مجزرة جنين** من أهم الشواهد على ذلك ، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما حاصرت رئيس السلطة الفلسطينية **ياسر عرفات** بحجة وقف الإرهاب، كما تبرأت من الاتفاقات السابقة و اشترطت أن يكون التفاوض حول الانسحاب إلى ما قبل 28 سبتمبر2001.

[2] انظر : هنري كيسنجر : **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية : نحو دبلوماسية للقرن الحادي و العشرين** ، مرجع سابق. ص 314 - 315.

الوثيقة الخاصة بإستراتجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002 هاتين النقطتين بشـــكل واضـــح و مفصل ، و سنذكر ذلك هنا لأهميته:

"لن يكون هناك سلام لأي طرف من دون الحرية للطرفين ، و أمريكـــا تبقـــى ملتزمة بقيام فلسطين مستقلة و ديمقراطية ، تعيش إلى جانب إسرائيل في ســـلام و أمن، و الفلسطينيون مثلهم مثل الشعوب الأخرى يستحقون حكومة تخـــدم مصالحهم وتسمع إلى أصواتهم، و الولايات المتحدة ستواصل تشـــجيع جميـــع الأطراف على تحمل مسؤولياتهم فيمـــا تســـعى إلى تســـوية عادلـــة وشـــاملة للنزاع،...و إذا قام الفلسطينيون باعتناق الديمقراطية وحكم القانون، و واجهوا الفساد و رفضوا الإرهاب بحزم ، يمكنهم الاعتماد على دعم أمريكا لإقامة دولة فلسطينية ، و لإسرائيل أيضا مصلحة كبيرة في قيام فلسطين ديمقراطيـــة، .... لذلك تواصل الولايات المتحدة الأمريكية حض الزعماء الإسرائيليين على اتخاذ خطوات ملموسة لدعم نشوء دولة فلسطينية قابلة للحياة، و تتسم بالمصداقية ، و في حين أي تقدم نحو الأمن، على القوات الإسرائيلية أن تنسحب كليـــا إلى موقعها لما قبل 28 سبتمبر 2000 ، و على النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة أن تتوقف ...، و يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا أساسيا و لكـــن في نهاية المطاف لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم إلا عندما يحل الإســـرائيليون و الفلسطينيون مسائلهم وينهون النزاع فيما بينهم "[1].

و رغم ما يبدو عليه الموقف الأمريكي و تصوره لحل الصراع من أنه يسعى فعليا إلى تحقيق بعض الأهداف المهمة و الملموسة للفلسطينيين ، إلا أن هذه الوثيقة تتجاهل في واقع الأمر أهم القضايا و الحقوق الفلسطينية التي تجعل الصراع من المستحيل أن ينتهي ، حيث لا إشارة إلى حق اللاجئين في العودة، و لا إشارة إلى قضية القدس، و لا حل لقضية الأسرى ، و لا انسحاب إلى حدود 1948 و لا حدود 1967، بل إن الانسحاب الذي اقترحته الولايات المتحدة يهدم كل جهود عملية السلام السابقة، و يُبقي على التأزم في الوضع الفلسطيني الإسرائيلي كما هو.

إن تبني هذه الرؤية من قبل الولايات المتحدة يوحي بأنه بعد 11 سبتمبر 2001 ســـتراجع أمريكا سياستها الخارجية، خاصة في ارتباطها بأزمة الشرق الأوسط الأساسية التي تتعلق بالصراع

---

[1] وثيقة : **إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 2002**، مرجع سابق.

العربي الإسرائيلي، غير أن التطورات التي حصلت كانت مخيبة للآمال ، فالولايات المتحدة استمرت في تأييدها اللامشروط لإسرائيل، بل عملت و لأول مرة على ضم فصائل المقاومة الفلسطينية التحررية إلى قائمة المنظمات الإرهابية ، و استعملت حق الاعتراض أو التهديد باستعماله داخل مجلس الأمن لمنع إرسال قوات لحماية الفلسطينيين أو تشكيل لجنة أممية لتقصي الحقائق و التحقيق في الجرائم الإسرائيلية شبه اليومية ضد الشعب الفلسطيني، زيادة على الاعتراف الأمريكي الرسمي بأن القدس عاصمة إسرائيل و هو ما يعتبر انحراف خطير و جديد بالنسبة لدورها كراعية للسلام في المنطقة ، و خرق لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، أضف إلى ذلك استمرار تقديم الدعم المالي و العسكري للطرف الإسرائيلي . كل هذا أفرغ الدور الحيادي الأمريكي كوسيط لحل الصراع من كل دلالاته [1]، و في المقابل و بعد صدور **قرار مجلس الأمن رقم (1397)** في 12 مارس 2002 [*] ، و الذي يوضح مستقبل الصراع مع دولة فلسطينية تتعايش إلى جانب إسرائيل، غير أن هذا القرار لم يضع جدولا زمنيا لذلك و لم يتخذ طابعا إلزاميا لإجبار إسرائيل على الانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة الفلسطينية ولا حدودها .

بعد نحو ثلاثة أشهر و نصف قدمت الولايات المتحدة على إثر **القرار 1397** رؤيتها العملية للتسوية السلمية ، و وضعت شروطا تعتبر مستحيلة التحقيق للوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية، حيث طالبت بداية بوقف الانتفاضة الفلسطينية وسيطرة السلطة على الأوضاع ، ثم إصلاح السلطة و مؤسساتها ، وتغيير القيادة الفلسطينية بما فيها ياسر عرفات[2] ، و لم تعكس هذه الرؤية الأمريكية في واقع الأمر إلا شيئا واحدا هو غياب الولايات المتحدة عن معرفة واقع الصراع، و جهلها بالطرق و السبل الممكنة لتسويته نتيجة تورطها في أفغانستان و استعدادها للحرب على العراق، و بالتالي فإن قضية الصراع ليس ضمن أولوياتها حاليا ، أو أنها لا ترغب عمليا في إيجاد حل للقضية الفلسطينية ، لذا لم تعكس توجهات الأمن القومي الأمريكي النظرية واقع سياساتها العملية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، و من ثم يبدو أن الولايات المتحدة لا تتحرك على أساس الحقائق الموضوعية الموجودة على أرض الواقع بل على أساس الانعكاسات والتأثيرات التي تتركها

---

[1] إدريس لكريني ، مرجع سابق ، ص 44.

[*] حول تفاصيل هذا القرار، انظر : جورج بول و دوغلاس بول ، مرجع سابق ، ص ص 342 - 343.

[2] محسن محمد صالح ، مرجع سبق ، ص 494.

هذه الحقائق على مصالحها، و كلما كانت هذه المصالح ملحة وطارئة سمت مرتبتها على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية [1].

لقد ساهمت تداعيات 11سبتمبر 2001 في ترسيخ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي وأعطتها هامش أكبر من المناورة للسيطرة على النظم الإقليمية ، فباسم مكافحة الإرهاب تبنت أمريكا الاستراتيجيات الاستباقية و الوقائية في سياستها الخارجية، و صار بإمكانها التدخل في أي مكان من العالم تحت مبررات الدفاع عن مصالحها ومصالح حلفائها منع ظهور بؤر جديدة لرعاية الإرهاب الذي يتهددها ، و في هذا الإطار يعتبر غزو العراق واحتلاله في **أفريل 2003** ضمن هذه التفسيرات الأمريكية الجديدة ، فإخراج العراق من معادلة توازن القوى العربي الإسرائيلي و القضاء على أي تهديد لإسرائيل يمكن أن يأتي من الجبهة الشرقية وتفاديا لإمكانية تكرار القصف العراقي الصاروخي لإسرائيل، يعتبر من صميم المصالح الأمريكية الإسرائيلية التي أصبحت أكثر انسجاماً.

و لو أردنا توسيع دائرة قراءتنا لخريطة التفاعلات الإقليمية التي لها روابط وثيقة بالمنطقة العربية و الصراع العربي الإسرائيلي، لأمكن رصد ناتج الضغوط الأمريكية في قلب أسيا بعد غزو أفغانستان ، حيث نتج عن ذلك تقارب هندي – باكستاني بفعل أمريكي ، وأدى التقارب الهندي الإسرائيلي إلى تقارب باكستاني – إسرائيلي، و هو ما ظهرت أخباره في التصريحات الإسرائيلية و الباكستانية و زيارات متبادلة تتعلق بدعم العلاقات بينهما، و بسبب ذلك أجّلت باكستان (الدولة الإسلامية) الاعتراف الكامل بفلسطين لحين قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بحسب التصريحات الباكستانية، و هي خطوة لم تكن متوقعة [2]، لكن ما حدث يمكن تفسيره في إطار الضغوط الأمريكية على باكستان من خلال إقناعها بالتوازي مع التوافق الهندي – الإسرائيلي ، و لا شك أن هذا يصب في دعم مجمل السياسات الأمريكية و تنفيذ مخططاتها في المنطقة العربية والشرق الأوسط الكبير [*]، و دعم إسرائيل بما يجعلها القوة الإقليمية الأولى التي لا تنافس عربيا على الأقل، مما يؤهلها لقيامها بدور الوكيل الرسمي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد استمرار تقزيم الصراع العربي الإسرائيلي و تقليص الطرف العربي إلى أبعد ما تستطيع.

---

[1] إدريس لكريني ، مرجع سبق ، ص45.

[2] جمال زهران ، مرجع سابق ، ص 191.

[*] حول **مفهوم الشرق الأوسط الكبير**، انظر: أحمد ثابت، **الشرق الأوسط الكبير**، نقلا عن :
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03/article01.shtml

إذن رغم أن ما يفترض بالسياسة الخارجية الأمريكية أن تكون عليه هو العمل على تقليل احتمالات ومسببات زعزعة الاستقرار العام في الشرق الأوسط و ليس هناك خطوة لبلوغ هذا الهدف أكثر ضرورة للولايات المتحدة ـــ و هي تعمل باسم ومن أجل مصالحها الخاصة و الواضحة في المنطقة ـــ من أن تضع بقوة إمكانيات نفوذها ذات الشأن وراء حملة جادة لحل القضية الفلسطينية يرضي القومية الفلسطينية و يضمن بقاء إسرائيل وأمنها [1]. إلا أنها استمرت في الوقوف إلى الجانب الإسرائيلي كما في السابق ، بل و أكثر من ذلك فهي تفسر الجرائم الإسرائيلية على أنها دفاع عن النفس ، في حين تفسر المقاومة الفلسطينية للاحتلال على أنها إرهاب تجب محاربته بأي وسيلة ممكنة واعتبرت ذلك من صميم تكامل المصالح الأمريكية و الإسرائيلية .

و حسب **برادلي ثاير** :

" ...فإن الولايات المتحدة محقة في وقوفها إلى جانب إسرائيل ضد الإرهابيين الفلسطينيين ، فإسرائيل حليف أهم بكثير مما يمكن أن تنتظر الولايات المتحدة من السلطة الفلسطينية .. و على الرغم من بعض المشاكل العرضية [*] فإن العلاقة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية علاقة وطيدة و ينبغي أن تكون كذلك بالطبع لأن علاقة من هذا القبيل تخدم مصالح كلا الطرفين [2].

و هذه أهم نقطة يعتمد عليها محللو السياسة الخارجية الأمريكية لفهم وتفسير استمرار التحالف الأمريكي الإسرائيلي و الوقوف الأمريكي اللامشروط إلى جانب الطرف الإسرائيلي في جميع محاولات دفع عملية السلام والتسوية السلمية للصراع ، و في ذات الوقت كان ذلك أهم أسباب وعوامل فشل جميع مشاريع العملية السلمية لحل الصراع العربي الإسرائيلي .

عموما و من خلال ما تناولناه حول أهم مظاهر السياسة الخارجية الأمريكية و حول الصراع العربي الإسرائيلي في ظل التغيرات النسقية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة و أثر هذه التغيرات على واقع السياسة الخارجية الأمريكية و الصراع العربي الإسرائيلي على السواء ، تبرز أهمية القيمة التفسيرية للمتغيرات النسقية في دراستنا على ضوء ما تم التطرق إليه في سياق حديثنا

---

[1] دان تشيرجي ، مرجع سابق ، ص 294.

[*] نظرا لأهمية لأمريكا المشروع الإسرائيلي في المنطقة فإنه من الأنسب ألا تكون هناك مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل ، وفي المرات القليلة التي حدثت فيها خلافات علنية بين البلدين ، ثبت أن إسرائيل كانت الأقدر على تطويع و احتواء الخلاف و سحب الموقف الأمريكي من جديد لصالحها . انظر: حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص ص 76-77.

[2] ـ برادلي ثاير ، مرجع سابق ، ص 93.

عن مختلف الجوانب و العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل واضح في تحديد طبيعة هذه السياسة الأمريكية في ظل التغيرات الدولية الجديدة.

ورغم أهمية هذه التفسيرات النسقية الخارجية في دراستنا و مكانتها في فهم و تفسير جانب مهم من السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، فإن هذه الأخيرة لها مصادرها في النظام السياسي الداخلي و الحياة السياسية المحلية الأمريكية التي تصنع ضمنها قرارات هذه السياسة قبل أن توجه إلى بيئتها الخارجية ، و خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من أن الكتابات التقليدية حول السياسة الخارجية قد درجت بشكل واضح على اعتماد النهج العقلاني، أي الاعتماد في تفسير السياسة الخارجية على الدور الحاسم للمتغيرات النسقية الخارجية، غير أن واقع الأمر يشير إلى أن الهيكل السياسي الداخلي للدولة و بنية التفاعلات و العمليات السياسية الداخلية إضافة إلى خصائص القادة السياسيين كل هذه العوامل يرى فيها أصحاب تفسيرات البيئة الداخلية أن لها دورها في بلورة السياسات الخارجية للدول، و بالتالي لها مكانتها و قيمتها التحليلية و التفسيرية المعتبرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة حيث زالت التبريرات الإيديولوجية التقليدية للسياسة الخارجية للدول العظمى، وينسحب هذا الرأي بشكل أكبر على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة ديمقراطية ، و القطب الدولي الأهم عالميا في ظل النظام الدولي الجديد .

و من المحتم أن تتأثر السياسة الخارجية في الدول الديمقراطية بالحقائق المحلية، بل إن أكثر الواقعيين تشددا وتمسكا بمرتكزات التفسير الواقعي(أمثال: **كيسنجر، برجينسكي، والتز** ...) قد بدؤوا يعترفون بأن المصالح القومية تتشكل في البيئة الداخلية الديمقراطية، و حسب **ويليام كوانت** فإن الواقعيين يعرفون دائما بأن السياسة الخارجية الأمريكية ضاربة بجذور عميقة في طبيعة النظام السياسي الداخلي، و على أن ذلك ليس من قبيل القبول بأن الحياة السياسية المحلية هي التي تقرر سلوك الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم، و مع ذلك فإنها ــ أي الحياة السياسية المحلية ــ توفر الإطار الذي تتخذ القرارات في حدوده، و تضع بعض قواعد اللعبة [1] ، فمتغيرات البيئة الداخلية الموضوعية و الذاتية تساهم بشكل أو بآخر و بدرجات متفاوتة في صياغة قرارات السياسة الخارجية كما أنها تحدد من الذي سيكون مسؤولا عن هذه القرارات على المستوى الرسمي .

---

[1] ويليام كوانت، **أمريكا والعرب وإسرائيل: عشر سنوات حاسمة(1967- 1976)**، ترجمة : عبد العظيم عواد، الطبعة الأولى. دار المعارف، د م ن، 1980، ص 26.

و إذا نظرنا إلى محددات البيئة الداخلية في إطار عام نجد أنها تتكون من عناصر عديدة يصعب حصرها جميعها في هذه الدراسة، و ليس من أهداف دراستنا أساسا مسح جميع المتغيرات البيئة الداخلية الأمريكية، خاصة و أن بعض المحددات الداخلية لا تدخل في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي كالمحدد الجغرافي الأمريكي مثلا.

و لأن ما نهدف إليه في هذا الفصل هو البحث في مدى صحة الفرضية النظرية التي تعترف بدور متغيرات البيئة الداخلية في فهم وتفسير السياسة الخارجية، نرى أنه يكفي لأجل ذلك أن يرتكز بحثنا في هذا السياق على ما تم اعتماده في إطار النظري لهذه الدراسة، وبناء على ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: دور المحددات الداخلية الرسمية

المبحث الثاني : دور المحددات الداخلية غير الرسمية

المبحث الأول : دور المحددات الداخلية الرسمية

أشرنا فيما سبق و تحديدا في الفصل الأول إلى البنى الرسمية في عملية السياسة الخارجية الأمريكية و التي تمثلت أساسا في الدور الذي يلعبه كل من الرئيس والكونغرس الأمريكيين، و من المهم في هذا المقام أن نشير إلى أن النظام السياسي الأمريكي يتميز باستقرار فريد من نوعه يندر أن نجده في نظام سياسي آخر في العالم، حيث يجري التداول على السلطة بسلاسة و انتظام بين حزبين كبيرين لا ثالث لهما، و يبدو التباين بين إيديولوجيات و برامج و سياسات و مواقف هذين الحزبين واضحا بالنسبة لقضايا الداخل بأكثر مما يبدوا بالنسبة لقضايا الخارج، و من المعروف بأن الحزب الجمهوري أكثر ارتباطا بقضايا الشرائح و الفئات العليا في المجتمع الأمريكي و أكثر تعبيرا عن مصالحهم خاصة فئة كبار الملاك ورجال الأعمال و الشركات الكبرى، بينما يبدو الحزب الديمقراطي أكثر ارتباطا بالفئات و الطبقات المتوسطة و الفقيرة، و تعبيرا عن مصالحهم و طموحاتهم، لذلك وحسبما يرى الأستاذ **حسن نافعة** فإن عوامل الاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكية عموما تتفوق على عوامل التغير أو القطيعة [1] ، و بالتالي فإنه لا توجد فجوة واسعة بين رؤية هذين الحزبين الكبيرين للمصالح الأمريكية على المستوى العالمي أو في منطقة الشرق الأوسط، و هذا بدوره ينطبق على كل من الرئيس و الكونغرس و مواقفهما في السياسية الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بحكم أن أفراد السلطتين التشريعية و التنفيذية هم في الأصل أعضاء من الحزبين الجمهوري و الديمقراطي.

من جهة أخرى و في إطار تفسيرات البيئة الداخلية فإن واقع عملية السياسة الخارجية الأمريكية لا يعكس بالضرورة فكرة العقلانية في صنع القرار بقدر ما يعكس إدراك صانعي القرار للموقف و القضايا المختلفة التي يواجهونها و يتعاطون معها، بمعنى أن صانعي السياسة الخارجية في بعض الأحيان يتصرفون وفقا لإدراكهم للواقع و ليس استجابة للواقع نفسه كما هو، و ذلك على الرغم من أن إدراكهم هذا

---

[1] حسن نافعة، **وجهة نظر في الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي**، مرجع سابق، ص77.

قد يكون مشوها أو غير كامل [1]، إضافة إلى أن المتغيرات الخارجية التي تفترض عقلانية مواقف السياسة الخارجية تصطدم بضغط و مطالب البيئة الداخلية الموضوعية و الذاتية على المؤسستين التنفيذية و التشريعية، و بالتالي تؤثر على تصور و إدراك صناع القرار الرسميين وهذا ما ينعكس بدوره على السياسة الخارجية للدولة من خلال صانعي القرار فيها.

المطلب الأول : الرئيس الأمريكي و السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي

من المعروف أنه من الناحية الدستورية نجد أن الرئيس الأمريكي ــ الذي ينظر إليه كمؤسسة ــ يتمتع بمجموعة من السلطات و الامتيازات التي تسمح له بأن يلعب دورا أساسيا وحاسما في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال حقه في المبادرة و اقتراح السياسات، كما تمنح له كل السلطة التنفيذية لتنفيذ التشريعات وتنفيذ السياسات، إضافة إلى اعتباره القائد العلى للقوات المسلحة، وفي هذا الإطار تعتبر القوى المشكلة لمؤسسة الرئاسة الأمريكية سواء فراد أو مؤسسات تابعة للسلطة التنفيذية للرئيس، لذا فإن هذه السلطات المخولة للرئيس الأمريكي سمحت له بأن يلعب الدور البارز في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي [*]

أولا: جورج بوش و الصراع العربي الإسرائيلي

قبل أن يكون **جورج بوش** رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في جانفي 1989 كان مديرا للمخابرات المركزية و رئيسا للبعثة الدبلوماسية الأمريكية في الصين، و سفيرا لدى الأمم المتحدة، كما أمضى ثماني سنوات نائبا للرئيس **رونالد ريغان** مع اضطلاعه بمسؤوليات خاصة بمجلس الأمن القومي و تحديدا فيما يتعلق

---

[1] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 139.

[*] حول منظور الدور القيادي للرئيس الأمريكي في ميدان السياسة الخارجية، يقدم **ويليام كوانت** شرحا مفصلا للأهمية البالغة لهذا الدور من عدة جوانب موضوعية و ذاتية . انظر : ويليام كوانت ، **أمريكيا و العرب و إسرائيل: عشر سنوات حاسمة، (1967-1976)**، مرجع سابق، ص ص 545- 555 .

بإدارة الأزمات. و إضافة إلا أنه كان من عائلة سياسية حيث سمح له نشاطه السياسي بأن يتم انتخابه عضوا في الكونغرس، و كان **جورج بوش** كذلك رجل أعمال ناجح في ميدان النفط في تكساس، و الرئيس القومي للحزب الجمهوري [1] .

فالإطلاع على السجل الشخصي لهذا الرئيس يدل على أنه كانت له مؤهلات كبيرة و خبرة سياسية واسعة، و نظرا لانتمائه للمدرسة الواقعية كان **بوش** يرى أن على قادة الولايات المتحدة الاستمرار في السعي نحو الهيمنة العالمية، و بالتالي يجب تبني سياسة خارجية نشطة من أجل تعظيم المصالح القومية الأمريكية مع التركيز بشكل أساسي على فكرة الحفاظ على الوضع الراهن وفق نظرة براغماتية تستند إلى محورية الدولة وتوازن القوى. و لا شك أن هذه الخلفية المتعددة الجوانب كان لها أثرها على توجه هذا الرئيس الجمهوري نحو منطقة الشرق الأوسط و موقفه من قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

مع بداية ممارسة إدارة **بوش** لمهامها كان يُنظر إلى هذه الإدارة على أنها الأكثر توازنا بشأن القضية الفلسطينية، و أنها ستكون داعمة لتسوية عادلة و منصفة للصراع العربي الإسرائيلي، و يعود سبب ذلك إلى أن **جورج بوش** عندما كان نائبا للرئيس **ريغان** كانت توجهاته لا تتوافق مع السياسة الإسرائيلية، وكان غالبا ما ينصح رئيسه بالتشدد مع إسرائيل نتيجة سياستها في المنطقة، غير أن سياسة الحفاظ على الوضع الراهن التي انتهجها **بوش** جعلته يحافظ على النسق التاريخي لسياسة الولايات المتحدة نحو الصراع العربي الإسرائيلي، و نتيجة لذلك رفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، و حقه في دولة مستقلة و في اختيار من يمثله، لقد تسمك الرئيس الأمريكي و معه وزير خارجيته **جيمس بيكر** بالرفض التقليدي للحقوق الفلسطينية [2]، و قد أفصح **جيمس بيكر** عن الموقف الأمريكي الرسمي في

---

[1] ويليام كوانت، **عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، مرجع سابق، ص 527.

[2] تشريل روبنبرغ، مرجع سابق، ص ص269-270 .

خطاب أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية في ماي 1989 حيث صرح قائلا:

" .. **إن الرئيس بوش يعتقد كما اعتقد أنا أنه لا يوجد سوى سياسة واحدة ألا و هي الاستمرارية، و الدعم الأمريكي لإسرائيل هو أساس مقتربنا في الشرق الأوسط** ".

و بعد شهر واحد من هذا الخطاب أرسل **بوش** رسالة إلى **إسحاق شامير** ـــ رئيس الوزراء الإسرائيلي ـــ يثني فيها على تصريح **بيكر** [1] ، كما أكد هذا الأخير على أن وجود تقارب أو حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية و منظمة التحرير الفلسطينية لا يعني بتاتا التشكيك في الدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل.

و عندما يُنظر في بعض الأحيان إلى إدارة بوش على أنها تختلف مع إسرائيل بسبب طبيعة ممارسات هذه الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بحيث تبدو العلاقات الأمريكية الإسرائيلية دون مستوى التحالف الإستراتيجي المعروف خاصة ما كان في الخطاب الأمريكي الذي أظهره بوش بخصوص طلب ضمانات القروض المطلوب تقديمها من طرف الولايات المتحدة لإسرائيل و ربطها بوقف هذه الأخيرة لعملية بناء المستوطنات، فمثل هذه المظاهر و نتيجة التضخيم الإعلامي يصبح ظاهرا أن العلاقة بين تل أبيب و واشنطن متوترة، غير أن المشكلة في واقع الأمر و حسب **تشريل روبنبرغ** مشكلة شخصية أكثر منها سياسية، إذ م يكن **بوش** يُكِن وُدا لرئيس الوزراء الإسرائيلي **إسحاق شامير** الذي كان يتخذ موقف التحدي المكشوف لسياسة الولايات المتحدة الرسمية [2].

إضافة إلى ذلك فإن إدراك إدارة بوش للتهديدات الحاصلة في الشرق الأوسط و تأثيرها على المصالح النفطية الأمريكية جعلها تتخذ بعض المواقف غير المسبوقة و التي تظهر على أنها ضد إسرائيل و في صالح الجانب العربي و الفلسطيني، و يتعلق ذلك بعدم الاعتراض الأمريكي على قرار المجلس رقم 681 الذي يستنكر قيام

---

(1) نفس المرجع، ص ص 280، 281 .
(2) نفس المرجع ، ص 301.

إسرائيل بإبعاد بعض الفلسطينيين، كما أن إدراك **بوش** لتأثير الصراع العربي الإسرائيلي على المصالح النفطية خلال حرب الخليج الثانية لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى حقيقة أن **بوش** نفسه يعتبر واحدا من كبار رجال الأعمال في ميدان النفط، و هذا ما يجعله أكثر حساسية لخطورة التهديدات التي يمكن أن تنتج عن تصاعد حدة الصراع العربي الإسرائيلي.

و مع انتهاء تهديدات حرب الخليج و النصر الذي حققه **بوش** باتت المصالح الأمريكية و الحليف الإسرائيلي أكثر أمنا، و مع تأكد إدارة بوش من ذلك عادت حالة الاستمرارية و الاستقرار للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية، و عاد اهتمام **بوش** و **بيكر** بالصراع العربي الإسرائيلي بعد إدراكهما أن نهاية الحرب الباردة و هزيمة العراق قد خلقا فرصة جديدة لنجاح الدبلوماسية الأمريكية في إيجاد أرضية لحل هذا الصراع عن طريق فرض التصور الأمريكي و الإسرائيلي لعملية السلام، إلا أن هذا الإدراك كان خاطئا، إذ أن استمرار **بوش** في إنكار حقوق الشعب الفلسطيني كان عائقا أساسيا في وجه تحقيق سلام حقيقي في المنطقة، و لو أن **بوش و بيكر** ركزا على هذه النقطة لاستطاعا أن يحققا خطوة حقيقة و إيجابية إلى حد كبير على طريق السلام بين الطرفين العربي و الإسرائيلي، و رغم ذلك فإنه يُحسب لإدارة بوش إنجاز **مؤتمر مدريد للسلام** الذي سيسمح لإدارة بيل كلينتون فيما بعد بتجاوز تحدي صياغة سياسة خارجية جديدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، إذ في الإمكان العمل ضمن الإطار الذي خلفه كل من **بوش و بيكر** للوصول إلى تحقيق اتفاقيات ملموسة و عملية على مسار السلام العربي الإسرائيلي الذي رسمه مؤتمر مدريد.

ثانيا: بيل كلينتون و الصراع العربي الإسرائيلي

قبل أن يصل إلى رأس السلطة في الولايات المتحدة كان **بيل كلينتون** قد قاد حملة انتخابية قوية في مواجهة **بوش**، ضَمَّنها توجهاته الاقتصادية المحضة من خلال تركيزه الواضح على ضرورة الإصلاح الداخلي والاهتمام من جديد بقضايا الشعب الأمريكي الداخلية الملحة و المتفاقمة، كما استغل الضغوطات التي مارسها **بوش**

على إسرائيل أثناء حرب الخليج لينتقد هذا الأخير و يقدم نفسه كداعم و منصف للطرف الإسرائيلي، و قد بنى كلينتون شهرته على خبرته في معالجة القضايا الداخلية إذ ليس له أي تجربة في ميدان السياسية الخارجية مما يجعله بحاجة إلى خبراء في السياسة الخارجية عندما يصبح رئيسا حتى يتمكن من إدارة الشؤون الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة، و يحافظ على أمنها القومي متعدد الأبعاد، لذلك فإن هناك عدة عوامل ستتحكم في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وأهم هذه العوامل:

1. خبرة **كلينتون** الشخصية في السياسة الداخلية و النابعة من انتمائه للحرب الديمقراطي و اهتمامه الكبير بقضايا الداخل مع تجربة محدودة أو تكاد تكون منعدمة في مجال السياسة الخارجية، و هذا ما يجعله في حاجة لسد هذا النقص المهم، و بالتالي ستكون الأهمية البالغة لنوعية التعيينات التي سيجريها في المناصب و الوزارات المسؤولة عن السياسة الخارجية و الدفاع و الاقتصاد و العلاقة بين هذه الوزارات و نوعية اللجان المشتركة التي تعمل في إطار مجلس الأمن القومي.

2. البرنامج السياسي و الاقتصادي الذي طرحه **بيل كلينتون** في حملته الانتخابية، و المطالب بالعمل على تطبيقه عندما يصبح رئيسا.

3. طبيعة و وضعية القاعدة العسكرية و السياسية و الاقتصادية التي تطورت منذ اثنتي عشر سنة من غياب الحزب الديمقراطي عن الحكم، و قد كان أهم نتائج ذلك تفاقم الديون الداخلية و الخارجية و العجز في الميزانية و تراجع القدرة التنافسية و انخفاض الاستثمار في الصناعة إلى أقل نسبة بين الدول الصناعية المتقدمة [1] .

بالنسبة لشخصية **بيل كلينتون** فإنه متى تعرفنا إليها يمكننا فهم المقدرات و المفاهيم التي سيحكم من خلالها و كيف ينعكس ذلك على سياسته الخارجية، لذلك فقد كان نجاحه في الانتخابات الرئاسية يعكس دوره و براعته في تسخير آليات الديمقراطية و مبادئها التي يحملها لصالحه، و لعبت بذلك خبراته الحزبية

[1] مروان بشارة، **بيل كلينتون: الحملة، الإدارة و السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الساقي، بيروت، لبنان، 1993، ص ص 11- 12 .

و قدراته السياسية دورا كبيرا في استقطاب قيادة الحزب الديمقراطي، والحصول على تأييد قطاعات مهمة في المؤسسة الاقتصادية الأمريكية، و هذه العلاقات التي نسجها **كلينتون** تفسر الدعم المالي و المؤسساتي الذي حصل عليه عندما قرر خوض معركة الرئاسة، خاصة الدعم الذي تلقاه من القطاع الخاص و جماعات المصالح الفئوية و على رأسها اللوبي اليهودي [1]، و لم ينعكس هذا الدعم في الأموال التي رُصدت لدعم الحملة الانتخابية بشكل عرَضي بل تعداه ليؤثر بصورة واضحة في التركيبة البشرية لمؤسسة الرئاسة الأمريكية فيما بعد.

يذهب **جو ستورك** إلى أنه لم يكن لدى كلينتون نفسه آراء شخصية متشددة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فهو لم يكن يحمل غيره **رونالد ريغان** المناصرة للصهيونية، و لا ميول **بوش و بيكر** النفطية، لذا بوصلة السياسة الشخصية في هذا الشأن توجهها اعتبارات نفعية فحسب، و قد تأثرت بحقيقة أن المتبرعين اليهود قدموا ما يقدر بـ: 60% من أموال الحملة الانتخابية من غير المؤسسات الأخرى أكثر من تأثرها بأي قناعة قوية بشأن إسرائيل [2] ، غير أن التعيينات التي أجراها **بيل كلينتون** جعلته ينصف ضمن الرؤساء الأمريكيين الأكثر تأييدا لإسرائيل، خاصة إذا علمنا أن 85% من أصوات اليهود ذهبت إلى **كلينتون** [3].

و فضلا عن ذلك فإنه لم يسبق أن شغل محيط الرئيس الأمريكي عدد كبير من المساعدين و المستشارين اليهود و الموالين لإسرائيل كما حدث مع **بيل كلينتون،** بداية من نائبه **آل غور** الذي يعرف عنه أنه مؤيد قوي لإسرائيل، و قد عَين **كلينتون** بنفسه **ليس آسبن** وزيرا للدفاع و **جيمس وولزي** رئيسا لوكالة المخابرات المركزية، و كلاهما جاء يحمل شهادات تزكية تنطق بخدماته السابقة في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى و المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، إضافة إلى **وارن كريستوفر** وزير الخارجية و **أنطوني ليك** مستشار الأمن القومي اللذان يحملا مواقف مؤيدة لإسرائيل منذ عملهما في إدارة **جيمي كارتر**.

---

(1) أنظر : نفس المرجع ، ص ص 14- 15.
(2) جو ستورك، مرجع سابق، ص ص 308- 309.
(3) مروان بشارة، مرجع سابقن ص 107.

و ما يبدو هو أن هذه الإدارة عازمة على تنفيذ جدول أعمال الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثانية بطريقة لا تتحدى إلا بأقل قدر ممكن الوضع القائم الذي يتعلق أمره بإسرائيل، و كانت هذه رسالة **كلينتون** إلى الإسرائيليين و أنصارهم في الولايات المتحدة حين عين اليهودي **مارتن أنديك** في قسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي و **صموئيل لويس** ــ و هو يهودي آخر ــ في قسم التخطيط الاستراتيجي في وزارة الخارجية [1] .

إن هذه التعيينات خاصة في أهم أربعة مناصب حساسة في مؤسسة الرئاسة الأمريكية أنبأت بمجموعها بأن مصالح إسرائيل ستحظى بأقصى اعتبار، و أنه فقط على إسرائيل أن تسعى للحصول على أحسن صفقة ممكنة من الفلسطينيين بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، و قد قال **مارتن أنديك** ــ المدير السابق للبحوث والدراسات في منظمة اللوبي الإسرائيلي الرئيسية **أيباك** ــ أنه على الولايات المتحدة ألاَّ تكون متوازنة (أي محايدة)، إنما الأحرى أن تقنع الفلسطينيين بقبول المواقف التي تطرحها إسرائيل [2].

لقد كانت هذه التعيينات جزءا من الوفاء بالوعود التي أطلقها **كلينتون** لصالح إسرائيل في حملته الانتخابية، مستغلا استياء أوساط يهودية واسعة من لهجة **بوش** مع **تل أبيب** خلال أزمة الخليج لينتقد الإدارة السابقة بسبب ممارستها ما يعتبره ضغوطا على حليف الولايات المتحدة الإستراتيجي و الديمقراطي، و قد جاء في رسالة بعثها إلى الناخبين اليهود يطلب دعمهم ما حَرفيته:

" .. **نعم إسرائيل و أمريكا على منعطف الطريق اليوم... نطلب منكم دعما ماليا سخيا..، إن بوش يستطيع أن يجمع الملايين بدعوة أصدقائه الأغنياء إلى العشاء ،... هل تساعدونني على إرجاع المنطق إلى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية ؟... الرجاء أجيبوا اليوم و كونوا كرماء، أُقسم أنني إذا انتخبت رئيسا فلن أُخيب أمل إسرائيل أبدا** " [3] .

---

(1) جو ستورك، مرجع سابق، ص 309.
(2) نفس المرجع، ص310.
(3) مروان بشارة، مرجع سابق، ص 106.

لقد كان السلوك السياسي لـ: **بيل كلينتون** مبنيا على ركيزتين أساسيتين أثرتا إلى حد كبير على طبيعة سياسته الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، الأولى هي قلة خبرته على المستويات العليا بسبب ابتعاد حزبه عن السلطة مدة 12 عاماً فضلا عن بعده عن ميدان السياسة الخارجية، و الثانية و هي تقريبا نتيجة للأولى و تتمثل في تركيز جهوده و اهتمامه و خبرته على القضايا الداخلية، و هذا بدوره ما يمكن أن يفسر قلة الاهتمام الأمريكي في عهد **كلينتون** بعملية السلام بين العرب و إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، و في هذا السياق يذهب وزير الخارجية الأسبق **جيمس بيكر** إلى أن **كلينتون** و إدارته لم يقوموا بواجبهم من أجل التقدم في عملية السلام و في نفس الإطار يصف **ويليام كوانت** الرئيس **كلينتون** في نهاية ولايته الثانية بأنه شبيه بالبطة العرجاء [1] في إشارة إلى ضعفه و عدم قدرته شخصيا على اتخاذ قرارات مهمة بشأن قضية الصراع العربي الإسرائيلي، و ذلك رغم انغماسه الشخصي في كثير من الأحيان و محاولته من أجل تحقيق أي انجاز ممكن في مسار عملية السلام قبل أن يغادر البيت الأبيض.

هناك جانب آخر من شخصية **كلينتون** كذلك كان له أثره و دوره في تفسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في هذه المرحلة، و هو ما يطلق على هذا الرئيس من أنه **ويلسوني براغماتي**، حيث ربط في سياسته بين الليبرالية الاقتصادية و النموذج الديمقراطي، وقد عبر عن هذه النظرة بقوله:

" إن إستراتيجية أمننا القومي قائمة على هدف توسيع مجموع ديمقراطيات السوق مع الردع و الحد من التهديدات التي تؤثر على أمننا و حلفائنا و مصالحنا، و بقدر ما تفرض الديمقراطية و اللبرالية السياسية و الاقتصادية نفسها في العالم و خصوصا في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة إلينا، بقدر ما تحقق أمتنا أمنها و يحقق شعبنا رفاهيته [2].

---

[1] ويليام كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، مرجع سابق، ص 650.

[2] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 55.

و نتيجة لذلك تميزت سياسة **كلينتون** الخارجية بالانعزالية النسبية بالنظر إلى المشاركة المحدودة في عملية السلام، و التي تميزت غالبا بانتهاج سياسة القوة الناعمة Sot-Power بعتبير **حوزيف ناي**، أي تفعيل الأداة الاقتصادية في عملية التسوية، و قد رأينا ذلك بشكل واضح سواء في اتفاق **أوسلو** عام 1993 أين اكتفى **كلينتون** بالتأكيد على دعم مثل هذه الاتفاقيات من خلال حشد دعم اقتصادي دولي لتنمية **الضفة الغربية و قطاع غزة** و من ضمنه (500) مليون دولار مساهمة من طرف الولايات المتحدة، أو ما حدث في اتفاق **وداي عربة** 1994 بين الأردن و إسرائيل أين ارتبط تحفيز الأردن من أجل الدخول في اتفاقية للسلام مع إسرائيل بمسح كلينتون للديون الأردنية .

لقد استطاع **بيل كلينتون** من خلال هذه التوجهات أن يحقق بعض النتائج الإيجابية و الإنجازات على المستوى الداخلي الأمريكي، و أهم ذلك على سبيل المثال، تمكنه من تحويل العجز الاقتصادي الذي كان متوقعا سنة 1999 من 400 مليار دولار إلى أكثر من 113 مليار دولار فائض، غير أن مثل هذه النجاحات رغم أهميتها الكبيرة داخليا، إلا أنها كانت على حساب تراجع الدور الأمريكي في معالجة قضية الصراع العربي الإسرائيلي التي أخذت تتفاقم خاصة مع مجيء حكومة **ناتنياهو** التي تبنت سياسة استيطانية غير مسبوقة، الأمر الذي جعل **كلينتون** عاجزا عن تبني خطوات عملية نحو أي مبادرة سلام حقيقة، فهو لا يستطيع أن يقف في وجه سياسات **ناتنياهو** في الأراضي المحتلة لأنه وعد بذلك اليهود في حملته الانتخابية، و لم ينطلق من حيث انتهى **بوش و بيكر** لأنه اعتمد في سياسته تجاه الصراع أساسا على انتقاده لسياسة سلفه، و هذا الوضع هو الذي جعل ويليام كوانت يصفه بـ: **البطة العرجاء** كما سبق و أشرنا، و بالتالي أصبح في وضع بحيث أنه لا مناص له إلا أن يزيد من حجم التضييق على الجانب الفلسطيني و الاستمرار في الانحياز لصالح الطرف الإسرائيلي، و يَدعم هذه الحقيقة بصورة أكبر طبيعة و تركيبة فريق العمل الذي كان قد عينه الرئيس على رأس الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط .

ثالثا: جورج وولكر بوش و الصراع العربي الإسرائيلي

بالنسبة لـ: **جورج وولكر بوش** نجد أن النظر إلى بعض الدراسات التي تطرقت إلى حياته ومميزاته الشخصية وكيفية وصوله إلى رئاسة الولايات المتحدة ، تطلعنا على أن هذه الجوانب لعبت دورا كبيرا في بلورة قرارات السياسة الخارجية الأمريكية وتنفيذها، كما تفسر لنا الرؤية الأمريكية من خلال هذه الإدارة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي على مدار ثماني سنوات وطبيعة الموقف الأمريكي الرسمي في لقضية الفلسطينية خلال فترة حكم هذا الرئيس الجمهوري .

ما يعرف عن **جورج وولكر بوش** في البداية هو أنه كان من غير المتوقع أن يترشح في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000 لاعتباره غير مؤهل لذلك، حيث كان أثناء فترة حكم أبيه غارقا في اللهو و اللامبالاة حتى وقعت له حادثة و هو في حالة سكر شديد، وكان قد أثار ذلك انتباهه لنفسه و لنمط حياته اللامبالي، و قرر على إثر ذلك بداية خط جديد في حياته، و رشح بعدها نفسه لولاية **تكساس** مستغلا اسم أبيه و نفوذه المالي و فاز فعلا بتلك الولاية [1] ، و على إثر ذلك توجهت أنظار الجمهوريين الحالمين ببناء الإمبراطورية الأمريكية و على رأسهم **جورج بوش (الأب)** نحو **جورج وولكر بوش**، و كان لهم نشاطا كبيرا جدا من أجل إعادة الحكم إلى الحزب الجمهوري الذي عرف في هذه المرحلة سيطرة تيار المحافظين الجدد عليه [*].

بعد أن تم انتخاب **ج.و.بوش** و انطلاقا من سيطرة المحافظين الجدد على الحزب الجمهوري، تم تشكيل فريق الإدارة الجديدة من هذا التيار الذي يمثل الجناح الراديكالي و المتطرف في الحزب الجمهوري، و قد شغل أهم المناصب في هذه الإدارة خليط من المسحيين الصهيونيين و المحافظين الجدد من اليهود الأمريكيين، و أهم الشخصيات من بين هؤلاء: **كوندوليزا رايس، بول وولفويتز، ريتشارد أرميتاج، ريتشارد بيرل، روبيرت زوليك، ريتشارد تشيني، دونالد رامسفيلد، ستيفن هادلي،**

---

[1] أنظر: نفس المرجع، ص355.

[*] رغم أن جذور المحافظين الجدد تعود إلى الحزب الديمقراطي إلا أنهم تخلوا عن مبادئ هذا الحزب منذ الستينيات، وانتقدوا بشدة النماذج النمطية من الزعماء الديمقراطيين من أمثال **جيمي كارتر** و **بيل كلينتون** على اعتبار أنهم أصحاب سياسات ساذجة تهدف إلى نشر الديمقراطية عن طريق المؤسسات الدولية و بالطرق السلمية، و قد سعى المحافظون الجدد من خلال إدارة **ج . و. بوش** إلى دعم التوجه التدخلي للسياسة الخارجية الأمريكية بقوة من خلال اغتنام فرصة الحرب على الإرهاب. انظر: عبد العزيز كامل، مرجع سابق،ص 332.

روبرت بلاكوي،...و غيرهم، و كثيرا ما يقارن نفوذ هؤلاء و قوة تأثيرهم بـ: **فريق الحكماء** الذي كان يشكل إدارة **ترومان**، أو **فريق الأذكياء** الذي كان يشكل إدارة **جون كيندي**[1] و تزداد درجة نفوذ هذا الفريق مع ما يعرف عن شخصية **ج.و.بوش** الضعيفة نظرا لقلة تكوينه و ضعف خبرته في ميدان السياسة الأمريكية الداخلية و الخارجية، مما يجعله مجرد واجهة للسياسة الأمريكية بينما تسيطر هذه النخبة المحافظة الجديدة على مجمل العملية السياسية خاصة السياسة الخارجية طوال فترة حكم **ج.و.بوش**.

يؤمن أعضاء النخبة الحاكمة المحيطة بـ: **ج.و.بوش** بأن تجمع اليهود في فلسطين هو أكبر علامات عودة المسيح التي ستأتي بالخلاص إلى العالم، و لم يكن الرئيس نفسه خلافا لما هو عليه فريقه و المتنفذين في إدارته بشأن هذه المعتقدات الصهيونية المسيحية، و مع أن أعضاء هذا التيار يمثلون الأقلية القليلة من بين سائر اليهود في أمريكا إلا أن ثقلهم و قوة تأثيرهم في السياسة الخارجية الأمريكية يفوق عددهم، و رغم أن **بوش** لا يدين بفوزه في الانتخابات الرئاسية لليهود الأمريكيين و مع ذلك فإن هذه الأقلية هي التي كانت تسيير و تتحكم في إدارة بوش [2] ، لذلك فإن الحديث عن أي دور لهذا الرئيس في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي هو حديث عن دور فريق إدارته المحافظي الجديد تجاه هذه القضية .

في بداية ممارستها لمهامها لم تضع إدارة بوش قضية الشرق الأوسط عموما في صدارة أولوياتها ، فالرئيس الجديد ليس له خبرة كبيرة بالتفاصيل الدقيقة و المعقدة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعتبر ــ بحكم كونه حاكما سابقا لولاية تكساس ــ أن أمريكا اللاتينية هي الملعب الرئيسي للإدارة الجديدة ، لذلك لم يكن غريبا أن تأتي تشكيلة فريق السياسة الخارجية خالية إلى حد بعيد من الخبراء و المهتمين بالصراع، فباستثناء **ريتشارد تشيني** نائب الرئيس ، و **كولن باول** وزير الخارجية، فإن أركان هذه الإدارة يُعتبرون من المهتمين بقضايا بعيدة عن الصراع العربي الإسرائيلي، و فضلا عن ذلك فإن الرئيس **ج.و.بوش** و أركان الحزب الجمهوري

---

(1) أنظر: نفس لمرجع ، ص 418.

(2) نفس المرجع، ص ص 332 – 333.

يعيبون على الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** دعمه و محاولات انغماسه الشديد من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي، و يعتبرون أن ذلك قد أدى إلى الحط من قيمة الرئيس و كرامة الرئاسة الأمريكية في المنطقة و العالم [1] ، في حين أن الواجب على القيادة الأمريكية أن تهتم ببناء الإمبراطورية الأمريكية التي بدأها **جورج بوش** (الأب) منذ انتصاره في حرب الخليج الثانية، إلا أن الأحداث التي وقعت في **11 سبتمبر** 2001 و الآثار التي تركتها على الداخل الأمريكي حفزت إدارة **ج.و.بوش** من جديد على العمل من أجل إيجاد صيغة لتسوية الصراع الدائر في الشرق الأوسط و القائمة على فكرة وجود دولتين فلسطينية و إسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب .

ترافقت هذه الرؤية التي طرحها **ج.و.بوش** مع تبني الإدارة الأمريكية لسياسة الحرب على ما يسمى بالإرهاب الدولي الذي يعتبر العدو الجديد و الخطير على الأمن القومي الأمريكي، خاصة الإرهاب (الإسلامي) حسب وجهة نظر تيار المحافظين الجدد في هذه الإدارة، و قد شهد تعاطي هذه الأخيرة مع مقترح **ج.و.بوش** تنافسا حادا بين وزارتي الخارجية و الدفاع حول كيفية التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط، حيث قدمت كل منهما رؤية مختلفة، فوزارة الخارجية اعتبرت الحفاظ على متانة الائتلاف الدولي – الذي تم تشكيله – هدفا رئيسيا و كانت تفضل تهدئة الصراع و تقديم رؤية أمريكية متوازنة و ذلك لضمان تماسك الائتلاف و التأكد من تحقيق نصر طويل المدى ضد الإرهاب، و قد تعارضت هذه الرؤية مع الطرح الذي تبنته وزارة الدفاع و معها نائب الرئيس **رتشارد تشيني** التي كانت تميل إلى أن حل الصراع ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، و أن إسرائيل يمكن أن تُستخدم كوسيلة للضغط على الحكومات و الشعوب العربية [2] ، و تنبع هذه النظرة من الرؤية المحافظية الجديدة التي ترى أن السلام أمر غير طبيعي [3]، و أن الحروب هي الأصل خاصة في ظل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة [*].

---

[1] محمود حمد ، **محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط** ، السياسة الدولية، العدد 149.جويلية 2002، ص87.

[2] نفس المرجع ، نفس الصفحة.

[3] عبد العزيز كامل، مرجع سابق، ص 363.

[*] على أساس هذه الرؤية تم تفسير مقولتي **صدام الحضارات** و **نهاية التاريخ** ، و تم بلورة شعار جديد في السياسة الخارجية الأمريكية هو: " **استمرار الهجوم** " كخيار استراتيجي ضد العدو الجديد (الإرهاب). انظر: نفس المرجع، نفس الصفحة.

على عكس بيل كلينتون الذي عُرف عنه أنه يستشير كثيرا و يقلب المسائل من عدة أوجه قبل أن يتخذ القرار المناسب بشأن مختلف قضايا السياسة الخارجية التي يواجهها ، فقد عرف عن **بوش** عكس ذلك، حيث كان يعتمد على الحلول السريعة و البسيطة للمشاكل السياسية التي تواجهه ، و كان يعتمد على مستشاريه اعتمادا كليا، إضافة إلى أنه كان يميل إلى معالجة القضايا الدولية بمبادئ بسيطة انطلاقا من اعتقاداته الدينية المحافظة ، و هو ما يؤكده **ج.و.بوش** نفسه بقوله :

" لا يرتكز عملي على تعقيد الأشياء، و إنما يستند عملي على مخاطبة الناس بما اعتقده " [1] .

و بناء على هذه الخلفية تصرف **بوش** إزاء الخلاف بين وزارة الخارجية و وزارة الدفاع حول طريقة التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، و دعا إلى بدء العمل السياسي و جهود الوساطة دون انتظار، و لكن بإيقاع بسيط نسبيا يمكن فيه الموازنة بين ضغوط القوى الفاعلة داخل إدارته، و تعلل الرئيس بأن التوقيت غير مناسب لإعلان مبادرة أمريكية للسلام في الشرق الأوسط أو الإعلان عن الدولة الفلسطينية المؤقتة [2].

لقد دلت مواقف هذه الإدارة الأمريكية كسابقاتها على استمرار دعم سياستها لإسرائيل لعوامل تتعلق إلى حد بعيد بطبيعة النخبة الحاكمة ، حيث اعتبرت إسرائيل الطرف الأكثر تضررا بسبب الإرهاب الذي مارسه الفلسطينيين من خلال حركات المقاومة (الإرهابية) ، و حتى المواقف الدبلوماسية للسلطة الفلسطينية التي غالبا ما كانت متماشية مع مطالب إسرائيل اعتبرت من قبيل السياسات الإرهابية، و قد جاء في البيان الذي قدمه الرئيس **ج.و.بوش** عن الشرق الأوسط العديد من العبارات التي تؤكد ذلك، و من بين ذلك قوله :

" إنه من غير المقبول أن يعيش الشعب الإسرائيلي في خوف.." و أضاف:

"... إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب و لا تكافحه، و هذا غير مقبول، و الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيد إنشاء دولة فلسطينية إلى أن

---

(1) انظر : مصطفى صايج، مرجع سابق، ص ص 423 – 424.
(2) أنظر: محمود حمد، مرجع سابق، ص 87.

يشارك قادتها في كفاح متواصل ضد الإرهابيين و يفككوا بنيتهم التحتية ...، و قد قلت في الماضي أن الدول إما معنا أو ضدنا في حربنا ضد الإرهاب "[1]

و في نفس هذا البيان دعا **بوش** الفلسطينيين إلى المزيد من الديمقراطية كخطوة فلسطينية ضرورية نحو استقطاب الموقف الأمريكي حيث قال :

" إن دولة لن تستطيع أن تخدم مواطنيها إلا بدستور جديد يفصل بين السلطات و الولايات المتحدة مع آخرين في المجتمع الدولي ستساعد الفلسطينيين على تنظيم و مراقبة انتخابات محلية عادلة متعددة الأحزاب على أن تعقبها انتخابات وطنية " [2].

و كان **بوش** يهدف بهذه الدعوة إلى الضغط على حركات المقاومة التي ترفض التطبيع مع إسرائيل خاصة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من خلال العمل على إدماجها في اللعبة السياسية الداخلية الفلسطينية، على أمل إخضاعها عسكريا بخلق الانشقاق الداخلي بين التيارات الداعمة للمقاومة و التيارات الداعية للمشاركة السياسية [3] ، غير أنه بعد فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي عبر انتخابات ديمقراطية، اتضح أن حسابات الإدارة الأمريكية و إدراكها لما ستكون عليه التجربة الديمقراطية الفلسطينية لم يكن متوقعا، و بقيت هذه الإدارة تعتبر حركة حماس الفلسطينية منظمة إرهابية بسبب استقرارها على خيار المقاومة حتى بعد سيطرتها على الحكومة ، و نتيجة لذلك مارست الإدارة الأمريكية جميع أنواع الضغط على الحكومة الفلسطينية الجديدة و السلطة ، و حتى الدول التي ترغب في تقديم مساعدات مالية لتسيير أعمال الحكومة الجديدة كانت تتعرض لنفس الضغط.

لقد أبرزت هذه الإدارة التوجه العام الذي يحدد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع و القائم على حماية أمن إسرائيل و الوقوف في وجه كل ما من شانه أن يهدد هذا الحليف الاستراتيجي، كما أبرزت بشكل واضح هيمنة و سيطرة توجهات تيار المحافظين الجدد التي ترى بضرورة الإبقاء على حالة الصراع بدل العمل

---

[1] وثيقة : **نص بيان الرئيس جورج وولكر بوش عن الشرق الأوسط في 24 جوان 2002**. المصدر: السياسة الدولية، العدد 149، جويلية 2002، ص ص 112 – 113.

[2] نفس المرجع، ص 112.

[3] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 500.

على حله خاصة و أن ميزان القوة الإقليمي بين إسرائيل و جيرانها العرب راجح لصالح إسرائيل .

المطلب الثاني : الكونغرس و السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

يُعرَف عن الكونغرس الأمريكي أنه يهدف بصورة أساسية إلى إقامة نظام سياسي يقوم على مبدأ الرقابة المتبادلة و التوازن خاصة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية، و ذلك من أجل وضع بعض القيود على السلطة السياسية للأجهزة المخولة بذلك ، فأعطى جهة صلاحيات واسعة للرقابة على الجهة الأخرى بحيث لا يمكن لأي جهة أن تنفرد بصنع القرار ، و في مجال السياسة الخارجية أعطى الدستور للكونغرس صلاحيات عديدة أهمها : سلطة إعلان الحرب و سلطة إقرار ميزانية الحرب و الميزانية العامة التي تقترحها الإدارة ، فيمكن للكونغرس مثلا أن يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية من خلال الصلاحيات التي يتمتع بها في تمويل العمليات العسكرية ، و هذا يعطيه نفوذا أكبر في صناعة قرارات السياسة الخارجية، و قد يجعل ذلك أعضاء الكونغرس يملكون حق معارضة سياسة الإدارة الأمريكية في حالة تعارض سياسة الرئيس مع توجهاتهم و طموحاتهم، فقد مارس الكونغرس هذه الصلاحيات في السابق عند إعلان الحرب على اسبانيا عام 1889 [1] ، كما ساهم كذلك في تبني الولايات المتحدة لخيار سياسة العزلة و عدم التدخل في شؤون الخارجية و كذا في خروجها من عزلتها و انفتاحها على العالم.

و في مقابل هذا التصور الذي يبرز و يؤكد دور و مكانة الكونغرس في السياسة الخارجية للولايات المتحدة يرى **نيكولاس غايات** أنه نظرا لكون أعضاء الكونغرس ينتخبون من قبل مقترعين في مناطق محددة في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن السهل الاستنتاج أن تركيزهم ينصب على القضايا المحلية، و بالتالي فإن مقاربتهم للسياسة الخارجية هي انعزالية انعكاسا لذلك [2]، و هذا يدعونا للتساؤل عن حدود

---

(1) نفس المرجع، ص ص 115 – 116.
(2) نيكولاس غايات، مرجع سابق ، ص 239.

و طبيعة الدور الذي يلعبه الكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

في البداية ما يمكن ملاحظته هو أن الكونغرس بحكم عمله عن بعد في تشكيل السياسة الخارجية [1] ، لذا فهو يسعى دائما إلى تعظيم دوره في هذا المجال خاصة في مواجهة الدور المتعاظم للسلطة التنفيذية، و تبرز أهمية هذا الدور الذي يلعبه في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي من خلال إقراره أو معارضته لسياسة الإدارة، و ذلك باستخدام صلاحياته خاصة فيما يتعلق بالتصويت على الميزانية المقترحة من قبل الإدارة، مما يجعل هذه الأخيرة تحدد توجهاتها مسبقا من خلال التشاور مع أعضاء الكونغرس لتجنب المعارضة على التصويت [2]، و إضافة إلى هذا فإن طبيعة الخيارات و المواقف التي يتبناها أو يوافق عليها الكونغرس غالبا ما تُفسَّر بالرجوع إلى طبيعة التركيبة البشرية المشكلة لغرفتي المؤسسة التشريعية الأمريكية و انتماء أعضائها الحزبي و الفكري و الديني خاصة إذا تعلق الأمر بالصراع العربي الإسرائيلي .

يذهب البعض مثل **فواز جرجس** إلى أنّ الكونغرس من خلال السلطات المخولة له قد لعب دورا حاسما في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء المنطقة العربية ، أكثر من أي مكان آخر في العالم خاصة فيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية المقدمة لإسرائيل و الصراع العربي الإسرائيلي و أمن النفط، و ذلك باعتبار أنّ المنطقة ذات أهمية طويلة المدى فيما يتعلق بالموارد النفطية، فمن خلال الكونغرس يتم تخصيص المساعدات الخارجية الاقتصادية و العسكرية التي تعتبر من أكثر أدوات السياسة الخارجية الأمريكية فعالية في نشر نفوذها في المنطقة ، و تاريخيا لعبت المساعدات الأمريكية دورا حاسما في تشجيع مصر على توقيع اتفاقية سلام "كامب دافيد" مع إسرائيل عام 1979 و إنهاء الحرب معها [3] ، كما أنّ المساعدات الاقتصادية و العسكرية التي يقرها الكونغرس سنويا لصالح إسرائيل قد أعطت تل أبيب أفضلية إستراتيجية جعلتها الأكثر تفوقا على باقي الأطراف العربية في منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) نفس المرجع، ص 240.
(2) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 117.
(3) فواز جرجس، مرجع سابق. ص 76.

و في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يمكن القول بـأنّ مكانـة الكـونغرس و نطـاق تدخله في مجال السياسة الخارجية قد أصـبح أوسـع، بسـبب زوال التهديـد السـوفييتي الذي بزواله تراجع هامش المناورة و السـيطرة علـى عمليـة صـنع قـرارات السياسـة الخارجية الأمريكية بالنسبة للسلطة التنفيذية و صارت أكثـر خضـوعا للكـونغرس، ففـي هذه المرحلة تواصل نمط الاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكيـة تجـاه الصـراع العـربي الإسرائيلي بـالنظر إلى انحيـاز الكـونغرس إلى إسـرائيل ، خاصـة في حـدود ممارسـته لسلطاته الدستورية ، ففي هـذا الإطـار امتنعـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـن استعمال المساعدات الاقتصادية كعصا للضغط علـى إسـرائيل لتقـديم بعـض التنـازلات الشكلية على جبهة السـلام ، و قـد زاد مسـتوى المسـاعدات الأمريكيـة إلى إسـرائيل باستمرار على الرغم من عدم وجود تقدم مهـم في حـل الصـراع العـربي الإسـرائيلي ، فالكونغرس لا يوافق فقط بشكل روتيني على المساعدات لإسـرائيل، بـل يحـاول كـذلك المزايدة على السلطة التنفيذية بطلب في زيادة المساعدات لإسرائيل.

و لقد أخفقت السلطة التنفيذية في تحدي السلطة التشريعية بشأن هذه المسألة بشـكل خاص [1] و بالتالي فإن زيادة المساعدات الأمريكية لإسرائيل نتيجة الدعم المقدم من طـرف الكونغرس جعلت الرئيس غير قادر على ممارسة أي ضغوط فعلية من شأنها أن تجبر إسـرائيل على تقديم تنازلات من أجل التقدم في عملية السلام ، فمثلا في عهد **جـورج بـوش** (الأب) الذي يعتبر من قبل العض بأنه أكثر الرؤساء الأمريكيين توازنا بشأن قضية الصـراع العـربي الإسرائيلي ، يوصف بأنه مارس ضغوطا غير مقبولة على إسرائيل ـــ و هذا على حد تعبير **بيل كلينتون** ـــ و واجه انتقادا كبيرا في أوساط الكونغرس، و مع هذا بلغ حجم المعونـة الماليـة المقدمة في السنة المالية 1991 ما مجموعه 5.147 مليار دولار، و منذ تلك السـنة أخـذت المعونة الاقتصادية التي تقدمها إدارة بوش بالازدياد [2] ، خاصة و أن الكونغرس خلال هـذه الفترة كان ذا أغلبية ديمقراطية مما يعني أنّ الضغط على الـرئيس يكـون أكـبر، و أنّ رؤى الكونغرس حول السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ستحظى بأولويـة الـدعم و القبول في أوساط صنع القرار الخارجي الأمريكي.

---

(1) نفس المرجع . ص 78.

(2) تشريل روبنبرغ. مرجع سابق. ص 303.

و في هذا السياق أدى وقوف الكونغرس إلى جانب إسرائيل إلى اعتماد النخبة الأمريكية لسياسة الترغيب بدل محاولة الضغط من أجل أي تقدم من جانب إسرائيل نحو معالجة الصراع العربي الإسرائيلي، و هذه السياسة بدورها جعلت القادة الإسرائيليين يدركون حقيقة مهمة و هي أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تستعمل قدرتها و نفوذها للضغط عليهم من أجل تقديم تنازلات على طريق السلام العربي الإسرائيلي ، و قد أصبح الرؤساء الأمريكيون يفكرون مرارا قبل الضغط على إسرائيل لأن الكونغرس يعيق أي جهود لربط المساعدات و الدعم الأمريكي إلى إسرائيل بسلوكها الحقيقي، وغالبا ما أوضح الكونغرس للسلطة التنفيذية أنه سيعارض أي محاولات رئاسية للضغط على إسرائيل ، و في عام 1996 ذهب الكونغرس إلى أبعد من ذلك عندما صادق على تشريع ضد رغبة الرئاسة الأمريكية يطالب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس [1].

و عندما حاول كلينتون ــ من خلال تدخله المتواضع و الضغط الهادئ على الفلسطينيين و الإسرائيليين ــ بعث الحياة من جديد في عملية السلام ، اعتبر **ناتنياهو** أن إسرائيل هي من تقرر إستراتيجية السلام و الحرب، و ببساطة رفضت إسرائيل هذا التدخل من الرئيس الأمريكي و كان إلى جانب **ناتنياهو** أعضاء الكونغرس ، حيث أن أكثر من 80 سيناتورا و 200 نائب وقعوا على وثيقة تعارض جهود إدارة كلينتون لدفع **ناتنياهو** لقبول خطة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة [2]، و من جهته ينظر **ويليام كوانت** إلى المقاربة الحذرة لـ: **بيل كلينتون** نحو صنع السلام العربي الإسرائيلي على أنها تُفسَّر بالنظر إلى الدور الذي يلعبه الكونغرس ، إذ أن هذا الأخير كان يعتبر مشكلة بالنسبة للرئيس **كلينتون**، فالجمهوريون كانوا يسيطرون على كلا المجلسين في السلطة التشريعية ، و القرارات المؤيدة لإسرائيل تتخذ عادة بتأييد إجماعي تقريبا في مجلس النواب و مجلس الشيوخ [3].

إن هذا الدعم الذي تلقاه إسرائيل من قبل الكونغرس الأمريكي ليس من قبيل الصدفة ، بل هو راجع في الأساس إلى أن أعضاء الكونغرس الذين يعملون باستمرار

---

(1) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 79.
(2) نفس المرجع، ص ص 80 – 81.
(3) ويليام كوانت ، **عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967**، مرجع سابق، ص 668.

و بجهد كبير على دعم إسرائيل ، يمثلون دوائر انتخابية يوجد فيها نسبة كبيرة من اليهود ، و على الرغم من أن اليهود يشكلون حوالي 3 % من الشعب الأمريكي و 6 % من الناخبين ، إلا أن تمركزهم في بعض المناطق الانتخابية الرئيسية و دعمهم القوي لإسرائيل يجعلان الأصوات اليهودية قوة مهمة لا يمكن للكثيرين من أعضاء الكونغرس و من غير اليهود تجاهلها [1]، إضافة إلى أن لليهود في أمريكا في فترة الانتخابات نشاطا خاصا في دعم الأشخاص الذين يدافعون عن إسرائيل ، و إيصالهم إلى مراكز صنع القرار ، سواء كانت هذه الانتخابات نيابية أو رئاسية خاصة فيما يتعلق بالدعم المالي و الدعائي، مما يجعل النخبة الحاكمة فيما بعد في حالة تبعية لليهود في هذا المجال.

و بسبب تزايد دور الكونغرس في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لصالح إسرائيل، صار هناك من يصف الكونغرس باعتباره نسخة مصغرة عن الكنيست الإسرائيلي، و ذلك لان معظم أعضائه يؤيدون إسرائيل تأييدا عميقا و ثابتا، و لقد كان الكونغرس دائما هو صاحب عديد من المبادرات المنحازة لإسرائيل ، و قد تعدى الكونغرس ذلك إلى التهديد بتخفيض أو قطع المعونات عن الدول التي تنتقد إسرائيل [2] ، بينما كانت سياسة الكونغرس نحو الجانب العربي و تحديدا نحو الفلسطينيين على نحو مغاير تماما ، فقد كان ضد أي سياسة أمريكية متوازنة أو متعاطفة مع الشعب الفلسطيني ، فمع نهاية العهدة الثانية لـ: **بيل كلينتون** و بداية حكم **جورج .و. بوش** كانت قد اندلعت أحداث عنف قوية في الأراضي المحتلة تزامنت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثالثة (انتفاضة الأقصى) و رد الفعل الإسرائيلي العنيف ضد الشعب الفلسطيني ، و مع هذه الأحداث استمرت مواقف الكونغرس مثلما في السابق ، حيث جاء في خطاب موجه من الكونغرس إلى الرئيس يحمل بصورة صريحة مسؤولية هذا العنف للطرف الفلسطيني و يعتبر الطرف الإسرائيلي هو الضحية.

فمجلس الشيوخ مثلا يعبر عن اعتقاده بأن إسرائيل قد قدمت كل التنازلات الممكنة ، و أن الفلسطينيين هم السبب في أحداث العنف الأخيرة ، وأنه يوميا يقوم الفلسطينيون بنحو

---

[1] نديم البيطار، **هل يمكن الاحتكام إلى الولايات المتحدة في الصراع العربي الإسرائيلي**، الطبعة الثانية. بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، لبنان، جانفي 2002 ، ص 47.

[2] محمود حمد ، مرجع سابق، ص 86.

ثلاثين هجوما على العسكريين و المدنيين الإسرائيليين وأن الكثير من هذه الهجمات مخطط بعناية من قبل القيادات الأمنية الفلسطينية و قادة منظمة التحرير ، و أن رئيس السلطة الفلسطينية لم يخاطب شعبه يوما لوقف العنف على الرغم من النداءات العديدة التي وجهتها الولايات المتحدة بهذا الصدد [1].

فالولايات المتحدة حسب مجلس الشيوخ قد فتحت حوارا مع منظمة التحرير الفلسطينية و سمحت بإقامة تمثيل للفلسطينيين في واشنطن ، و سمحت للمسؤولين الفلسطينيين بزيارة الولايات المتحدة ، و قدمت دعما ماليا للفلسطينيين بشرط التزام قيادتهم التام بالسلام ، خاصة و أن التشريعات الأمريكية كانت تمنع أي مسؤول من لقاء أعضاء المنظمة ما لم تتخل تماما عن الإرهاب و دعمه، و نظرا للتغيير الكبير في سلوك الفلسطينيين في هذه الفترة فإنه يجب على الحكومة الأمريكية أن تعيد النظر في علاقتها بالسلطة الفلسطينية ، فكل الأفراد الذين يشتبه في قيامهم بهجمات ضد إسرائيل يجب أن يمنعوا من دخول الولايات المتحدة ، و يجب إدراج المنظمات التي ترعى العنف كمنظمات إرهابية ، كما أن السيد **ياسر عرفات** لا يجب أن يدعى للقاء كبار المسؤولين الأمريكيين ، أما الأمر الآخر الذي يجب أن يتم التأكيد عليه هو تصميم الولايات المتحدة على معارضة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد ، و يؤكد الشيوخ في الأخير أنه على أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين ، و الإدارة أن يواصلوا تأكيد التزامهم بأمن إسرائيل و بالمصالح المشتركة الفريدة بين الدولتين [2].

لقد لعبت مؤسسات النظام السياسي الأمريكي الرسمية التشريعية و التنفيذية دورا مهما و حاسما في أغلب مواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، بما يدل على أن عوامل استمرار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع غالبا ما تفسر بالرجوع إلى خصائص القادة السياسيين الأمريكيين، و النخبة الحاكمة الموالية لإسرائيل و التي تهيمن على المراكز الحساسة لصنع القرار السياسي الأمريكي ، غير أنه و من جهة أخرى يبدو أن جزء مهم من النخبة الحاكمة في حد ذاتها كثيرا ما تقع تحت تأثير بعض القوى الداخلية غير الرسمية، و هذا ما يجعلها أحيانا تتبع سياسات قد تتعارض مع قناعاتها كنخبة حاكمة.

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 86 – 87.
[2] نفس المرجع ، ص 87.

المبحث الثاني : دور المحددات الداخلية غير الرسمية

على الرغم من أن مؤسسات النظام السياسي الرسمية التي تطرقنا إليها هي الجهة المسؤولة و المخولة بصنع قرارات و ممارسة سلوكات السياسة الخارجية الأمريكية، وتتبنى جميع المواقف المتعلقة بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، و هذه المؤسسات هي التي تمارس في النهاية أدوار الوساطة الدبلوماسية التي تظهر دائما في شكل دعم وتأييد للطرف الإسرائيلي لعدة اعتبارات، و تشكل هذه الملامح الجزء الظاهر فقط من محددات السياسة الخارجية الأمريكية، غير أن البحث أكثر في عمق البنية الداخلية الأمريكية يؤكد لنا وجود عوامل و محددات غير رسمية تلعب هي الأخرى دورا مهما في بلورة و توجيه و دعم المواقف و السلوكات الخارجية الأمريكية، خاصة من خلال المساهمة في إيصال الرسميين إلى مراكز صنع القرار.

المطلب الأول : دور وسائل الإعلام و الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية

إذا كان هناك دور لوسائل الإعلام و الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فإن هذا الدور يزداد أكثر بعد نهاية الحرب الباردة أين شهد العالم ثورة تكنولوجية هائلة و سرعة و حرية في تدفق المعلومات و الأخبار باستخدام تقنيات عالية، بحيث أصبح العالم كله عبارة عن قرية صغيرة، و في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة الأمريكية يُفترض أن تضطلع وسائل الإعلام و الرأي العام بدور حيوي و نشيط في عملية السياسة الخارجية للدولة أكثر من أي بلد آخر، و هذا ما يمكن اعتباره أحدى زوايا التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

أولا : دور وسائل الإعلام :

كان لوسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلان الدستور الأمريكي أهمية بالغة في نشر القيم السياسة الأمريكية و التفاعل بين الحكام و أفراد الشعب، و استمرت هذه الأهمية مع تطور صناعة الإعلام و زيادة حجم التغطية الإعلامية و قضايا الاهتمام، و حسب الأرقام الرسمية للحكومة الأمريكية فإن ميزانية إذاعة صوت أمريكا سنة 1991 على سبيل المثال بلغت 231 مليون دولار، و تتألف إداراتها من أكثر من 3000 موظف،

و لها أكثر من 25 مكتب في العالم، كما توجد بالولايات المتحدة أزيد من عشرة ألاف صحيفة يومية و أسبوعية، و تمتلك المؤسسات الخاصة من مواردها المالية و التقنية أزيد من 50% [1] ، إضافة إلى القنوات التلفزيونية الضخمة و الأكثر شعبية في أمريكا مثل شركة الإذاعة القومية NBC و قناة CNN ناهيك عن حجم المعلومات الذي توفره الشبكة العالمية للمعلومات (Internet).

من الناحية المجردة تستند ممارسة العملية الإعلامية من قبل الصحافة و وسائل الإعلام الحديثة في الولايات المتحدة على الخبر News كمنطلق يحدد الأولوية في الاهتمامات المتعددة التي يفرزها التدفق الإعلامي الضخم و تعدد قنوات و وسائل الإعلام، غير أنه و نظرا لأهمية ذلك بالنسبة لصناع القرار فإن هذا المفهوم يخضع في الواقع لشبكة من المعايير القيمية و المصلحية و السلطوية بحسب المجال السياسي و الاجتماعي الذي تمارس فيه، بكيفية تجعل العملية الإعلامية تؤدي وظائف مختلفة، و يسعى صناع القرار لاستثمار المادة الإعلامية إلى أقصى قدر ممكن، و تتجلى أهم مظاهر هذا الاستثمار عموما في:

- الحصول على المعلومات المفيدة لصنع القرار و معرفة الآراء و المستجدات .
- تركيز الاهتمام و خلق مناخ مناسب لتلقي القرار من خلال الترويج الإعلامي له.
- إعلان القرار و متابعته [2] .

لذلك فإن صناع القرار لهم اهتمام خاص بالمادة الإعلامية و مصادرها المختلفة كالمؤسسات الإعلامية الرسمية سواء كانت مرتبطة بالمؤسسة السياسية كما هو الشأن بالنسبة لوكالة الإعلام و الاتصال التابعة للرئاسة، أو قسم الإعلام و الصحافة في وزارة الدفاع والخارجية و المحلفين الإعلاميين و البرلمانيين، أو الصحف و الوكالات و القنوات التي تعمل باستقلالية عن جهاز الدولة رغم ارتباطها من الناحية القانونية، إضافة إلى مصدر أساسي آخر يتمثل في وسائل الإعلام الحرة، حيث يتابع أعمال الكونغرس أكثر من 4000 صحفي معتمد رسميا [3]، و من خلال ما أشرنا إليه يعمد الرسميون إلى حشد هذه الإمكانات و الموارد

---

[1] منصف السليمي، مرجع سابق، ص 261.
[2] نفس المراجع، ص 268-267 .
[3] نفس المرجع ، ص 268 .

الإعلامية التي تحيط بالمؤسسة السياسية لتركيز و توجيه اهتمام الساحة الداخلية من أجل دعم التوجهات و السياسات الرسمية فيما يخص السياسة الخارجية للدولة، لذا تعتبر وسائل الإعلام في أغلب الأحيان أداة دعم لسياسة الولايات المتحدة تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة في ظل سيطرة السلطة السياسة على المؤسسات الإعلامية الثقيلة، و قدرتها على توجيهها في الإطار الذي يتماشى مع توجهاتها السياسية.

عرف عن أجهزة الإعلام الأمريكية في تغطيتها للصراع العربي الإسرائيلي الدائر في الشرق الأوسط تحيزها لما تعتبره القضية اليهودية منذ **وعد بلفور** ، و لم تكن تعترف بأي حق من الحقوق الفلسطينية فضلا عن وصفهم بالتخلف و الإرهاب و أنهم عاجزون و غير معروفون ، و في إحدى الدراسات للصحف الأمريكية وُجد أن اليهود في فلسطين يصوَّرون على نحو إنساني و أنهم شعب يكافح من أجل بناء حياة مزدهرة ، في حين يجرد الفلسطينيون من الإنسانية و تنكر حقوقهم و هويتهم و يحرمون من الاعتراف السياسي بهم [1] ، و لم تتحسن هذه الصورة إلى مع الانتفاضة التي أظهرت العنف الإسرائيلي الممارس ضد الفلسطينيين ، الأمر الذي جعل بعض وسائل الإعلام الأمريكية خاصة الصحافة أكثر صراحة و واقعية و أكثر انتقادا لإسرائيل، إلا أنها اتجهت نحو اتباع الإرشادات الرسمية الأمريكية ، و بالتالي فقد أخفقت في الدفع أو المساهمة من أجل تسوية سلمية [2].

و كانت قد تزامنت هذه التوجهات الجديدة في بعض وسائل الإعلام الأمريكية مع بداية نهاية الحرب الباردة ، و هذا ما يدل على أن وسائل الإعلام الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ستكون أكثر استقلالية و ستعلب دورا أكثر ايجابية و واقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، و يقول مدير دائرة الأخبار في إحدى شبكات الإعلام الأمريكية (NBC) بعد إشارته إلى الدور الذي لعبه الإعلام في عملية السلام بين مصر و إسرائيل: " يبدو بالتأكيد أن وسائل الإعلام هي المجال الرئيسي للمفاوضات " [3]

---

[1] ميخائيل سليمان، **فلسطين في العقل الأمريكي**، في: ميخائيل سليمان وآخرون، مرجع سبق، ص 33.

[2] نفس المرجع ص 34.

[3] ادموند غريب ، **الإعلام الأمريكي و العرب**، في : ادموند غريب و آخرين ، **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**، الطبعة الأولى . مركز دراسات الوحدة العربية ، نوفمبر 2002، ص 201.

مما لاشك فيه هو أن المراسلين في واشنطن و الصحفيين يساعدون الإدارات الأمريكية و يؤثرون في رسم السياسة الخارجية بعدة سبل ، فكثيرا ما تستخدم وسائل الإعلام لنقل ما لا تريد الحكومة إرساله عبر الحقائب الدبلوماسية، ذلك لأن صناع القرار باتوا يدركون أن الدبلوماسية القديمة فقدت بعض فعاليتها ، و برزت دبلوماسية جديدة جزء منها سري وجزء علني و الجزء الآخر دعائي يتم عبر الوسائط الإعلامية المختلفة و يلعب الدور الأساسي في التواصل بين الحكومات و الشعوب، غير أنه في النهاية نجد أن رجال الإعلام ليسوا دبلوماسيين، و عادة فإنهم يسعون وراء أهداف يجب أن تختلف عن أهداف المسؤولين الحكوميين الذين يحصلون منهم على المعلومات، فالمسؤول الحكومي يريد إبقاء نطاق أكبر من السرية على بعض القضايا بينما وظيفة رجل الإعلام هي الوصول إلى المعلومة و نشرها ، و يبقى الواقع غالبا ما يؤكد أن صانع القرار يلعب دورا متزايدا في تقرير ما هو الخبر و بصورة خاصة في مجال تغطية الشؤون الخارجية [1]

و مع أن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية حرة اسميا في أن تكتب أي شيء حول السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنه في واقع الأمر بقدر ما يكون الإعلاميون متجاوبون مع مطالب المسؤولين يسمح لهم بالوصول إلى الرئيس و مستشاريه ـــ حسبما يؤكد ذلك **نيكولاس غايات** ـــ ، و هذه صفقة قد تقدم للمراسل مناسبة حصرية غير أنها تقضي على قدرته على الكتابة بطريقة نقدية [2] ، و بالتالي تصبح وسائل الإعلام إحدى الجهات المستهلكة للبيانات الرسمية الصادرة عن المؤسسة التشريعية و المؤسسة التنفيذية.

كل هذا كان له الأثر الكبير في طريقة تعاطي وسائل الإعلام و دورها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، و التي كثيرا ما تميزت بعدم التوازن في التغطية الإعلامية ، و غالبا ما يعود ذلك إلى نوع من الأحادية الإعلامية عندما يكون الموضوع متعلقا بالقضايا الخارجية ، فتغطيه القضايا الخارجية تبدأ و تنتهي بمواضيع تخص الولايات المتحدة بشكل مباشر ، و الصراع العربي الإسرائيلي يأتي هذا الإطار ، لذلك نجد أن التغطية الإعلامية لقضايا الشرق الأوسط عامة ارتبطت بشكل كبير بالخطر على إسرائيل التي توصف

---

[1] انظر: نفس المرجع، ص 202

[2] نيكولاس غايات ، مرجع سابق ، ص 244

إعلاميا كدولة صديقة لأمريكا، و بالنتيجة فإن الصراع العربي الإسرائيلي ينظر إليه من وجهة نظر تعتبر إسرائيل حليفة لها [1] ، و الأكيد أن هذه النظرة الإعلامية نحو إسرائيل تقابلها نظرة معاكسة تماما للطرف العربي الذي يقدم دائما بصورة مشوهة، و يرجع الأستاذ **ادموند غريب** ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

1. التحيز الإعلامي الذي يعود لأسباب تاريخية و سياسية و دينية، و تشابه نمط التفكير لدى الصحافيين الأمريكيين حول الأحداث في منطقة الشرق الأوسط .
2. التعاطف الإعلامي الأمريكي مع اليهود بسبب المعاملة التي تعرضوا إليها من قبل النازيين.
3. نشاط القوى اليهودية و المتعاطفين مع إسرائيل و تغلغلهم في أجهزة الإعلام [2]

إن وسائل الإعلام الأمريكية في واقع الأمر لا تلعب الدور نفسه الذي تلعبه المؤسسات الرسمية ، إلا أنها تكون أداة فعالة يعتمد عليها صناع القرار و لا يمكنهم الاستغناء عنها من أجل تقديم سياستهم بالصورة التي يرونها ملائمة ، و تناول قضايا السياسة الخارجية بالطريقة التي يرون فيها مصالحهم و مصالح حلفائهم مع الأخذ في الاعتبار تأثير الإعلام على تكوين الرأي العام الداخلي و الخارجي، و أهمية ذلك في إضفاء المصداقية على السياسة الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بقضايا حساسة و ذات خصوصية كالصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: دور الرأي العام الأمريكي

ذكرنا فيما سبق ـــ في الفصل النظري ـــ أن الحديث عن الرأي العام و علاقته بالسياسة الخارجية الأمريكية يثير قضية مهمة، تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من جهة و ما تفرضه فعالية السياسة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى ، كما تطرح من ناحية أخرى قضية اهتمام الرأي العام و ايجابيته بخصوص قضايا السياسة الخارجية ، فالمنظومة الديمقراطية في الولايات المتحدة تقضي بضرورة فرض بعض القيود على حركة جهاز صنع السياسة الخارجية ، إذ تكون القيادة السياسية فيها مقيدة

[1] ادموند غريب ، مرجع سابق ، ص ص 2005-206 .
[2] نفس المرجع ، ص 208.

بإطار واضح من المفاهيم و التقاليد المرتبطة بالأمن القومي من جهة و ممارسة السلطة واحتـــرام المعارضة و الرأي العام من جهة أخرى، فالمبادئ الديمقراطية تنادي بقدرة المواطن البسيط ليس فقط على فهم شؤون السياسة الخارجية، بل على إمكان المشاركة فيها و ما يرتبط بذلك في حق المواطن العادي في أن يكون على علم بقسط أدنى من الحقائق المرتبطة بخلفيـــات القـــرار السياسي قبل اتخاذه.

غير أن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يدل على أنها بطبيعتها غير ديمقراطية في كل الحالات، فمن ناحية نجد أن صناعتها و إدارتها هي احتكار حكومي، ومن ناحية أخرى فإنهـــا كثيرا ما تتطلب السرعة و المرونة في مواجهة المواقف المختلفة، و من ناحية ثالثة قـــد تتطلـــب السياسة الخارجية قدر معتبرا من السرية خاصة في مجال المفاوضات [1] ، و فضلا عن ذلـــك كله فإن الطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية وما يفرضه ذلك من ضرورة أن يكون المعنيون بها من المختصين والخبراء تجعل قدرة الرأي العام محدودة على فهم و استيعاب قضـــاياها و مشاكلها، و يكون بذلك غير قادر على صياغة البدائل الممكنة لتحقيق المصالح القوميـــة، و بالتالي تبقى عملية السياسة الخارجية حكرا على مجموعة صغيرة من المسؤولين.

و فيما يتعلق بمدى اهتمام و إيجابية الرأي العام الأمريكي فإنـــه يمكـــن ـــ حســـب Rosenau ـــ التمييز بين ثلاث شرائح هي: صانعي الرأي و هم الذين يملكون الوصول إلى قنوات الاتصال و يؤثرون بذلك في اتجاهات الرأي، و الشريحة الثانية و تشمل الذين تتوافر لهم المعلومات و الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية و لكن لا يمكنهم الوصول إلى مراكـــز التأثير، أما الشريحة الثالثة فتتمثل في الرأي العام الجماهيري و يضم الذين ليست لديهم الفرصة أو الرغبة في المشاركة مسائل السياسة الخارجية [2].

و يعتبر الرأي العام عموما من القوى الداخلية المهمة في الولايـــات المتحـــدة، و إن لم يكن هنالك دور بارز و مباشر تلعبه الجماهير الأمريكية في السياسة الخارجية فإن هنـــاك دورا

---

[1] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 127.

[2] نفس المرجع ، ص 123.

غير مباشر و له تأثيره و أهميته بالنسبة للمسؤولين المباشرين عن صنع و تنفيذ السياسة الخارجية.

تعتبر الانتخابات أهم مدخل لهذا الدور الذي يلعبه الرأي العام، فمن خلال الانتخابات يتم اختيار الرئيس و أعضاء الكونغرس المنتخبين، و هؤلاء هم من يؤثر في عملية صنع القرار بشكل مباشر، و لهم الحق في تعيين من يختارونهم في المناصب الحساسة في الحكومة، و الأمر الأساسي هو أن الانتخابات كثيرا ما أدت إلى تغيير القادة الذين يتم اختيارهم من قبل الجماهير الشعبية، مما قد يؤدي إلى تغيير السياسة الخارجية [1]، وقد لاحظنا كيف أن **بيل كلينتون** اعتمد بشكل كبير على الناخبين اليهود و تعاطفهم و دعمهم من أجل الوصول إلى منصب الرئاسة, و كيف انعكس ذلك على التعيينات التي أجراها على مستوى إدارته، حيث كان أغلب أعضائها موالين لإسرائيل، و هذا بدوره كان له أثره على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

ويزداد تأثير العام أكثر بعد نهاية الحرب الباردة نتيجة تطور و انتشار وسائل صناعة الرأي العام، و هذا الأمر يجعل صناع القرار الأمريكيين في وضع أكثر حرجا مع القاعدة الشعبية التي يمثلونها، و حتى يعطوا المصداقية و المشروعية لسياستهم خاصة تجاه أولئك المهتمين بالشؤون الخارجية، صار من الضروري الرجوع إلى الاهتمام بدعم و تأييد الرأي العام .

و رغم هذه الأهمية التي يكتسيها الرأي العام الأمريكي إلا أنه و من خلال النظر إلى الواقع الأمريكي فإن هناك مؤشرات على أن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية محدود جدا، و ذلك لأن المترشحين في الانتخابات نادرا ما يتطرقون إلى السياسة الخارجية في حملاتهم الانتخابية مما يعكس لامبالاة الشارع الأمريكي بذلك، فعلى سبيل المثال لم يشفع لـ: **جورج بوش** انتصاره في حرب الخليج عندما ترشح لعهدة ثانية، بينما فاز منافسه **بيل كلينتون** الذي كان قد أكد على معالجة القضايا الداخلية في حملته الانتخابية، و بنفس السياسية استمر لعهدة ثانية ، إلا أن الاستثناء لدى الساسة الأمريكيين في حملتهم الانتخابية و فيما يتعلق بالسياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فإنهم يؤكدون دائما على استمرار الدعم الأمريكي

[1] أسيا الميهي، مرجع سابق، ص 87.

لإسرائيل لإدراكهم مدى أهمية الصوت اليهودي و دور الجماعات اليهودية في ترجيح كفة الانتخابات لصالح مرشح على حساب أخر و كان ذلك واضحا في حالة الرئيس **بيل كلينتون**.

جانب أخر يجب أن نشير إليه عند حديثنا عن دور الرأي العام، و هو أن هذا الأخير إضافة إلى ابتعاد اهتمامه عن قضايا السياسة الخارجية، فإنه يقع تحت تأثر وسائل الإعلام و صناع الرأي من المسؤولين الحكوميين و جماعات الضغط، و بالتالي فإن الصورة السائدة لدى المواطن الأمريكي العادي عن الصراع العربي الإسرائيلي يكتسبها عن طريق تأثير هاتين الجهتين، و نتيجة لذلك فإنه كثيرا ما كان أغلب الأمريكيين يقلون في استطلاعات الرأي بأن تعاطفهم مع إسرائيل هو الأرجح [1].

و خلاصة ما ذكرنا حول دور الإعلام و الرأي العام في السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، هو أن هذه الجهات تؤثر و تساهم في رسم و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية بصورة غير مباشرة، و غالبا ما يتحكم في هذا الدور صناع القرار المباشرين الذين يسيطرون على صناعة الإعلام الأمريكي و يستحوذون على صناعة الرأي العام، و هذا ما يجعل وسائل الإعلام و الرأي العام في أغلب الأحيان مجرد وسائل دعم تسيطر عليها المؤسسات الرسمية و تستخدمها لتعزيز مواقفها و سياستها التقليدية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الثاني: تأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية

بعد نهاية صراع الحرب الباردة ثم النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية أصبحت المصالح الأمريكية و حلفائها أكثر أمنا، و لم يعد لإسرائيل تلك الأهمية الإستراتيجية التي كانت تلعبها أثناء الحرب الباردة كوكيل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، خاصة و أن هناك من يرى بأنه بعد هذه المرحلة بات واضحا أنه لا توجد صلة واضحة بين إمدادات النفط و مسار الصراع العربي الإسرائيلي [2] خاصة بعد نهاية حب

---

[1] ميخائيل سليمان، مرجع سابق، ص36.

[2] ويليام كوانت، **عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية و النزاع العربي الإسرائيلي منذ 1976**، مرجع سابق، ص 553 .

الخليج بتلك الطريقة، و بالتالي ما الذي يفسر استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل في ظل هذه التغيرات الجديدة؟

و في ظل الرأي الذي يقول بتراجع فكرة أن إسرائيل رصيد استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة، صار العديد من الباحثين يرجعون في تفسيراتهم إلى الدور الذي يمارسه **اللوبي الإسرائيلي** (*) لتفسير استمرار نسق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، خصوصا و أن الذي يميز النظام السياسي الأمريكي هو انقسام مؤسسات صنع القرار و التنافس البيروقراطي فيما بينها، مما يوفر العديد من الطرق للتأثير في العملية السياسية في مستواها الداخلي و الخارجي، و نتيجة لذلك تستطيع جماعات الضغط و أهمها اللوبي الإسرائيلي أن تؤثر في تشكيل هذه السياسية بطرق مختلفة و كثيرة، كحشد التأييد للأعضاء المنتخبين في الكونغرس و أعضاء الفرع التنفيذي، و التبرع للحملات الانتخابية و التصويت في الانتخابات و التأثير في الرأي العام...(1)

و يندرج اللوبي الإسرائيلي مثله مثل العديد من جماعات الضغط الأمريكية في إطار النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح رسميا مثل هذه النشاطات، إلى درجة أنه أصبح هناك العديد من اللوبيات الإثنية التي تمثل إطارا لملء فراغ الهوية الذي يميز المجتمع الأمريكي، و أصبح بذلك لكل أقلية من المهاجرين لوبي خاص بهم ، فنجد هناك اللوبي اليوناني ، اللوبي التركي ،

(*) ترد عبارة **اللوبي الإسرائيلي** أو **اللوبي الصهيوني** في العديد من المقالات و الأبحاث المتعلقة بالقضية الفلسطينية و بالصراع العربي الإسرائيلي و العلاقات الأميركية العربية، دون إيضاح ماهية هذا اللوبي و دون التعريف به و تحديده، و رغم التأثير الكبير الذي يمارسه فإنه ربما يبقى من أكثر العبارات إبهاما و عمومية في قاموس الصراع العربي الإسرائيلي، و مع أن تشكيل **اللوبي الإسرائيلي** و منظماته على نحو فعال في الولايات المتحدة يعتبر حديث نسبيا (منذ مطلع الخمسينيات) ، إلا أن سعي الحركة الصهيونية للتأثير على صناع القرار الأمريكيين بمختلف الوسائل يعتبر قديما و ملازما لفكرة الصهيونية العالمية منذ نشأتها في القرن التاسع عشر ، و قد ركز اليهود بصورة خاصة على الدور الأمريكي ابتداء من أواخر الثلاثينات إثر التأزم الذي طرأ على علاقتهم مع بريطانيا نتيجة الثورة الفلسطينية 1936 و التي أعقبها الكتاب الأبيض البريطاني عام 1939 ، و بعدها بدؤوا يدركون الأهمية المستقبلية للدور الأمريكي العالمي، لذلك تركزت جهودهم بشكل واضح على التغلغل إلى مختلف المراكز الحساسة للتأثير في عملية صنع القرار الأمريكي و تطويعها لخدمة و دعم المشروع الصهيوني على الأراضي الفلسطينية . أنظر:

فيصل أبو خضرا، **تاريخ النفوذ اليهودي في أمريكا: العلاقة الأمريكية الصهيونية في ماضيها و حاضرها و مستقبلها**، الطبعة الأولى. د د ن، الرياض، 1992، ص 105.

(1) جون ميرشايمر و ستيفن وولت، **اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجة الأمريكية**، متحصل عليه من:.
http://ksgnotes1.harvard.edu/Research/wpaper.nsf/rwp/RWP06-011

اللوبي البولوني ، اللوبي العربي ، ....الخ، إلا أن نشاط اللوبي الإسرائيلي يفوق بكثير اللوبيات الأخرى التي بعضها لا يكاد يعرف.

و في سياق البحث في مفهوم اللوبي الإسرائيلي في واشنطن و محاولة التعريف به هناك نظرتان ، فاللوبي الإسرائيلي من وجهة نظر رسمية ـــ و وفقا لأحكام قانون 1946 ـــ هـــو **اللجنة الأمريكية الإســـرائيلية للعلاقـــات العامـــة** The American – Israel Public Affaires Commette ، و تعرف اختصارا بمنظمة **أيباك** (AIPAC) ، و هي الممثلة للمصالح الإسرائيلية لدى الكونغرس الأمريكي، و قد أنشئت عام 1954. و من جهة أخرى و وفقا لنظرة فعلية نجد أن منظمة **أيباك** ليست إلا المنظمة الرسمية و المركزية التي تصب فيها نشاطات مئات التنظيمات و الجمعيات اليهودية [1] السرية و العلنية و الـــتي مـــن أبرزها مجلس المنظمات اليهودية، و المجلس الوطني الاستشاري للعلاقات اليهوديـــة، و مـــؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية ، و تمارس هذه المنظمات اليهودية و غيرها دورا مهمـــا و فعالا و نشاطات واسعة لصالح إسرائيل، و رغم أنه ليس لها صفة اللوبي الرسمـــي إلا أنهـــا في الأخير لها نفس أهداف **الأيباك**.

و في دراسة منشورة عام 1988 يقدم الباحث **اندريه كاسي** وصفا مفصـــلا للـــوبي الإسرائيلي ، و يبين أن هذا الأخير يقوم على ركائز ثلاث ، الركيزة الأولى هي **مؤتمر الرؤساء** الذي يضم المنظمات الـــ: 35 الأكثر نفوذا في البيت الأبيض و الكونغرس و إدارات الولايات المتحدة في الخارج بما في ذلك إسرائيل ، أما الركيزة الثانية لهذا اللوبي فهي **المجلـــس الـــوطني الاستشاري للعلاقات اليهودية**، و الذي يضم 102 منظمة محلية و 11 منظمة وطنية بعضها ممثل في مؤتمر الرؤساء ، و الركيزة الثالثة هي منظمة **الأيباك** التي تمارس وظائف اللوبي الرسميـــة خاصة مع الكونغرس الأمريكي [2]، و تعتبر منظمة **أيباك** صاحبة السلطة الغالبة و التأثير الأكبر و الحاسم ضمن جماعات الضغط التي تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] نفس المرجع، ص 120.

[2] نفس المرجع ص ص 122- 123.

إن هذا اللوبي يجمع أغلب اليهود الأمريكيين من ذوي النفوذ و السلطة و الإمكانات الاقتصادية و الاجتماعية ، و من خلال ذلك يرى اليهود الأمريكيون أن لهم دورا مهما في إطار الحركة الصهيونية العالمية فهم أرادوا أن يبقوا في أمريكا بشرط أن يستخدموا نجاحهم و مواردهم لمساعدة الدولة اليهودية (إسرائيل)، و يذهب **فواز جرجس** إلى أن شعورهم بالذنب لعدم التحاقهم بإخوتهم في الدين، و شعورهم الحقيقي بالصلة مع اليهود الإسرائيليين قد ألهم اليهود الأمريكيين بأن يلتزموا التزاما عميقا بإسرائيل و يكرسوا أنفسهم لخدمتها [1]، و مع التأكيد على حاجة إسرائيل للمساندة الأمريكية أصبح من الواجب على اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة أن يركز على التأثير المستمر و الفعال في السياسية الخارجة الأمريكية حيال الصراع العربي الإسرائيلي، و تركز هذا التأثير أكثر شيء على الجهات المهمة و الحساسة كالكونغرس و مؤسسة الرئاسة الأمريكية.

أولا: التأثير من خلال الكونغرس:

يعتبر الكونغرس الأمريكي المؤسسة الأكثر قابلية للتأثير الآتي من جهة اللوبي الإسرائيلي بفضل سياسات و نشاطات اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة (**أيباك**) داخل المؤسسة التشريعية، حيث عقدت ما يزيد عن 2000 اجتماع مع أعضاء الكونغرس في مناسبات مختلفة سواء في ولاياتهم أو في العاصمة الفيدرالية [2] ، و يسعى اللوبي الإسرائيلي في تأثيره على السلطة التشريعية إلى تحقيق أهداف أساسية في إطار السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي أهمها:

1. ضمان استمرار المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل و التي تفوق 03 مليار دولار سنويا.
2. معارضة بيع الأسلحة أو ما من شأنه تقوية الدول العربية و المعادية لإسرائيل.
3. الضغط من أجل وضع الحركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي على رأس القوائم الإرهابية و محاربتها و تجفيف منابع تمويلها، كما تضغط من أجل سن التشريعات التي تسمح لإسرائيل بتنفيذ الاغتيالات السياسية لممثلي المقاومة الإسلامية مثلما حدث مع

(1) فواز جرجس، مرجع سابق، ص 97.
(2) محمود حمد، مرجع سابق، ص 84.

الشيخ **أحمد ياسين** و **عبد العزيز الرنتيسي** من حركة **حماس** و آخرين من الجهاد الإسلامي أو من حزب الله في لبنان [3].

و قد عرفت هذه الأهداف تحقيقا فعليا على أرض الواقع بفضل العلاقات الوثيقة و الفعالة التي ربطها اللوبي الإسرائيلي مع الأعضاء و المساعدين الرئيسيين في الكونغرس، بحيث يَسمح له ذلك بأن يراقب عن كثب ما يحدث من تطورات [1] ليقوم فيما بعد باقتراح السياسات و التوجيهات التي يراها في صالح إسرائيل بفعالية كبيرة، و من أجل ذلك عملت منظمة **أيباك** على تأمين تمثيل المؤيدين لإسرائيل في الكونغرس ، و بالرغم من أن نسبة اليهود بين أعضاء الكونغرس تزيد كثيرا عن نسبة عددهم بين مجموع السكان، فإنه ليس كل أعضاء الكونغرس اليهود شديدي التأييد لإسرائيل، لذلك فإن الهدف الأول لـ: **أيباك** هم الأعضاء غير اليهود سواء كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين [2] ، و بالمقابل فإن ناقدي إسرائيل في الكونغرس يُرغمون على السكوت أو الانسحاب بسب الضغط الممارس عليهم و خوفهم من أن يتهموا بمعاداة السامية، و هو ما يبين أن هذا اللوبي يمثل أقوى تغلغل في السياسة الأمريكية نتيجة نفوذه التشريعي في الكونغرس [3]

و في الدراسة التي قدمها كل من **جون ميرشايمر** John Mearsheimer و **ستيفن وولت** Stephen M. Walt عن اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية، يؤكد الباحثان بأن من أعمدة فعالية هذا اللوبي هو نفوذه في الكونغرس، و نجد هذا الأخير يناقش مختلف القضايا، لكن عندما يتعلق الأمر بما يخص الشأن الإسرائيلي فإنه لا يكاد يكون هناك نقاش أبدا، و ذلك لأن هناك عدد كبير من الأعضاء في الكونغرس إما يهود موالين لإسرائيل أو غيرهم ممن تم إخضاعهم و التأثير عليهم ليكونوا في صفهم، و قد بلغ الأمر إلى أن أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي يصرح بأن أولويته الأولى في السياسة الخارجية الأمريكية هي حماية إسرائيلي [4].

---

[3] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص ص 217-218.
[1] نديم البيطار، مرجع سابق، ص 35 .
[2] جورج دوغلاس و بول دوغلاس، مرجع سابق، ص 247.
[3] نديم البيطار، مرجع سابق، ص32.
[4] جون ميرشايمر و ستيفن وولت، مرجع سابق.

و يوضح **دوغلاس بلومفيلد** ــ أحد الأعضاء السابقين العاملين في أيباك ــ حجم تأثير هذه الأخيرة في الكونغرس الأمريكي، إذ يؤكد أنه صار من المألوف و المتعارف عليه أن يرجع أعضاء الكونغرس و مساعدوهم إلى منظمة **أيباك**، و ذلك عندما يحتاجون إلى المعلومات و خدمة الأبحاث التابعة للكونغرس أو أعضاء إحدى اللجان أو خبراء الإدارة، و أهم من ذلك يذكر أن **أيباك** كثيرا ما يجري الاتصال بها لصياغة الخطب، و العمل على التشريعات، و إبداء المشورة بشأن التكتيكات و تنظيم الأصوات الانتخابية...إلخ، و جوهر الأمر أن هذه المنظمة تمسك بخناق الكونغرس الأمريكي [1] ، و بالتالي فإن الفرع التشريعي للحكومة الأمريكية ملتزم بصفة مطلقة بدعم إسرائيل، و مثلما قال السناتور الديمقراطي السابق **إرنست هولينج** عندما كان على وشك التخلي عن منصبه : " **إنك لا تستطيع أن تكون لك سياسة إزاء إسرائيل غير تلك التي تعطيك إياها منظمة أيباك هنا** " [2].

و تعرف منظمة أيباك نشاطا كبيرا مستمرا لتقوية نفوذها في الكونغرس، حيث تعير اهتماما خاصا لأعضاء و موظفي لجان مجلس الشيوخ المناط بها الشؤون و القضايا السياسية الخارجية التي تهم إسرائيل خاصة موضوع المعونات الخارجية، و تنفرد من بين اللجان كل من لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي و لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ باهتمام مميز من قبل **أيباك**، و لذلك تتابع الأعمال فيهما بانتباه و حرص شديدين، حيث بحضر مندوب خاص عن **أيباك** الاجتماعات المفتوحة لهاتين اللجنتين، و يناقش أعضاءهما باستمرار لتمرير رغبات اللوبي، في حين يحضر الاجتماعات المغلقة لمجلسي الشيوخ و النواب بعض الموظفين و المساعدين المعروفين بموالاتهم لإسرائيل [3] .

يظهر هذا النشاط مدى الاهتمام الكبير الذي يوليه اللوبي الإسرائيلي لضرورة أن تكون سياسة الكونغرس فيما يتعلق بالشؤون الخارجية موالية لإسرائيل، كما يبرز لنا كذلك مدى التنظيم الذي تتمتع به منظمة **أيباك** و مقدرتها على الولوج إلى عمق المؤسسة التشريعية الأمريكية، فيركز أعضاء الكونغرس من اليهود و الموالين لإسرائيل

---

[1] نفس المرجع

[2] نفس المرجع

[3] جورج بول و دوغلاس بول، مرجع سابق، ص 248.

تركيزا خاصا على الدخول إلى اللجان البرلمانية المعنية بقضايا السياسة الخارجية و الشرق الأوسط و الميزانية و الدفاع، فيصل عددهم أحيانا إلى ربع أعضاء اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، كما يصل أحيانا إلى ثلث أعضاء اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط [4].

هذا النفوذ الكبير الذي يتمتع به اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس، يجعلنا نميل إلى اعتبار أن الضغط الذي يمارسه الجهاز التشريعي على الرئيس عندما يتعلق الأمر بقضية الصراع العربي الإسرائيلي، إنما هو ناتج عن ضغط و قدرة اللوبي الإسرائيلي على التأثير في أعضاء الكونغرس أكثر من أي جهة أخرى، سواء من خلال الدعم المالي و السياسي و الإعلامي الذي يمكنهم من الوصول إلى السلطة التشريعية، أو من خلال القدرة على توفير المعلومات المهمة بأفضل و أسرع الطرق خاصة فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، مما يعني بأن **أيباك** هي التي تصنع الرأي داخل أروقة الكونغرس الأمريكي من خلال ما توفره من المعلومات التي تعكس رؤيتها الخاصة، فتصور إسرائيل على أنها دولة ديمقراطية تناضل من أجل الحفاظ على أمنها و أنها هي الحليف الإستراتيجي الدائم لأمريكا، في حين تقدم العرب و الفلسطينيين على أنهم معادون للغرب، متخلفون، مصدر للعنف و الإرهاب... الخ.

و بهذا فإن الكونغرس الأمريكي و من خلال البنية التي يتحكم في تشكليها اللوبي الصهيوني بنسبة كبيرة ابتداء من انتخاب أعضائه إلى إصدار القوانين و التشريعات، يبدو أنه تحت واقع لا يمكن تجاوزه و هو انفتاحه على نفوذ هذا اللوبي لدرجة أنه في بعض الحالات يصبح شبيها بالكنيست الإسرائيلي، و مع الرأي الذي يقول بتعاظم دور الكونغرس في مواجهة سلطة الرئاسة بعد نهاية الحرب الباردة خصوصا، فإن الرئاسة بالتالي هي الأخرى تكون عاجزة أمام تأثير اللوبي الإسرائيلي سواء التأثير المباشر أو من خلال عجز الفرع التنفيذي عن تجاوز سلطات الكونغرس، و إن كان الكونغرس قد أصبح في الصف الأمامي فذلك يعني أن اللوبي الإسرائيلي نفسه أصبح في الصف الأمامي، و إن كان الكونغرس هو الذي يقود السياسة الخارجية فهذا يعني أن هذا اللوبي هو الذي يقود هذه السياسة [1]

ثانيا : التأثير من خلال مؤسسة الرئاسة :

---

[4] فيصل أبو خضرا، مرجع سابق، ص 129.

[1] نديم البيطار، مرجع سابق، ص 128.

يملك اللوبي الإسرائيلي عدة وسائل و طرق للتأثير على مؤسسة الرئاسة الأمريكية من أجل أن تتخذ مواقف و قرارات لصالح إسرائيل في سياستها الخارجية، سواء عن طريق الكونغرس، أو عن طريق العمل على إيصال المؤيدين لإسرائيل إلى المناصب التنفيذية الحساسة، أو باستعمال المال و الإعلام في الحملات الانتخابية الرئاسية إما لصالح المرشح المناسب أو ضد المرشح غير المرغوب.

فالنسبة لاستخدام اللوبي الإسرائيلي للمؤسسة التشريعية نجد أن منظمة **أيباك** على سبيل المثال قد اعتمدت الكونغرس الأمريكي كآلية ضغط على **جورج بوش** و وزير خارجيته **جيمس بيكر**، حيث كثفت المنظمة ضغطها على زعماء الكونغرس، و اعتمدت في إستراتيجيتها على إقناع **جورج ميتشل** زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ و **توم فولي** رئيس مجلس النواب بالموافقة على طلب ضمانات القروض، و بالتالي وجدت إدارة بوش نفسها أمام الأمر الواقع، إضافة إلى أن منظمة **أيباك** كانت قد توعدت أي عضو سيصوت لصالح تأجيل الضمانات يعتبر بأنه عدو لإسرائيل [1] ، و يعتبر الإرهاب الفكري و الدعائي من الأساليب الفعالة التي يعتمدها اللوبي الإسرائيلي في عملية الضغط التي يمارسها على صناع القرار الأمريكيين، و قد تعرض **جيمس بيكر** للعديد من الاتهامات إلى درجة وصفه بأنه كان معاديا للسامية بعد أن تحدى حكومة الليكود من أجل أن تظهر حسن النية في عملية السلام [2] .

و بالرغم من أن **بوش** كان كثيرا ما أكد استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل سواء من خلال خطاباته الرسمية أو من خلال سياساته العملية، إلا أن اللوبي الإسرائيلي لم يتساهل مع مجرد مناقشة طلب القروض الإضافية التي أرادتها إسرائيل لتوطين المهاجرين السوفييت، و كان موقف **بوش** عبارة عن إجراء شكلي ليوهم العرب بأن الولايات المتحدة تتبع سياسة محايدة ، و مع ذاك فإنه لم يتمكن من الفوز بعهدة رئاسية ثانية بسبب ذلك رغم انجازاته في حرب الخليج و تأكيده على الدفاع عن أمن إسرائيل من أي تهديد عسكري عربي.

---

[1] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 228.

[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص 67.

لقد برهن اللوبي الإسرائيلي بأن سياسة المحاباة و الترغيب و التأييد دون أدنى شروط هي السياسة الأحرى بالقادة الأمريكيين إتباعها مع إسرائيل، و أن هذه الأخيرة لا تقبل أدنى ترهيب و لا تخضع لأي شروط و لن تتسامح مع مجرد المحاولة أو التظاهر باستخدام سياسة العصا، لذا فقد رأينا أن الصوت اليهودي ذهب لصالح المرشح الديمقراطي **بيل كلينتون** الذي تولى رئاسة الولايات المتحدة لعهدتين متتاليتين بفضل الدعم اليهودي .

كان **بيل كلينتون** قد تلقى دعما سخيا من اليهود في الولايا ت المتحدة، إذ بفضلهم و بفضل تمويلهم لحملته الانتخابية استمر لعهدتين على رأس السلطة الأمريكية، و في مقابل ذلك كانت إدارة كلينتون الإدارة الأمريكية الأكثر يهودية في القرن العشرين [1] ، فعندما تولى **كلينتون** مهامه كرئيس أجرى سلسلة من التعيينات التي شملت العديد من اليهود و الذين كانوا على رأس مناصب حساسة في البيت الأبيض، و عمل هؤلاء على دفع السياسة الخارجية الأمريكية في الاتجاه الذي تعهد به **كلينتون** بأنه لن يتخلى عن إسرائيل ، و لم يعد خافيا على أحد أن إدارة كلينتون أصبحت رهينة التصور الذي يقدمه اللوبي الإسرائيلي من خلال الموالين له في البيت الأبيض، و أكثر من ذلك فإن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي صارت مبنية على وثيقة إسرائيلية قدمها السفير الإسرائيلي بالولايا ت المتحدة **زالمان شوفال**، و القائمة على الثوابت التالية:

- دعم التحالف التاريخي و الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل .بما يخدم المكانة المميزة لإسرائيل في العالم.
- التزام الولايات المتحدة .بمنع الدول العربية و الإسلامية من الوصول إلى امتلاك السلاح النووي أو أي سلاح فعال.
- تأييد مفاوضات السلام بين إسرائيل و الفلسطينيين بدون فرض الحلول على إسرائيل.
- تعهد إدارة كلينتون .بمنح إسرائيل تقنيات عسكرية عالية من خلال مشاريع مشتركة بين البلدين في مجالات البحوث و التطوير العسكري و اللوجيستيكي.

[1] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 228.

- توفير الولايات المتحدة لغطاء دبلوماسي و أمني دولي لإسرائيل في منظمة الأمم المتحدة [2].

و من الواضح أن النفوذ الواسع الذي اكتسبه اللوبي الإسرائيلي داخل الفرع التنفيذي راجع إلى النشاط الفعال خلال الحملات الانتخابية الرئاسية، حيث يبرز دور و أهمية الناخبين اليهود في مثل هذه الانتخابات أين يلعب المال و الصوت اليهوديان دورا كبيرا في المعارك الانتخابية الأمريكية، و رغم أن نسبة الناخبين اليهود لا تتجاوز 6 %، و مع ذلك فإن دوائر اللوبي الإسرائيلي تركز كثيرا على التصويت اليهودي في هذا الاتجاه أو ذاك، و تضخم إلى حد بعيد أهمية أصوات اليهود في ترجيح الكفة الانتخابية خصوصا عندما تكون المنافسة قوية و فارق الربح أو الخسارة فيها بسيطا، و يظهر بذلك أن الصوت اليهودي هو الورقة الانتخابية الرابحة و الحاسمة في يد اللوبي الإسرائيلي، خاصة في عدد من المدن الكبرى و على رأسها مدينة **نيويورك** حيث يشكل اليهود أقلية ذات شأن عددي، و الأهم من الشأن العددي هو الموقع النوعي المؤثر الذي يحتله اليهود في الحياة السياسية و النقابية و الفكرية و الإعلامية الأمريكية، حيث يشكل الكثير منهم مفاتيح انتخابية، خاصةً مع شبكة العلاقات النافذة التي يمكن أن يشكلها اليهود المسيحيون و المتعاطفون مع اللوبي الإسرائيلي في مجتمع أمريكي ضعيف التسيُّس عامة و ضئيل التحزب [1].

و إضافة إلى هذا، فإن هذا اللوبي لديه نظام توزيع فعال للإعلام يمتد إلى جميع أنحاء أمريكا، و يربط بشبكة منظمة الجماعات اليهودية و مناصري إسرائيل في كل ولاية و كل منطقة [2] ، كما يدفع اليهود أموالا طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين، و قد قدرت صحيفة الـ: **واشنطن بوست** ذات مرة أن مرشحي الرئاسة الديمقراطيين يعتمدون على الأنصار اليهود لتزويدهم بما يبلغ 60 % من الأموال [3] .

---

[2] نفس المرجع، ص ص :229-230.

[1] فيصل أبو خضرة ، مرجع سابق، ص ص 136-137.

[2] نديم البيطار، مرجع سابق، ص 35.

[3] جون ميرشايمر و ستيفن وولت، مرجع سابق .

و في نهاية المطاف يأتي الهدف من تسخير هذه الإمكانيات و القدرات من طرف اللوبي الإسرائيلي في المناسبات الانتخابية متمثلا في الحرص على أن يحظى الأفراد الموالون لإسرائيل بمناصب مهمة و أساسية في الفرع التنفيذي بما يتيح لهم توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في المسار الذي يراعي المصالح الإسرائيلية.

و بعد عرضنا لأبرز المحددات الداخلية الرسمية و غير الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية، لاحظنا كيف أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تصنع من قبل المسؤولين في البيت الأبيض و في الكونغرس، و هؤلاء بدورهم يتصرفون وفقاً لخبرتهم في جال السياسة الخارجية و توجهاتهم الفكرية و السياسية و انتمائهم الحزبي، كما أنهم غالبا ما يتأثرون بالبيروقراطيات المختلفة المحيطة بهم، إضافة إلى الضغوطات الآتية من الجهات غير الرسمية التي من أبرزها و أقواها تأثيرا اللوبي الإسرائيلي.

من خلال دراستنا لأهم جوانب هذا الموضوع سواء في شقه المفاهيمي و النظري أو في جانبه التطبيقي، و على ضوء الإشكالية و الفرضيات التي اقترحنا البحث من خلالهـــا لفهـــم و تفسير تأثير نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية تجـــاه الصـــراع العـــربي الإسرائيلي، تم التوصل في نهاية بحثنا إلى مجموعة من النتائج النظرية و العملية و التي نجملها فيما يلي:

– أثارت نهاية الحرب الباردة حالة من عدم التوازن و اللاستقرار الدوليين، و مـــن أهـــم مظاهر هذا الاضطراب الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي، و نتيجة لذلك أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية في حالة من عدم الوضوح بسبب غياب العدو و المنافس على الساحة العالمية، و هذا بدوره ساهم ـــ من الناحية الأكاديمية ـــ في مزيد من البحـــث في هذا الحقل من أجل إيجاد سياسة خارجية أمريكية تتماشي إيجابيا و التغيرات الدولية و الإقليمية الجديدة، و قد برزت في هذا السياق ثلاث مدارس فكرية هي الواقعية و الليبرالية و المحافظيـــة الجديدة، و قد حاولت كل مدرسة من هذه المدارس أن تفرض رؤيتها الخاصـــة علـــى واقـــع السياسة الخارجية الأمريكية من خلال صانعي القرار و المسؤولين الذين ينتمون إليها فكريا، غير أن السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة تميزت من حيـــث المرجعيـــة النظريـــة بالتعدد من جهة، و من جهة أخرى كان صناع القرار الأمريكيين غالبا ما يتصرفون بشـــكل مناقض لتوجهاتهم السياسية و مرجعياتهم الفكرية و النظرية، وكانت البراغماتية هي التي تحكم السياسة الخارجية الأمريكية في حالة كان هناك تعارض بين توجهـــات صـــانع القـــرار مـــع مقتضيات الواقع العملي لهذه السياسة.

– رغم تعدد التعاريف التي قدمت حول مفهوم السياسة الخارجية وعدم الاتفاق أكاديميـــا على تعريف موحد، إلا أنه عند مقاربة هذه التعاريف بالواقع العملي نجد أن المكانـــة الدوليـــة للدولة و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في محيطها الخارجي تؤثر بشكل كبير في تحديد مفهوم هذه الدولة لسياستها الخارجية، و هذا ما ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية في تعريفهـــا لسياستها الخارجية و الذي يعكس مكانتها كقطب عالمي و طبيعة أهدافها الرامية إلى الهيمنـــة العالمية بعد الانتصار في صراع الحرب الباردة، و كان لك واضحا سواء مـــن خـــلال وثـــائق استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي أو من خلال واقع السياسة الخارجية الأمريكية.

– فيما يتعلق بدور المتغيرات النسقية الخارجية في تفسير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نجد أنه قد أدت حركية النظام الدولي كمتغير أساسي و أولي و ذلك من خلال تغير هيكل و بنية النظام الدولي من حيث نمط القطبية إلى هيمنة القطب الأمريكـــي الواحد، و بالتالي يفسر تعاطي هذا الأخير (القطب الأمريكي) مع الصراع العربي الإسرائيلي انطلاقا من :

أ – مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي ، حيث استطاعت أن تفرض رؤيتها الخاصة التي تعتقد أنها تصب في إطار مصالحها القوميـــة و مصـــالح حلفائهـــا في الشرق الأوسط و العالم ككل ، على اعتبار أن السياسات الإقليمية و منها سياستها نحو الصراع العربي الإسرائيلي جزء من التوجهات العالمية الجديدة الآخذة في التوسع أكثـــر فأكثر في ظل زيادة هامش المناورة لأمريكا و حلفائها .

ب– السلوكات الخارجية السابقة للولايات المتحدة تجاه الصراع و التي تميزت بالـــدعم المطلق لإسرائيل مقابل تجاهل حقوق و مطالب الطرف العـــربي عمومـــا و الفلســـطيني خصوصا بحكم أنه هو من بقي في المواجهة المباشرة مع إسرائيل ، فقد اســـتمرت هـــذه السياسة بعد الحرب الباردة بشكل أكبر نتيجة غياب الثنائية القطبية التي كانت قد عرفت ـــ نوعا ما ـــ وجود الاتحاد السوفييتي كداعم للطرف العـــربي في الصـــراع العـــربي الإسرائيلي، و من جهة أخرى زادت الطريقة التي انتهت بها الحرب البـــاردة مـــن قـــوة الولايات المتحدة الأمريكية و هيمنتها على مجلس الأمن و مؤسسات الأمـــم المتحـــدة، حيث ساهم الفيتو الأمريكي باستمرار في إعاقة أي دور لهيئة الأمم من أجل المساهمة في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، و كانت الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة و مازالـــت تستعمل حق النقض لصالح إسرائيل، و إن حدث و سمحت بمرور بعض القرارات فإنها لا تكون ملزمة و إن كانت ملزمة فإن إسرائيل لا تمتثل لأي قرار يتعارض مع مشاريعها في الأراضي المحتلة.

جـــ – أبرزت التفاعلات الدولية و الإقليمية المختلفة بما فيها تطورات الصراع العـــربي الإسرائيلي ، أنها ـــ أي هذه التفاعلات ـــ تساهم في درجة اجتذاب الاهتمام الأمريكي تجاه الصراع ، بحيث كلما كانت تمثل تهديدا لمصالحها أو مصالح حلفائهـــا زاد اهتمـــام

السياسة الخارجية الأمريكية بالتعاطي مع هذه التفاعلات بالطريقة الـــتي تتماشـــى مـــع مصلحتها القومية، و قد لاحظنا ذلك في حالة حرب الخليج الثانية أين ظهرت حساسية الصراع العربي الإسرائيلي بالنسبة للمصالح النفطية الأمريكية، فهذا الأمر استدعى نـــوع من الحرج في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من أجل حماية المصالح الأمريكية، و كذلك نشاط دبلوماسي أمريكي غير مسبوق ـــ مقارنة بمسار عملية السلام من قبل ـــ علـــى طريق السلام العربي الإسرائيلي من طرف **بوش و بيكر** بعد حسم حرب الخليج، و بعد استقرار المصالح الأمريكية إلى حد كبير لاحظنا تراجع الاهتمام الأمريكي بالسلام العربي الإسرائيلي، كما كان هناك اجتذاب للاهتمام الأمريكي نتيجة وجود قضايا دولية أخرى خطير و حساسة على غرار قضية البوسنة التي تطلبت التدخل الأمريكي.

فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى و قطب عـــالمي وحيـــد تتحكم فيها المصالح و الأهداف الاستراتيجية الكبرى، و بالتالي فإنه من وجهة نظر نسقية يمكن القول أن أي سياسة خارجية أمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تتأثر بثبات أو تغير هـــذه المصالح التي توجد بدورها في البيئة النسقية الخارجية.

إضافة إلى أهمية هذه التفسيرات النسقية في دراستنا و مكانتها في فهم جانب مهم مـــن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، لاحظنا أن هذه الأخيرة لها كذلك مصادرها في النظام السياسي الداخلي و الحياة السياسية المحلية الأمريكية التي تُصنع في إطارهـــا قرارات السياسة الخارجية قبل أن توجه إلى بيئتها التنفيذية، و في بلد ديمقراطي مثل الولايـــات المتحدة الأمريكية فإن دور العوامل الداخلية في تفسير بعض جوانب السياسة الخارجية يكـــون أكثر أهمية، ومن خلال تعرضنا لدور محددات البيئة الداخلية في تفســـير السياســـة الخارجيـــة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي يمكننا تأكيد النتائج التالية:

أ- أن استمرار النمط التفضيلي لإسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية تجـــاه الصـــراع العربي الإسرائيلي، يفسر بالرجوع إلى دور الرئيس و الكونغرس و الجهات الضـــاغطة الداعمة لإسرائيل، و قد ساعد على ذلك طبيعة الحياة السياسية الداخلية في الولايـــات المتحدة التي تتميز بالانفتاح الشديد مما سهل لأعضـــاء اللـــوبي الإســـرائيلي التغلغـــل و الوصول إلى عمق مراكز صناعة القرار الأمريكي.

ب- من خلال تتبعنا لتطورات السياسة الخارجية الأمريكيـــة تجـــاه الصـــراع العـــربي الإسرائيلي، وجدنا أنه غالبا ما كانـــت نوعيـــة القـــادة السياســـيين و الـــتغيرات و العمليات السياسية الحاصلة على مستوى البيئـــة الداخليـــة الأمريكيـــة مؤشـــرا كبيرا على طبيعة هذه السياسة من حيث زيادة الـــدعم لإســـرائيل أو اســـتقراره، أو من حيث أولوية الداخل على الخـــارج، أو مـــن حيـــث الاهتمـــام و طبيعـــة التعاطي مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

ج – أهمية المحددات الداخلية الأمريكية تـــزداد قيمتـــها التفســـيرية بصـــفة خاصـــة إذا كان هناك تراجع في درجة اجتذاب البيئة الخارجية لصـــانعي القـــرار، و مـــن ثم نؤكد صحة الفرضية التي تقول بأنه كلما تراجعـــت قيمـــة التفســـيرات النســـقية زادت قيمة التفسيرات الداخلية للسياسة الخارجية.

في نهاية المطاف بـــات واضـــحا أن الفهـــم الجيـــد و التفســـير العلمـــي الصـــحيح للسياسة الخارجية عموما لابد أن يرتكز على المزاوجة بـــين مســـتويات التحليـــل الخارجيـــة و الداخلية ، لذا نقول أن تأثير التغيرات الدولية التي رافقت نهايـــة الحـــرب البـــاردة علـــى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإســـرائيلي، يفســـر لنـــا بعـــض مظـــاهر التغير التكيفي لهذه السياسة في إطار توجهاتها الاســـتراتيجية العالميـــة مـــن أجـــل الحفـــاظ على المصالح التقليدية و المكانة الدولية الجديدة، بينما تُفسَّـــر بعـــض مظـــاهر الاســـتمرار في هذه السياسة بالرجوع إلى العوامل و المحددات الداخلية الأمريكية.

و يبقى الثابت ـــ في ظل التغيرات الدوليـــة المســـتمرة ـــ هـــو اســـتمرار انغمـــاس الدبلوماسية الأمريكية في هذه القضية الشرق أوسطية المعقـــدة و الـــتي مازالـــت تستعصـــي على الحل ، و ذلك رغم قصور هذه الدبلوماســـية في إيجـــاد أي مـــن الحلـــول العقلانيـــة لإنهاء الصراع أو التخفيف من حدة المتزايدة.